وزارة التعليـم العـالي والبحث العلمـي
جامعـة 8 مـاي 1945 - قالمـة -
كليـة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم الاقتصاديـة

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عـنوان:

واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة قالمة" وأثرها على أدائه المالي للفترة 2017-2020

إعداد الطالبة:
وثينة نشلة

إشراف الدكتورة:
سعاد شعابنية

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

انطلاقا من قوله تعالى:" أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ "[1] نحمد الله العلي القدير و نشكره حمدا و شكرا يليق بجلاله و عظيم سلطانه و هو أهل للثناء و الشكر.

و انطلاقا من قول حبيبنا المصطفى صلي الله عليه وسلم:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله" [2]، فإنني أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لأستاذتي الفاضلة الدكتورة " سعاد شعابنية" المشرفة على هذه الدراسة، و التي لم تبخل علي بتقديم النصح و الإرشاد و لما حبتني به من توصيات وحسن معاملة ونصح و توجيه طيلة فترة انجاز هذا العمل، ولم تدخر جهدا في خدمة العلم و الطلبة.

شكر موصول كذلك لكل أساتذتي الأفاضل الذين قبلوا تقييم هذا العمل.

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل و نخص بالذكر هنا الموظفين العاملين على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة "وعلى رأسهم السيد نائب المدير " أومدور محمد " و السيد " زناتي أمين" المكلف بالقروض و السيد "سوداني فريد رئيس مصلحة القروض" على كل المعلومات المقدمة و المجهودات المبذولة.

إلى كل هؤلاء أقول جزاكم الله عني و عن خدمة العلم خير الجزاء و أطال الله في أعماركم و متعكم بموفور الصحة و العافية.

-آمين -

---

[1] الأية 14 من سورة لقمان.

(2) أخرجه الترميذي في سننه ك/ البر و الصلة ،باب/ ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك،3/384، وقال: "حديث صحيح ".

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه لدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القروض المصرفية المتعثرة وأثرها على الأداء المالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية"وكالة قالمة"، لما لهذه القروض من انعكاسات سلبية و أخطار تعترض عمل البنوك،واهتمت الدراسة في هذا المجال بكل المتغثيرات الآتية: القروض المصرفية، القروض المتعثرة التي يطلق عليها عادة مصطلح "القروض غيرالعاملة"،" القروض المشكوك في تحصيلها" ، الأداء المالي و مؤشرات تقييمه.....إلأخ ، و لتحقيق الهدف المنشود تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لوصف و تحليل أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة".

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حجم القروض المتعثرة في وكالة قالمة خلال الأربع سنوات الأخيرة (2020-2017) في ارتفاع مستمر، ومرد ذلك سياسة الدولة التي تقتضي منح قروض لدعم و تشغيل الشباب ودعم الفلاحين خاصة الفئة الهشة منهم، إضافة إلى السياسة الودية المعتمدة من قبل البنك محل الدراسة في تحصيل القروض المتعثرة، الأمر الذي أدى إلى انعكاس هذه الظاهرة سلبا على أدائه المالي، من هذا المنطلق بالذاتي فقد وجب على أصحاب القرار إعادة النظر في سياسة تحصيل القروض الممنوحة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإنشاء ادارة ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة. هذا بالإضافة إلى مراجعة قرارات الدولة فيما يتعلق بمسح ديون البنوك العمومية في كل مرة تتعرض فيها لانتكاسة مالية والتي تعود أساسا لحجم القروض المتعثرة فيها فهكذا قرارات قد تخدم البنوك في المدى القصيرلكنها تؤدي إلى تفاقم الوضع بالنسبة للبنك من جهة واقتصاد الدولة ككل من جهة أخرى

الكلمات المفتاحية:

القروض المصرفية ، القروض المتعثرة، الأداء، الأداء المالي و مؤشرات الأداء المالي ، تقييم الأداء المالي للبنوك.

Résumé En Français

des créance douteuses et leur Cette étude vise àfaire la l'umiére sur la réalité impact su la performance financiére de la banque d'Agriculture et de Dévleppement Rural"agence de guelma ".en raison de ces répercussions négatives et des risque auxquels le travail des banque est confronté souvent dénommés" prets non perfomants ". "prets douteux" Performance financiére et ses indicateurs d' évaluation dans les banque … etc . pour atteindre l 'objectif souhaité l' approche descriptive et analytique et l 'approche desétudes de cas ont été utilisées pour décrire et analysesr l' impact des créances douteuses sur la performance financiére de la banque développement agricole et rural "agence de guelma ".

Cette étude à conclu aue le volume des créances douteuses dans l' Agence de guelma au cours des auatre derniéres années (2017-2020) est en constante augmentation ,et cela est du à la politique de l 'état qui exige l 'octoroi de prets pour soutenir et employer les jeunes et soutenir les agriculteurs , en particulier le groupe vulnerable d' entre eux , en plus de la politique amicale adoptée par la banque en question a accepté le recouvrement des vréances douteuses.

Ce qui a conduit à une réflexion négative de ce phénoméne sur sa performance financiére.

de ce point de vue particulier,.les décideurs doivent reconsidérer la polituque de collecte des crédits accordés au niveau de la banque d' agriculture et de dévelopmment de crédit spécialisé dans le traitement des vréances douteuses. Cela s ajoute à la révision des décision de l 'état concernant l 'apurement des dettes sed banques publique chaque fois qui il fait face à un revers financier. Aui est principalement du à la taille des vréances douteuses qui il contient

les mots cles : crédit bancaires. Préts non performants .performance financiére. Indicateurs de performance financiére .Evaluation de performance financiére des banque.

.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	/
شكر و عرفان	/
الملخص بالغة العربية	/
الملخص بالغة الفرنسية	/
فهرس المحتويات	I-V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	XI
المقدمة العامة	ب-ي
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة	3
المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة و مراحلها	3
الفرع الأول : مفهوم القروض المصرفية المتعثرة	3
الفرع الثاني : مراحل تعثر القروض المصرفية	5
المطلب الثاني : أنواع القروض المصرفية المتعثرة	8
المطلب الثالث : الآثار المترتبة على القروض المصرفية المتعثرة	14
الفرع الأول : آثار القروض المتعثرة على المستوى الجزئي	14
الفرع الثاني :آثار القروض المصرفية المتعثرة على المستوى الكلي	15
المبحث الثاني: أسباب و مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة	17
المطلب الأول :أسباب القروض المصرفية المتعثرة	17
الفرع الأول :أسباب ترجع للعملاء	17
الفرع الثاني : أسباب ترجع للبنوك نفسها	18
الفرع الثالث : أسباب ترجع للبيئة البنكية و لأطراف خارجية	19

المطلب الثاني : مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة	**20**
الفرع الأول :مؤشرات يستدل عليها من معاملات العميل مع البنك	**20**
الفرع الثاني : المؤشرات التي تظهر من خلال المعاملات المالية و الغير مالية للعميل	**21**
الفرع الثالث : مؤشرات يستدل عليها من الزيارة الميدانية للعميل	**23**
المطلب الثالث : إحتساب نسبة القروض المصرفية المتعثرة	**24**
المبحث الثالث : تحصيل و معالجة القروض المصرفية المتعثرة	**24**
المطلب الأول : إستراتيجيات و إجراءات معالجة و الحد من القروض المصرفية المتعثرة	**25**
الفرع الأول : إستراتيجيات التعامل مع القروض المصرفية المتعثرة	**25**
الفرع الثاني : اجراءات اخرى للحد من القروض المصرفية المتعثرة	**26**
المطلب الثاني : المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة	**27**
الفرع الأول : إجراءات مساعدة الزبون للخروج من التعثر	**27**
الفرع الثاني : تسوية القروض المصرفية المتعثرة	**30**
المطلب الثالث: المعالجة الوقائية للقروض المتعثرة	**34**
خلاصة الفصل الأول	**35**
الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	
تمهيد:	**37**
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	**38**
المطلب الاول :مفهوم الأداء المالي و أهميته	**38**
الفرع الأول: مفهوم الأداء	**38**
الفرع الثاني : مفهوم الأداء المالي	**40**
الفرع الثالث : أهمية الأداء المالي	**42**
المطلب الثاني : أهداف الأداء المالي	**43**
المطلب الثالث : معايير الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه	**44**
الفرع الأول : معايير الأداء المالي	**44**
الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي	**45**

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**49**
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي و أركانه	**49**
الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي	**49**
الفرع الثاني :أهمية تقييم الأداء المالي	**50**
الفرع الثالث : أركان تقييم الأداء المالي	**52**
المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك و مراحله	**53**
الفرع الأول : أهداف تقييم الأداء المالي	**53**
الفرع الثاني : مراحل تقييم الأداء المالي	**54**
المطلب الثالث :المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية و شروطها	**55**
الفرع الأول : المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في للبنوك التجارية	**56**
الفرع الثاني :شروط اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**56**
المبحث الثالث : خطوات و مجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية و مؤشراته	**57**
المطلب الأول : خطوات تقييم الأداء المالي في البنوك	**57**
المطلب الثاني : مجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**58**
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**60**
الفرع الأول : مؤشرات الربحية	**60**
الفرع الثاني : مؤشرات السيولة	**64**
الفرع الثالث : مؤشرات رأس المال	**67**
الفرع الرابع : مؤشر ات توظيف الأموال	**68**
الفرع الخامس : مؤشرات النشاط	**70**
خلاصة الفصل الثاني	**73**
الفصل الثالث: القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية- حالة وكالة قالمة-وانعكاس تعثرهاعلى آدئه المالي	
تمهيد:	**75**
المبحث الأول : مدخل عام إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**75**
المطلب الأول : نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**76**

الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	76
الفرع الثاني :نشأة و مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية	77
الفرع الثالث : التعريف بالمديرية الجهوية لبنك الغلاحة و التنمية الريفية وكالة- قالمة-	80
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	80
الفرع الأول : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية	80
الفرع الثاني : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	81
الفرع الثالث : مبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية	82
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة و خدماته	83
الفرع الأول : خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية	83
الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة	83
المبحث الثاني : السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	87
المطب الأول : إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة	87
الفرع الأول : عوامل منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	87
الفرع الثاني : الشروط و الوثائق اللازمة لمنح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة- قالمة-	88
الفرع الثالث : دراسة ملف القرض	89
المطلب الثاني : أنواع القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفة وكالة –قالمة-	91
المطلب الثالث : أسباب تعثر القروض المصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قالمة-	93
المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي في الوكالة محل الدراسة	94
المطلب الأول : إجراءات تحصيل و تسوية القروض المتعثرة في الوكالة محل الدراسة	94
الفرع الأول : الإجراءات المتخذة قبل و بعد التعثر	95
الفرع الثاني : إجراءات تحصيل الجزء أو الكل من القروض المتعثرة في الوكالة محل الدراسة	96
المطلب الثاني : تطور حجم القروض المتعثرة في الوكالة محل الدراسة	99
المطلب الثالث: تحليل أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي في الوكالة محل الدراسة	111
خلاصة الفصل الثالث	114
الخاتمة	117

قائمة المصادر و المراجع	124
قائمة الملاحق	139

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطورحجم القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة – قالمة- خلال سنة (2017-2018)	99
2	تطور حجم القروض المتعثرة حسب نوع القرض الممنوح في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قالمة- لسنة (2018-2019)	101
3	تطور حجم القروض المتعثرة وفق درجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قالمة-	102
4	تطور حجم القروض المتعثرة حسب نوع القرض الممنوح في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قالمة- لسنة (2019-2020) بتاريخ 23-06-2020	104
5	تطور حجم القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قالمة- سنة (2019-2020) بتاريخ 23-06-2020	106
6	تطور حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة- قالمة - خلال الفترة (2017-2020)	107
7	نسبة تطور القروض المتعثرة لكل نوع من القروض الممنوحة بالنسبة إلى اجمالي القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قاالمة- خلال الفترة (2017-2020)	110
8	مقارنة بين قيم الودائع و القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة -قالمة – خلال الفترة (2018-2020)	111

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل التعثر المصرفي للقروض	6
02	أسس تصنيف القروض المصرفية المتعثرة	8
03	الدائرة الخبيثة لتعثر	17
04	المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة	34
05	أبعاد الاداء	40
06	خطوات تقييم الأداء المالي للبنوك	58
07	مكونات المديرية لجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية قالمة	80
08	الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة قالمة-	85
09	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة- قالمة-	86
10	حجم القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة -قالمة -سنة (2018-2017)	100
11	حجم القروض المتعثرة و فقا لمبلغ التعثر و عدد القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة -قالمة- سنة (2019-2018)	101
12	حجم القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قالمة- سنة(2019-2018)	103
13	حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة -قالمة - سنة (2020-2019)	105
14	حجم القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفيةوكالة –قالمة- سنة (2020-2019)	106
15	حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –قالمة-خلال الفترة(2017-2020)	108
16	مقارنة بين قيمة الودائع و القروض المتعثرة في الوكالة خلال الفترة (2018-2020)	111

	عنوان الملحق	الصفحة
01	صفحة الإستقبال لموقع الرسمي الالكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	411
02	منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية	142
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	143
04	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و الهيكل التنظيمي للمديرية الجوية قالمة	145
05	اتفاقية القرض محلق من وجيز تسيير القروض أفريل 1994 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	146
06	إتفاقية القرض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	147
07	وثيقة تعهد و إلتزام للقروض الممنوحة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	151
08	وثيقة البنود والشروط و الالتزامات التي يجب توفرها في المقترض	152
09	وثيقة تعريفية لقرض التحدي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	153
10	وثيقة تعريفية لقرض رفيق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	154
11	وثيقة تعريفية لقرض رفيق الفدرالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	155
12	وثيقة تعريفية لقرض تمويل ثلاثي الأطرافCNAC في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	156
13	وثيقة تعريفية لقرض تمويل ثلاثي الأطرافANAGEM في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	157
14	وثيقة تعريفية لقرض تمويل ثلاثي الأطرافANSEJ في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	158
15	شهادة إدارية لتعرض العميل المقترض لجفاف	159
16	إشعار بآجال الاستحقاق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	160
17	طلب العميل بتأجيل أقساط الدفع لعدم الوقوع في التعثر	161
18	الإنذارات الموجهة للعملاء بعدم السداد	162
19	وثيقة تصنيف القروض المتعثرة و فقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	163
20	وثيقة صندوق ضمان القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	164
21	الإجراءات الودية لتحصيل القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	165
22	ملف طلب تمديد فترات استحقاق القرض لتجنب التعثر	166
23	إجراءات إعادة جدولة الديون ببعميل المتعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	167
24	تصريح بصرف القرض و التصرف بقيمته	168

25	إشعار موافقة البنك لمنح قرض التمويل الايجاري	172
26	وثيقة البنك لتويل القرض التأجيري في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	173
27	وثيقة شراء المعدات الممولة من طرف البنك من شركة تسويق المعدات و الآلات الفلاحية	174
28	وثيقة تأمين على معدات الممولة للعميل من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	174
29	وثيقة توضح توقف العميل عن السداد للأقساط المستحقة عليه	175
30	طلب العميل المتعثر بإعادة جدولة ديونه	175
31	موافقة البنك على طلب إعادة جدولة الديون المتعثرة للعميل	176
32	تقديم طلب العميل باعادة الجدولة إلى لجنة تحصيل القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة	179
33	نتائج إجتماع لجنة تحصيل القروض المتعثرة لإعادة جدولة ديون العميل المتعثر في الوكالة	180
34	حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة سنة 2017	181
35	حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة سنة (2019-2018)	182
36	حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة سنة (2020-2019)	184
37	حجم القروض المتعثرة حسب درجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة سنة (2020-2019)	185
38	جزء من ميزانية البنك يبين قيمة الودائع المتوفرة لديها للفترة (2019-2018)	186
39	جزء من ميزانية البنك يبين قيمة الودائع المتوفرة لديها للفترة (2020-2019)	187
40	وثيقة تبين النسبة التي يمنحها البنك لإعادة جدولة الديون المتعثرة حسب قيمة التسبيق المدفوع	188

المُقدّمة

يحتل النظام المصرفي منذ القدم مكانة بالغة الأهمية في مختلف المنظومات الاقتصادية في العالم، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي يشهدها المحيط المالي، فالصناعة المصرفية تشكل أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت بها المجتمعات البشرية عبر تطورها نظرا لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار و التنمية ،إذ يمكن قياس مستوى التقدم و التطور الاقتصادي لأي مجتمع بمدى كفاءة و نجاعة نظامه البنكي، فالبنوك تعتبر أحد اهم ركائز النظام المالي و الاقتصادي لمعظم الدول، وذلك بسبب قدرتها على تعبئة المدخرات و تسيير تدفق الأموال و إعادة توجيهها نحو مختلف مجالات الاستثمار، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في تمويل و تنمية الاقتصاد على المستوى العالمي.

في إطار سعي الجزائر منذ عدة سنوات للتأقلم مع ما تشهده الساحة العالمية من تطورات و محاولتها الإندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة ما تعلق بإنضمامها لمنظمة التجارة العالمية أصبحت ملزمة بأن تعيد حساباتها بالنسبة للنظام البنكي، الذي يعتبر الركيزة الأولى في التنمية الاقتصادية و سط الغياب الملحوظ للسوق المالي ، و ذلك من خلال النهوض به و تأهيله لتدعيم قدرته التنافسية ، و جعله قادرا على مواجهة بنوك جد متطورة متمكنة من المهمة البنكية بكل جوانبها، و تجدر الاشارة هنا إلا أن الجزائر على غرار بقية دول العالم أقدمت على الإعتراف بأهمية الرقابة الإحترازية ضمن الرقابة على البنوك سنة 1990 ، فقد دخلت منذ سنة 1990 في جملة من الاصلاحات عن طريق ما يسمى بقانون النقد و القرض الذي يندرج ضمن الاصلاحات الاقتصادية الهادفة لتعميق مسار التحول الاقتصادي ، و لتنشيط وظيفة الوساطة المالية و تحسين كفاءة البنوك ، إلا أن هذه الاصلاحات لم تفرز نتائج ملموسة و لم تحقق للبنوك الجزائرية الكفاءة التي ينتظر أن تتمتع بها ، و التي تضمن لها تواجدا مقبولا في الساحة المحلية بعد فتحها أمام منافسين محليين خواص و منافسين أجانب ، و على الساحة الدولية التي تحتوي الكثير من البنوك العالمية و التي يفوق حجم أصغر بنك فيها حجم البنوك الجزائرية مجتمعة .

فالبنوك التجارية هي المحور الأساسي لتمويل الاقتصاد فهو يحمل رهانات كبيرة خاصة في ظل تذبذب إستقرار البترول و عدم كفاءة و تطور السوق المالي ، من هنا أصبحت الحاجة ملحة للإهتمام بسلامة الإجراءات و الأنشطة التي تنشط فيها البنوك و تقييم أدائها ، من حيث مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها و تمويل التنمية الاقتصادية و كفاءتها في إستخدام مواردها ،فتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و مراقبة نشاطها في ظل المخاطر التي تتعرض لها خاصة مخاطر الائتمان يمكننا من التعرف على نقاط القوة و الضعف و تحديد الإنحرافات و أسبابها و كيفية علاجها قبل فوات الأوان.

وبما أن البنوك التجارية تمثل الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان البنكي لما لها من دور كبير في دعم و تنشيط الاقتصاد و زيادة فعاليته، من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة النقدية لدولة، بعناصرها الائتمانية و النقدية، فزيادة كفاءتها و فعاليتها الادارية ضمن إطار البيئة المالية و البنكية و السعي لبناء مركز إستراتيجي متميز أصبح أمرا ضروريا بل لا مفر منه، و ذلك لضمان جذب أكبر عدد من المتعاملين من أجل تدعيم قدرتها و تحقيق نموها و إستقرارها، فهي نشأة بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل و الثقة ، حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن إحتياجات الجمهور و منشآت الأعمال و الدولة لغرض إقراضها للآخرين أي العملاء الذين تتزايد طموحاتهم و تعدد مشاريعهم ،فعمليات الإقراض هذه

تشكل موردا هاما لإيرادات و مداخيل البنك لما تحققه من أرباح هائلة و بمخاطر أقل و إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي و الضمانات الشخصية و العينية بمختلف أنواعها، و ذلك حتى يتفادى كل أنواع المخاطر و ما ينجز عنها من خسائر مادية و عينية .

ظهرت بالمقابل تحديات و مشاكل عديدة خلال العقد الأخير ،من شأنها أن تقلل من حجم المكاسب و الفرص المتاحة، بل قد تهدد إستقرار البنك ذاته و النظام المصرفي و المالي ككل ، تتمثل هذه التحديات في المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة تلك المخاطر المتعلقة بعمليات الإقراض و كيفية إسترجاع هذه الأموال المقترضة عند حلول آجال إستحقاقها ، مما أدى إلى دخول البنوك في مجال التعثر المالي لقروضها.

اذا فالقروض المتعثرة تعتبر مشكلة رئيسة تستحوذ على إهتمام البنوك في محاولة منها لإيجاد حلول مناسبة نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء من أموال البنك بالإضافة إلى تأثيرها على الأداء المالي للبنك، فتحصيل القروض المصرفية المتعثرة يعتبر أكبر ما يشغل مسؤولي البنك الذين تعددت محاولاتهم في بذل أقصى جهودهم للخروج من هذه المشكلة بأقل أضرار ممكنة.

❖ تحديد و صياغة الإشكالية

القروض المصرفية ليست بالمشكلة الجديدة بل هي موضوع قديم في التعامل المصرفي، غير أن الجديد فيها هو تطور حجم القروض المتعثرة التي وصلت إليها البنوك و تنوع أسبابها، لقد تعرضت بعض البنوك الجزائرية خلال السنوات الماضية إلى حدوث كم هائل من تعثر قروضها التي لم تكن متوقعة سواء من حيث حجمها ودرجة خطورتها ،و ترجع أسبابها إلى عدة عوامل، و قد قامت البنوك بالإحتياط لها عن طريق وضع مخصصات و مؤونات بمبالغ كبيرة لمواجهة مخاطر عدم السداد في محاولة للإيجاد الحلول المناسبة إذ يعود إتساع الظاهرة إلى تجميد جزء من أموال البنك بالإضافة إلى تأثيرها على الأداء المالي للبنوك ، فتجد البنوك نفسها مضطرة للتعامل مع مشكلة متصلة أساسا بطبيعة نشاطها و في نفس الوقت فهي مطالبة بالحفاظ على إستقرارها و إستمراريتها و ضمان تحقيقها لأهدافها المشروعة .

من هنا تتجلى معالم إشكالية الدراسة و التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي :

ما هو واقع القروض المصرفية المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وما أثرها على آدائه المالي؟

ولتسهيل الإجابة على هذ الاشكال تمت صياغة الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما الأداء المالي؟ و ماهي مؤشرات قياسه في البنوك التجارية؟
- ما القروض المصرفية المتعثرة؟ و ماهي الاجراءات اللازمة للحد من آثارها على الأداء المالي للبنوك؟
- ما هي أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية عامة و في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة؟
- ما هو واقع تعثر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة قالمة- وهل تؤثر هذه القروض على ربحيته، سيولته وكفاءته.؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكال المطروحة و الأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات الآتية :

- **الفرضية الأولى**: القروض المصرفية المتعثرة هي التي يتوقف فيها العملاء المدينين عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، وتساهم المعالجة المصرفية في التخفيض من حدة هذه القروض.
- **الفرضية الثانية**: يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار غيره من البنوك التجارية من تعثر بعضٍ قروضه الممنوحة
- **الفرضية الثالثة :** تأثر القروض المصرفية المتعثرة سلبا على كل من ربحية، سيولة و كفاءة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة" .

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة نظرا للمكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في إقتصاديات الدول بإعتباره عصب الحياة الاقتصادية ، و المكانة التي يحظى بها موضوع القروض المتعثرة في ظل المنافسة التي تحيط بالبنوك ،و تطوير البنوك لأنشطتها خاصة المتعلقة بإدارة قروضها وإتباع إجراءات لتحصيلها.

يعتبر موضوع القروض المتعثرة من أهم المواضيع التي طرحت في للبحث و النقاش في المجال المصرفي و المالي ، خاصة بعد أن شهد العالم أزمة مالية حادة كانت القروض المصرفية المتعثرة أحد العوامل التي ساهمت في تفاقمها و إنتشارها ، و من هنا جاءت الدراسة لكي تسلط الضوء على واقع القروض المصرفية المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة و تأثيرها على الأداء المالي .

أسباب اختيار الموضوع

وقع الاختيار على هذا الموضوع للأسباب التالية :

- اندراج الموضوع ضمن تخصص إقتصاد نقدي و بنكي.
- الرغبة في إجراء مثل هذه الدراسات و التي تكتسي أهمية بالغة في المستقبل لإيجاد حلول تعثر القروض المصرفية
- أهمية الموضوع في الساحة المصرفية خاصة في ظل إرتفاع حجم القروض المتعثرة في البنوك و تنوع أسبابها و غياب الدراسات المتخصصة و المتعمقة في مجال دراسة و متابعة القروض المتعثرة .
- تفاقم مشكلة القروض المصرفية المتعثرة و التي أصبحت تشكل خطرا على سلامة الجهاز المصرفي و الاقتصاد ككل.
- الآثار السلبية التي تترتب عن تعثر القروض المصرفية سواء على الاقتصاد عامة و على الأداء المالي للبنوك التجارية بصفة خاصة ،مما يدفع لمعرفة أهم أسباب التعثر المصرفي و تحديد الوسائل و الأساليب الفعالة للحد من الظاهرة.

❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- دراسة واقع القروض المصرفية المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- تسليط الضوء على مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في البنوك.
- محاولة الوصول إلى إقتراحات للحد من تعثر القروض المصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- توجيه أنظار أصحاب الإختصاص و المسؤولين في البنوك إلى ضرورة البحث عن أسباب تعثر القروض المصرفية لإيجاد حلول مناسبة .
- تحديد كيفية تسوية القروض المتعثرة على مستوى البنوك عامة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة.

❖ مناهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات و لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج أهمها :

- **المنهج الوصفي التحليلي** : بإعتباره الأكثر ملائمة للموضوع ، و الذي يعني بوصف ظاهرة ما و تحليلها إلى مكوناتها الأساسية و علاقتها بظاهرة أخرى فقد تم جمع ووصف مفاهيم متعلقة بالقروض المتعثرة ،مراحل تطورها، الآثار، أسباب تعثر القروض و الطرق العلاجية، بالإضافة إلى مفاهيم متعلقة بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من تعريف الأداء ، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي, و كذلك في تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- **منهج دراسة حالة** : و قد تم فيه دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة من خلال :

عينة الدراسة:

فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم إجراء مسح القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة قالمة)، ودراسة مدى إمكانية قياس أثر القروض المتعثرة بالبنك محل الدراسة على أدائه المالي، ومحاولة تعميم النتائج.

المجال الزمني للدراسة:

تمت دراسة طريقة وإجراءات منح القروض بالبنك محل الدراسة إضافة الى البحث في نوع وحجم القروض المتعثرة على مستواه من سنة 2017 إلى غاية .2020

أداة الدراسة:

تم استخدام أسلوب التحليل للمعطيات المقدمة من قبل البنك، إضافة الى الاعتماد على المقابلة الشخصية مع مسؤولي البنك لمعرفة واقع وخبايا عزوف عملاء البنك على سداد قروضهم اتجاهه.

❖ الدراسات السابقة

- دراسة الباحث سري ضيغم حازم سنة 2019، و هي عبارة عن مقال أدرج بعنوان" **تقييم الأداء المصرفي وفق نموذج CAMLES دراسة تطبيقية لمصرف منصور للاستثمار خلال الفترة (2014-2018)**"، و التي هدفت إلى تقييم الأداء المالي وفقا لعناصر نموذج **CAMLES** و محاولة كشف الجوانب الايجابية و تعزيزها في المصارف ، و تسليط الضوء على وضع مصرف فيما يتعلق بكفاية رأس المال و جودة الموجودات و كفاءة الادارة و الربحية و السيولة .

توصلت الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها يعاني المصرف من موجودات ضعيفة و هذا يدل على ضعف استثماره فقد تم تحسين كفاءته في أغلب العمليات المصرفية و التقليل من نسبة المصروفات وتحسين جودة ربحيته.

- دراسة الباحث فاضل نعمة الياسري سنة 2018، و هي عبارة عن مقال أدرج بعنوان " **استخدام مؤشرات الأداء المالي القائمة على التدفقات النقدية في تقويم الأداء المالي**" ، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز و ايجاد مدى الترابط بين الربحية و السيولة وفقا للأساس النقدي و الاستحقاق و التعرف على مستوى الأداء المالي للمصرف حسب مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ،

توصل الباحث الى أن المؤشرات المستنبطة من التدفقات النقدية أدوات تحليلية جيدة تفيد في تقويم الأداء المالي لتحديد القوة الارادية و الربحية ،و أن نسب التدفقات النقدية تساعد في تقييم مدى كفاية التدفقات النقدية للمنشآت المالية لتلبية احتياجاتها فضلا عن تقويم قدرة المنشآت على توليد التدفقات فهذه النسي تؤدي إلى قياس مدى قدرة البنك على مواجهة احتياجاته من النقد اللازم لتسديد الديون المستحقة فلا عن تغطية احتياجاتها المستقبلية .

- دراسة الباحثان بورنيسة مريم و خنفري خيضر سنة 2018، و هي عبارة عن مقال أدرج بعنوان "**فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملائة المالية للمؤسسات الصناعية دراسة حالة المؤسسات الأردنية**"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالاعتماد على التنبؤ بالفشل المالي و ذلك بناء على القوائم المالية .

توصل الباحثان إلى فعالية نموذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الصناعية في الأردن طيلة فترة الدراسة و أن المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي تساعد في تشخيص الوضعية المالية.

- دراسة الباحث أحمد فايز الطباع سنة 2017،رسالة ماجيستر بعنوان " **الديون المتعثرة و معالجتها في المصارف الخاصة السورية في ظل الأزمة** " ، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الاجراءات الرقابية و الاحترازية و الوسائل الكفيلة للحد من مشكلة الديون المتعثرة و معالجتها ، بالإضافة إلى تحليل الأزمة المباشرة و الغير مباشرة في المصارف السورية الخاصة.

وتوصل الباحث إلى أنه يتوجب على المصارف السورية أن تهتم بالشكل الكبير بتمويل قبل و بعد منحه ، وأن يتم دراسة موضوع لتعثر بكل جوانبه حتى تتمكن المصارف من تفادي حدوث الأزمة التي تعيق النشاط المصرفي.

- دراسة الباحثة بن مداني صديقة سنة 2017، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه يعنوان " **انعكاسات القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر: دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**" ،كان الهدف من هذه الدراسة دراسة واقع القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على جملة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء للبنوك التجارية الجزائرية ، و محاولة إيجاد حلول لمشكلة التعثر.

و توصلت الباحثة في الأخير إلى أن جزء كبير من القروض المصرفية المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري موجودة على مستوى البنوك العمومية ، كما توصل إلا أن أسباب تعثر القروض يعود بدرجة كبيرة إلى المقترضين سواء بسبب فشل المشاريع الممولة و إفلاسها أو إمتناعهم عن السداد ، بالإضافة إلى مسؤولية البنوك العمومية في تعثر القروض لقصور المتابعة المستمرة و الدورية بعد مرحلة التمويل و لضعف الدراسات الائتمانية و قصور الضمانات ، وكذلك عملية التحصيل و المعالجة لغياب الجدية و الشفافية و العراقيل القانونية .

كما توصلت الباحثة بأن الجهاز المصرفي الجزائري يمتاز بفائض في السيولة منذ سنة 2000، ما يسمح بتخفيف حدة القروض المصرفية المتعثرة و أثرها على أداء البنوك التجارية على المدى القصير ، لكن انخفاض أسعار البترول وتقلص المداخيل السيادية قد يخلق تحديات أخرى للنظام المصرفي الجزائري في المستقبل للنظام المسنود على الدولة.

- دراسة الباحثة مناد خديجة سنة 2016 ،و التي هي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان" العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك" ، هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان و أسسه و العنصر الأساسية للتحليل الائتماني ، و كذلك التعرف على ظاهرة القروض المتعثرة و التي تعتبر من أخطر الظواهر التي تتعرض لها المصارف و اكتشاف أسباب حدوثها ،بالإضافة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية .

و توصلت الباحثة في الأخير إلى وجود علاقة بين العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية و تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية و الأردنية ، كما إلى أن السبب الرئيسي في إرتفاع حجم الديون المتعثرة خلال الفترة الماضية يعود إلى حالة الركود التي عانت منها بعض القطاعات الاقتصادية و التي تتسبب عدم القدرة على سداد الديون المستحقة متزامنة مع سلسلة سياسات و إجراءات فرضتها البنوك العاملة في السوق المحلية .

- دراسة الباحثة زغاشو فاطمة الزهراء سنة2014،رسالة ماجيستر بعنوان " **إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**" ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة القروض المتعثرة و تبيان أسبابها وأُثارها، بالإضافة إلى تأكيد أهمية عنصر الاستعلام و فعالية متابعة العميل ،و البحث عن مزيج متكامل لإيجاد حلول لها.

توصلت الباحثة إلى غياب سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تضمن المعالجة الموحدة للموضوع جودة قرار القرض و حفظ أمن القرض ، كذلك توصلت إلى أن القروض المتعثرة تمثل حصيلة معتبرة في محفظة القروض

العمومية و تحملها خسائر حقيقية تتجاوز تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار إلى الأثر على مختلف فعاليات الاقتصاد القومي .

- دراسة الباحث عادل هبال سنة 2012، والتي هي عبارة عن رسالة ماجيستر بعنوان" **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر** "، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة و تحديد أسبابها في المصارف الأولية الجزائرية و ما لها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط البنوك ،و ذلك من تحقيق هدف أساسي و هو إيجاد الحل الناجح من خلال برامج تعالج كفاءة و فعالية ظاهرة الديون المتعثرة و تحديد كيفية تسويتها.

قد توصل الباحث إلى أنا القروض المصرفية المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا و لكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحذر و محاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان ، وأن أسباب تعثر ترجع بالدرجة الأولى الى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية .

- دراسة الباحثة فاطمة بن شنة و التي هي عبارة عن رسالة ماجيستر رسالة ماجيستر بعنوان" **ادارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية** "، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي و الائتماني في تقييم مخاطر الائتمان و الحد من تعثر القروض المصرفية ، وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها إمكانية تطبيق أدوات التحليل المالي و الائتماني مع توفر قاعدة بيانات و معطيات لا مكانية تحديد إحتمال تعثر العميل.
- الباحث سمير سعد المبروك النوال سنة 2012و التي هي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان " **الديون المتعثرة بالمصارف التجارية الليبية دراسة عينة من المصارف** " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب تعثر الديون المصرفية ، و معرفة دور معايير بازل في الحد من التعثر المصرفي.
- دراسة الباحثة خضراوي نعيمة سنة 2009 ، وهي عبارة عن رسالة ماجيستر **بعنوان "إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية – حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البركة** -، هدفت هذه الدراسة لإبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر و كيفية ادارتها و طرق قياسها بالإضافة إلى إبراز الفرق في بين المخاطر في البنوك الاسلامية و التقليدية .

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها أن البنوك الجزائرية لازالت تعتمد على النظم و القواعد الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي ، و إفلاس العديد من البنوك بسبب مخاطر الناتجة عن القروض فهي تمنح قروض لكن لا وجود للمراقبة على هذه القروض مما يجعلها تقع في التعثر.

- دراسة الباحثان مفيدة الطاهر ، إسلام عبد الجواد ، سنة 2007 ، و هي عبارة عن مقال أدرج بعنوان **"العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية"** هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب تعثر الديون و محاول لايجاد حلول لها ، و تقديم توصيات من شأنها زيادة كفاءة البنوك و تجنب التعثر . و توصلت في النهاية إلا أنه يجب على الجهات المسؤولة العمل على توفير الأسواق البديلة . و وضع برامج لمتابعة القروض و التنبؤ بتعثرها .

- دراسة الباحثة دعاء محمد زايدة سنة 2002، و التي هي عبارة عن رسالة ماجيستر بعنوان " **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني** "، حيث كان الهدف من وراء هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تزايد الديون المتعثرة و أسبابها و تصنيفاتها بشكل عام في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما هدفت أيضا للتعرف على الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة في ظل الخصوصية التي يعيشها الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وقد توصلت الباحثة أن العملاء غالبا ما يقدمون بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول مما يؤدي بهم إلى عدم قدرة المصارف في تحليل هذه البيانات و صعوبة الاعتماد عليها ، و أن المصارف تكتفي بالضمان المقدم فقط و لغا تأخذ بعين الاعتبار الغرض من وراء تقديم التسهيلات .

❖ هيكل الدراسة

استنادا على الإشكالية المطروحة و ما تفرع عنها من أسئلة فرعية، وللإحاطة بالموضوع من جوانب عدة فقد تم وضع المقدمة كمدخل للموضوع وخاتمة تتضمن اختبارا للفرضيات وأهم ما تم التوصل إليه من نتائج وكذا اقتراحات للدراسة، يتوسطهما ثلاثة فصول يتضمن كل فصل منها ثلاثة مباحث .

وقد جاءت هذه الفصول مرتبة منطقيا تتناسب و المادة العلمية لموضوع الدراسة كالآتي :

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة، يتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية القروض المصرفية المتعثرة و المبحث الثاني أسباب و مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة ، أما المبحث الثالث اندرج بعنوان تحصيل و معالجة القروض المصرفية المتعثرة .

الفصل الثاني: تعرضنا فيه الى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وقسم أيضا إلى ثلاث مباحث ، تناولنا في المبحث الأول ماهية الأداء المالي وفي المبحث الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى خطوات و مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و مؤشراته .

الفصل الثالث: خصص القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية –حالة وكالة قالمة- و إنعكاس تعثرها على أدائه المالي، وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مدخل عام إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أما المبحث الثاني جاء بعنوان السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، و في المبحث الثالث سلطنا الضوء على ظاهرة القروض المتعثرة و أثرها على الأداء المالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة.

❖ **صعوبات الدراسة**

خلال إعداد هذه الدراسة تم التعرض إلى العديد من الصعوبات تجلى أهمها في :

- الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في انتشار وباء" **COVID 19**" وما ترتب عنها من الانقطاع عن الدراسة و الخروج لعطلة إجبارية و بصفة مفاجئة، وما صاحبها من غلق للمكتبات الجامعية مما أدى إلى تحمل مشقة وعناء البحث عن المراجع الملائمة للموضوع كما ونوعا..
- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية"وكالة قالمة"،نظرا لعدم إستقبال البنك لطلبة التربص بسبب الإجراءات الوقائية المترتبة عن انتشار الوباء سابق الذكر في الأشهر السابقة حيث لم تتح اجراء تربص ودراسة ميدانية لهذا البنك الا بشهر سبتمبر.
- صعوبة تحديد أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للوكالة محل الدراسة وذلك لعدم الحصول على المعلومات و القوائم المالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية على اعتبار أن بعض المعلومات والقوائم المالية لهذا البنك تتسم بالسرية.
- التضارب الكبير في المعلومات بتضارب آراء الباحثين في المجال المالي لاسيما في تحديد مفهوم للأداء المالي وكذا ما تعلق به من مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البنوك المسؤول الرئيسي عن تنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية، فهي تلعب دورا حيويا في النظام الاقتصادي الحديث للوظائف التي تؤديها في الحياة الاقتصادية فهي تساهم في تحقيق النمو ، لما تمتاز به من مهام و أنشطة ، تمثل عملية منح الائتمان النشاط الأساسي للبنوك، كما تمثل مصدرا من مصادر إيراداتها، إذ يمكن تلخيص أعمالها في عملية قبول الودائع و منح القروض لتمويل مختلف الاستثمارات، كما تقوم بتلبية رغبات أصحاب الفائض باستثمار أموالهم و سد حاجيات أصحاب العجز ، هذا باعتبارها وسيط لتوزيع الموارد المالية ، كثيرا ما تقع البنوك في أزمات وخسائر تهز كيانها و استقرارها و تفقدها الثقة في عملائها ، و هذا لتعرضها للعديد من المشاكل المصرفية الخطيرة، و من أخطرها مشكلة تعثر القروض المصرفية.

هذه المشكلة التي تعتبر كثيرة الحدوث في العمل المصرفي يكون من ورائها و يساهم فيها كل من العميل و العاملين في إدارة الائتمان و بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لا يمكن للبنك تجنبها، إلى أنها تكون محسوبة ابتداء من تاريخ منح القرض هذا لما تخلفه من أضرار للبنك، و من هنا تبرز خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك لتعثر و هو ما ينعكس سلبا على سرعة دوران أموالها المستثمرة و العوائد المحققة منها، و بالتالي تجميد الأموال المستثمر وتأثيرها سلبا على أنشطة البنوك بصفة عامة و على نشاط الاقراض بصفة خاصة .

في محاولة منا للإلمام بكافة جوانب القروض المصرفية المتعثرة قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية القروض المتعثرة ، تناولنا فيه مفهوم القروض المتعثرة ، مراحل تعثرها ، أنواع القروض المتعثرة .

أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان أسباب و مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة، حيث تطرقنا فيه إلى أسباب تعثر القروض سواء المتعلقة بالعميل المقترض ، أو بالبنك أو عوامل خارجية ، بالإضافة إلى مؤشرات التي تسبق حدوث الظاهرة و التي يمكن التنبؤ من خلالها بالتعثر ، و طريقة احتساب نسبة التعثر ، أما المبحث الثالث تناولنا فيه تحصيل و معالجة القروض المتعثرة، سواء المعالجة المصرفية أو الوقائية للقروض المتعثرة ، بالإضافة الى الإجراءات و الاستراتيجيات المستخدمة في الحد من التعثر.

المبحث الأول : ماهية القروض المصرفية المتعثرة.

يستند الائتمان المصرفي على العديد من المعايير و الأسس التي تهدف إلى تقليل المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، إلا أنه عمليا لا يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة للقروض المصرفية خالية من المخاطر و السبب يرجع إلى طبيعة الائتمان المصرفي ، و من أهم هذه المخاطر القروض المصرفية المتعثرة ، حيث تناولنا من خلال المبحث الأول مفهوم القروض المتعثرة و مراحل تطورها ، بالإضافة إلى أنواع القروض المصرفية المتعثرة، و آثارها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي .

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية المتعثرة و مراحلها.

تعتبر القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك ، إذ أنها تعرضها إلى مشاكل ائتمانيه من شأنها أن تعرض البنك إلى فقدان ثقة عملائه، لذا وجب الاهتمام بهذه الظاهرة و تحديد مفهومها بشكل دقيق و أعراضها و مراحل تطورها لتحديد كيفية تجنبها في المستقبل .

الفرع الأول: تعريف القروض المصرفية المتعثرة.

للقروض المصرفية المتعثرة عدة تسميات فتختلف من بنك لآخر، فهي تسمى الديون المجمدة ، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة ،الديون الحرجة ، الديون المشكوك في تحصيلها ، الديون غير العاملة الصعبة ، إلا أن أكثر التسمية شيوعا في اللغة العربية هي القروض المتعثرة .

تنقسم الديون في البنك إلى ثلاثة أنواع [1]:

- ✓ **ديون عادية :** لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها، و هذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة.
- ✓ **ديون معدومة** : وهي التي استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة، فضلا عن كافة الاجراءات القانونية الممكنة و تعذر عليه استردادها، و لكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أية أموال .
- ✓ **ديون متعثرة** : وهي تقع وسط بين الديون العادية و المعدومة .

على الرغم من اختلاف و تعدد التسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة إلا أن تعريفها متقارب في معظم المراجع ، و بالتالي فيمكن تعريف القروض المتعثرة كما يلي :

تعرف القروض المصرفية المتعثرة بأنها : "الديون المصرفية التي بدأت جيدة ثم تحولت إلى متعثرة ،ذات مخاطر عالية لعدم متابعتها بدقة من قبل البنك ، و تعتبر الديون التي يتبين للبنك بعد الدراسة الشاملة للمركز المالي للعميل، بما فيها الضمانات المرتبطة بالدين أنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر" [2] ، و هي أيضا " الديون التي لا يتمكن البنك من تحصيلها خلال فترة معينة لعدم قدرة المقترض على السداد" [3]

---

[1] خالد أمين عبد الله، (1998): التدقيق و الرقابة في البنوك، (الطبعة الأولى)، دار وائل لنشر و الطباعة، عمان، الأردن، ص46.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، (2009): الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، (بدون طبعة)،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ص 21.

[3] محمد أحمد الأفندي، (2017): الاقتصاد النقدي و المصرفي، (الطبعة الأولى)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص 326.

عرفت أيضا بأنها : " تلك القروض التي لم يتم دفع أصل مبلغها أو فوائدها لمدة 90 يوم، أو قروض استحقت و لم تدفع، ولا يتوقع سدادها بسبب الافلاس أو التصفية الاختيارية " ، و هي كذلك قروض أعيدت هيكلتها، وقروض ممنوحة للعملاء سيقعون في الافلاس و التعثر[1].

عرفت أيضا بأنها : "تلك القروض التي لا يلتزم العميل بتسديدها وفق التاريخ المتفق عليه مع إدارة الائتمان[2]، لذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل لعدم قدرة البنك على استعادة الفائدة أو أصل المبلغ أو كليهما " [3].

و هناك من يرى أن: "القروض المتعثرة هي توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك أو مخاطر التركيز الائتماني، أي فشل البنك في تحديد جودة الأصول المقدمة، و ما يترتب عن ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض القروض البنكية لتعثر، و توفير الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر و الخسائر المحتملة " [4].

عرفها آخرون بأنها : " تلك التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها التي منحتها البنوك لبعض العملاء في الماضي، ولم يهتم هؤلاء العملاء بسداد قيمتها و الفائدة المستحقة عليها للبنوك، في آجال استحقاقها و بمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة" [5].

و هناك من يرى بأنها : " تلك القروض البنكية التي يتوقف فيها العملاء المدينين عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها ، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها و ذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي، ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل، و ضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة " [6].

عرفه الباحث القروض المتعثرة بأنها : "تلك التسهيلات بكافة أنواعها التي يحصل عليها العميل من البنك و لم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها ، و لذا يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة

---

[1] عادل مبروك محمد، قروض البنوك الظاهرة و الحل "الحلول البديلة لمواجهة الائتمان المصرفي المتعثر"، (بدون طبعة)، بحث مرجعي، كلية التجارة جامعة القاهرة، نسخة من الكتب العربية عن الموقع الالكتروني : file:///C:/Users/HP/Desktop/الكتب/book ص 13.

[2] بلال نوري السعيد، عبد لسلام لفتة سعيد، (2016): المخاطر الائتمانية و انعكاسها على الربحية المصرفية، **مجلة الادارة و الاقتصاد**، (العدد 108)، ص 115.

[3] حمزة محمود الزبيدي، (2002): إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، (الطبعة الأولى)، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 183.

[4] بعلي حسني مبارك،(2012): **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة متنوري، قسنطينة، ص 145.

[5] دعاء محمد زايده، (2006): **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ص 47.

[6] أحلام بعبدلي، (2015): سياسات ادارة البنوك التجارية و مؤشراتها، (الطبعة الأولى)، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، ص ص 100،101.

راكدة، و بمرور الوقت تصبح ديون متعثرة ، و هي لا تدر عائدا للبنك بمعنى أنها "تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك و إنما تحتسب في حسابات مستقلة " [1] .

هي كذلك " القروض التي لم تعد تحقق للبنك ايرادات من الفوائد، و يجد البنك نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق مع الأوضاع الحالية للمقترض" [2].

الفرع الثاني : مراحل تعثر القروض المصرفية

يعتبر التعثر المرحلة النهائية التي يصل إليها العميل ، من المؤكد أن دخول العميل في مرحلة العسر المالي و تحديد الائتمان المقدم له من أنه قرض متعثر لا تنشا فجأة ، ولكن تسبقها جملة من الظواهر تتفاوت في حجمها و خطورتها، إلا أنها تشترك جميعها في تحديد أن العميل قد دخل مرحلة الخطر و القرض أصبح متعثرا، و في ما يلي العديد من الأعراض التي تسبق مرحلة تعثر القرض [3] :

- ✓ التأخير أو المراوغة في سداد القسط، وفشل العميل في سداد الديون الموسمية بانتظام.
- ✓ التهرب من الكشف عن الميزانيات و تغير المحاسبين و المراجعين بدون مبرر.
- ✓ عدم كشف العميل عن التزاماته تجاه الآخرين ، و إخفاء البيانات أو المعلومات التي يحتاجها البنك من العميل.
- ✓ التقديرات المبالغ فيها عن التدفقات النقدية و الرباح.
- ✓ وجود ماضي للعميل مليء بالمشاكل الإفلاس و مشاكل التحصيل أو التأخير في سداد الضرائب، و غيرها من الالتزامات تجاه الدولة ، بالإضافة إلى التقارير السيئة عن أسعار أسهم الشركة التي يملكها العميل.
- ✓ اتخاذ العميل لقرارات هامة رغبة بالتوسع بصورة مستعجلة و بدون دراسة ، معتقدا أنه سيحقق الأرباح .
- ✓ الدخول في مجالات تختلف كثيرا عن تخصص المقترض و يعطي للبنك صورة عنها مغايرة لحقيقتها.
- ✓ المرض المزمن او الوفاة لمالك العمل أو أي شخص آخر يكون دوره هام في استمرارية العمل
- ✓ الأضرار الناتجة عن العواصف الحريق الفيضانات أو الكوارث الطبيعية

---

[1] عبد الغني حريري، (2009): دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية**، المنعقد يومي: 20 و21 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 9 .

[2] Rose Pete Sylvia, (2002: **commercial Bank management، Measuring Evaluating Bank Performance**, International Edition, M.C. Grew-Hill, New York, p 118.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص188-190 .

الشكل رقم (1) : مراحل التعثر المصرفي للقروض

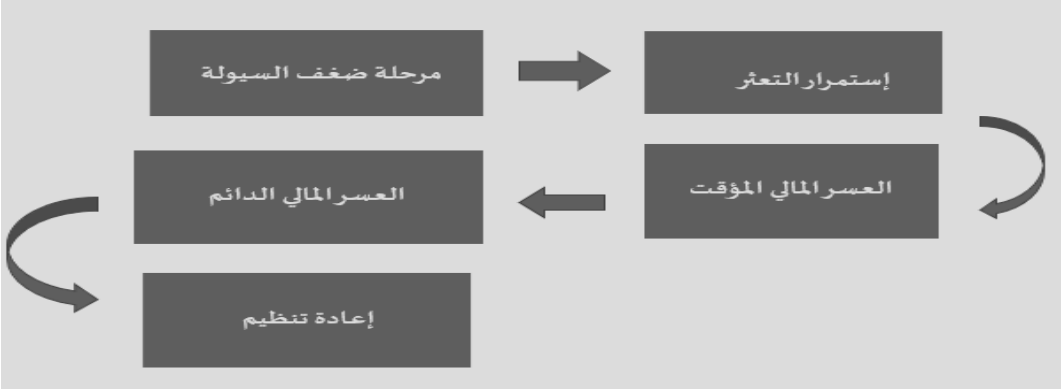

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة .

من الشكل أعلاه يمكننا القول أن التعثر المالي يمر بمراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة ، وتتمثل هذه المراحل في :

المرحلة الأولى: مرحلة ضعف السيولة المالية أو مرحلة التعثر المالي المؤقت

تكون المنشأة عاجزة عن مقابلة التزاماتها المستحقة رغم أن موجوداتها المتداولة تفوق التزاماتها المستحقة، حيث يعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة ،أي أن هناك نقصا في السيولة في الأجل القصير[1].

كما ترتبط هذه المرحلة بظهور عدد من العوامل و الظواهر السلبية الناجمة عن مشاكل إنتاجية و تسويقية تتمثل أهمها في ما يلي[2] :

- ✓ ضعف كفاءة طرق و أساليب الانتاج .
- ✓ ضعف الموقف التنافسي للمشروع.
- ✓ النقص في الطلب على منتجات المشروع، و عدم كفاية التسهيلات المصرفية.

و يترتب على ذلك عدم قدرة المشروع على تحقيق أرباح ، تكون أقل عن المستوى لمقابلة المخاطر و الالتزامات التي يتحملها المشروع، و بالتالي تظهر مشكلة النقص في سيولة المشروع في الأجل القصير.

المرحلة الثانية: مرحلة العجز في رأس المال العامل أو استمرار التعثر.

في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا و يزداد تجاهل القائمين على البنك لخطورة الوضع، و عدم مبادرتهم لحل المشكلة[3] ، فهي مرحلة التغاضي عن الوضع الراهن و تتجاهل الادارة في هذه المرحلة عن المخاطر التي تحيط بها، كنتيجة للحدث العارض الذي حدث بالمرحلة السابقة، و يدق جرس الإنذار و يتم فيها تنبيه القائمين على إدارة المصرف و المشروع إلى خطورة الأسباب و البواعث المؤثرة على عملية التعثر، إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا و تقليلا

---

(1) زياد رمضان، محفوظ جودة، ادارة مخاطر الائتمان، (الطبعة الثانية)، الشركة العربية المتحددة للتسويق و التوريد، القاهرة، ص340.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص51- 52.

(3) محمد يونس محمد الشرابي، (2017): استخدام الانحدار اللوجيستي للتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإماراتية، **مجله تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 42)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 2، ص147.

بشأنها [1] ، و ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية ، و يكون في حاجة ماسة للنقدية على الرغم من امتلاكه لأصول مادية، تزداد قيمتها عن التزاماته الاجمالية تجاه الغير، و التي يعكسها جانب من الالتزامات في الميزانية، و إزاء ذلك قد يلجأ المشروع إلى تقليل حجم أعماله و تصفية بعض أصوله المتداولة للحد من ارتفاع قيمة الخسائر المحققة أو المحاولة لزيادة قدرته على تحقيق الأرباح [2] .

المرحلة الثالثة : مرحلة العسر المالي المؤقت.

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروعات على استخدام سياساتها العادية في الحصول على النقدية لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة ومقابلة نموه المطلوب، وصعوبة تحويل جزء من أصولها إلى نقدية في التوقيت الذي يطلب فيه الدائنون الحصول على ديونهم، و يمكن القول أن هذه المرحلة ترتبط بعدة ظواهر سلبية تعطي المؤشرات الأولى للمرحلة الرابعة و قبل الأخيرة، وهي مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي[3] ، ومن أهم هذه الظواهر ما يلي[4] :

- ✓ الاختلال الكبير في الهيكل التمويلي للمشروع ، و بصفة خاصة عدم تناسب حقوق الملكية مع حجم الالتزامات، بما يؤدي إلى زيادة معدل استخدام المشروع لمصادر التمويل الخارجية والقروض بأنواعها، و هو ما يعني زيادة في الاعتماد على تمويل الأصول على الديون، و تعاظم مديونية المشروع للغير و بصفة خاصة المديونيات المصرفية.
- ✓ تآكل رأس مال المشروع نتيجة لعدم القدرة على استرداد كامل الاموال، التي يتم إنفاقها في دورة تحول الأصول.
- ✓ تضخم المخزون السلعي نتيجة لتباطئ دوران البضائع و ركودها .

المرحلة الرابعة : مرحلة العسر المالي الدائم.

هذه المرحلة هي مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي ، و تكون القيمة السوقية أقل من مجموع خصومها، ما يعبر عن حالة العجز في التسديد، و تكون فيها المؤسسة عاجزة عن دفع الالتزامات المستحقة عليها ، و ما يميز هذه المرحلة هو عدم تحقيق إنتاج إضافي[5] ، وهو الأمر الذي يؤدي في أغلب الحالات إلى الإفلاس[6] .

---

[1] عقيل دخيل كريم، (2019): قياس مخاطر الائتمان المصرفي و دورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية، **مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 2)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، المجلد 9، ص243.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53.

[3] عادل هبال، (2012): **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر للفترة (2011- 2012)**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 50.

[4] تشيكو عبد القادر ،(2014): مسببات القروض المتعثرة و طرق معالجتها، **مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية**، (العدد 20)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 53.

[5] بوسته رو ميساء، مصطفى عبد اللطيف، (2015): اثر التقيد بكفاية راس النال على الحد من القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة لعينة من البنوك العربية خلال الفترة (2006/ 2010)، **مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات**، (العدد 2)،المجلد 8،ص537.

[6] عادل هبال، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المرحلة الخامسة : مرحلة إعادة التنظيم.

قد تكون الآفاق المستقبلية للمشروع جيدة، و قد يفضل إبقاء المشروع مستمر و إعادة تأهيله بدلا من تصفيته ، و تتضمن عملية إعادة التنظيم إعادة هيكلة رأس مال المشروع، حيث يعتمد القرار على الربحية المتوقعة . باختصار ليس من الضروري أن تؤدي عملية التعثر المالي و عدم قدرة المشروع على سداد القروض التي منحت له إلى الإفلاس دائما ، بل قد يكون أحد أنجح الوسائل في هذا المجال هو إعادة تنظيم المشروع[1] ، في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء و المتخصصين لدراسة أسباب التعثر و علاجها سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة الهيكلة ، وإعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية و قدرته على النمو و التوسع و سداد التزاماته المستحقة، بعد إعادة جدولتها بما يتناسب مع القدرة الجديدة على السداد [2] .

المطلب الثاني : أنواع القروض المصرفية المتعثرة.

إن عملية إدارة الديون المتعثرة تستوجب تصنيفها و تقسيمها إلى عدة أنواع ، ليتم التعامل مع كل نوع منها بصورة مختلفة عن الأنواع الأخرى، لما تفرضه مواصفات ذلك النوع من إجراءات خاصة ، و تختلف الأسس و المعايير التي يتم بها تصنيف الديون المتعثرة ، و ذلك تبعا للهدف الذي ترمي إليه عملية التحليل أو التصنيف.

ومن خلال الجدول الموالي نبرز أهم أسس تصنيف القروض المصرفية المتعثرة:

الشكل رقم (2) : أسس تصنيف القروض المصرفية المتعثرة.

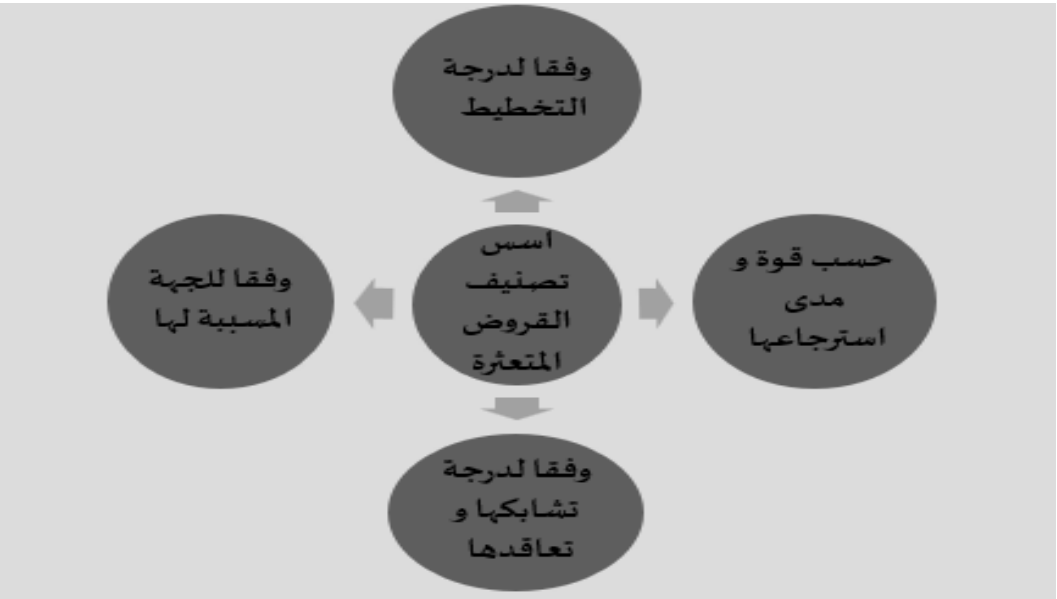

المصدر: محسن أحمد الخضري، (1997): **الديون المتعثرة الظاهرة ،الأسباب، العلاج**، (الطبعة الأولى)، دار إيترك للنشر و التوزيع، القاهرة، ص 60.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[2] مفيدة الطاهر وآخرون، (2007): العوامل المحددة للتعثر التسهيلات المصرفية للمصارف الفلسطينية، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**،(دون عدد)، المجلد 21، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 521.

من المعروف أن عملية تصنيف الديون المتعثرة تحقق أهداف عدة منها [1] :

- ✓ يعد تصنيف الديون المتعثرة ووضع المؤشرات الخاصة بكل نوع منها، و مواصفات ذلك النوع أداة بيد الادارة و العاملين في قسم الائتمان عند وضع و تنفيذ السياسة الائتمانية المناسبة ، و مؤشرا للإنذار المبكر عن وجود أي قرض من قروض البنك في حالة تعثر ، للوقاية من الوقوع في الديون المتعثرة أو معالجتها .
- ✓ إن تصنيف الديون المتعثرة يعد أساسا في تقييم أداء البنوك ، فكلما كان حجم الديون المتعثرة و الأصناف ذات المعالجات الصعبة كبيرا، كلما يدل ذلك المؤشر على ضعف أداء البنك .
- ✓ يعد تصنيف الديون المتعثرة أساسا في الوقوف على المركز المالي الحقيقي للبنك ، و ذلك من خلال تقييم الموقف المالي بعد أخذ الديون المتعثرة و بحسب درجة تعثرها ، و تخصيص مبالغ للديون المتعثرة و عدم تقليلها بما يؤدي إلى ظهور أرباح وهمية أو زيادتها ، بما يؤثر على الموقف الحقيقي للمركز المالي للبنك .

من خلال الشكل أعلاه يمكن تصنيق القروض المتعثرة كما يلي:

1. **تصنيف الديون المتعثرة وفق لدرجة التخطيط :**

تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين :

أولا : ديون متعثرة مخططة مرحلية.

و هي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما و متنبأ بها ، نتيجة لحدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع و التدفقات الداخلة إليه ، أي ما بين الاستخدامات و الموارد، سواء كان ذلك في شكل كمي أو في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارج و مدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات ، أي أن هذه الديون ترتبط بالمشروع أو بالنشاط الاقتصادي الذي تم تخطيطه، و تنجم هذه الديون أساسا من فشل المشروع أو فشل القائمين عليه في معالجة قصور التدفق النقدي الداخل و أسبابه، أو تغطية التزاماته خلال هذه الفترة الحرجة ، أو عدم نجاحهم في الوصول إلى التمويل المطلوب لتغطية احتياجات المشروع في هذه الفترة , و ترتبط أيضا باستخدام الديون المتعثرة كوسيلة للضغط المباشر و غير المباشر على كل المهتمين باستمرار المشروع كالبنوك، الدولة، العاملين ،المساهمين ،الموردين، لتخفيف أعباء القروض و التسهيلات المقدمة للمشروع و زيادة دعمهم له[2]

.

ثانيا : الديون المتعثرة عشوائية الحدوث.

هي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يفاجئ المشروع بحوادث صعبة التنبؤ بها أو التحكم فيها و التعامل معها ، و يرى البعض أنها ترد إلى القوة القاهرة التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة و غير محتملة تصيب المشروع ، و تعمل على اختلال موارده و عدم قدرته على سداد التزاماته مثل حدوث الثورات، العصيان المدني المصاحب لإفلاس عدد كبير من المدينين و من ثم يصعب التنبؤ بها ، و بالتالي يصعب التأمين ضدها، يجد المشروع

---

[1] عبد السلام لفته السعيد، (2013): ادارة المصارف و خصوصية العمل المصرفي، (الطبعة الأولى)، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ص ص253 - 254 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص68 -69.

نفسه غير قادر على سداد التزاماته التي حلت مواعيد استحقاقها ، أو حدوث ظروف و تقلبات في السوق أدت إلى انكماش الطلب على منتجات المشروع و تراجع مبيعاته ، و نقص السيولة لديه و عدم قدرته على سداد التزاماته [1].

2. **تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها و استمرارها** : يتم تصنيفها إلى نوعين هما[2] :

أولا : الديون المتعثرة العارضة : هي تلك التي تحدث بشكل عارض و نتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ، و يسهل التغلب عليها لأن أسبابها بسيطة .

ثانيا : الديون المتعثرة الدائمة : هي تلك الديون التي تكون متصلة بأسباب هيكلية ، و بالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنه يتم إصلاحها جذريا ، فتحتاج إلى جهد كبير في القيام به، كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع الممول.

3. **تصنيف الديون المتعثرة وفق للجهة المسببة لها :**

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين، أولها يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية و الآخر يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية، على النحو التالي :

أولا :الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية.

هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها بنفسه و كان سببا مباشرا فيها، سواء كان ذلك عن عمد أو عن قصور و عدم معرفة و عدم اهتمام ، و التي من بينها العوامل التالية :

- ✓ الخلل في إعداد دراسة الجدوى التي أعدها المشروع عن ذاته ، خاصة في تقدير التكاليف الاستثمارية الخاصة بالمشروع و تقدير معدل العائد الخاص به ، أو عدم إعداد هذه الدراسة من الأصل و ارتجالية و عشوائية في قرار الاستثمار، و عدم توافق معدلات الإنفاق مع كم الموارد التي يمكن توفيرها و الحصول عليها [3].
- ✓ عدم تقديم بيانات و معلومات صحيحة مناسبة و كافية عن المشروع المقترض و إخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل ، و إظهار الأوضاع على الغير حقيقتها و إحداث مخالفات جسيمة .
- ✓ قروض قصيرة الأجل لتمويل التزامات و استثمارات طويلة الأجل ، و عدم الالتزام بالبرامج التنفيذية الخاصة بالمشروع ، في الوقت الذي يلزم فيه تسديد القروض و أعبائها قبل انتهاء الفترة.
- ✓ التخلف الاداري و الفساد الاداري داخل المشروع و الذي ينجم عن عدم التقيد بتعليمات البنك المانح لتمويل، و عدم التقيد بالتوجيهات و المخططات الواردة بدراسة الجدوى و فقدان القدرة على التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة، كلها تؤثر سلبا على أداء المشروع الاستثماري .
- ✓ ضعف القدرة الانتاجية و تدني الانتاج و مستوى الجودة و زيادة المعيب و المرتجع من الانتاج و نشر سمعة سيئة عن منتجات المشروع ، كل هذه العوامل تساهم في إبعاد المستهلك عنها خاصة عند تجاهل المشروع لمعايير الجودة الشاملة.

---

[1] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] عبد محمود حميد خلف، (2002): إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري، **مجلة الدراسات و البحوث التجارية**،(العدد 2)، كلية التجارة، مصر، ص152.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- ✓ ضعف القدرة التمويلية و تفشي الاختلاسات و القرارات المالية غير السليمة و ارتفاع معدل الانحرافات المالية[1].

ثانيا : الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية.

هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع و المتصلة به من بنوك و موردين و موزعين وجهات حكومية، فهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته ، و يمكن لنا أيضا أن نقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثرها إلى الآتي :

1. **ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك مقدم الائتمان**: حيث كثيرا ما يساهم البنك الممول فإصابة عملائه بالتعثر نتيجة لقصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول[2] .
2. **ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة** : و ترجع الديون في نشأتها أساسا إلى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل في[3] :

- ✓ حدوث حالة من حالات التوقف الاضطراري عن العمل نتيجة لاضطرابات عمالية أو فقدان مصادر الطاقة و مصادر مواد الخام .
- ✓ دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود و الانكماش.

3. **تصنيف الديون المتعثرة حسب قوة و مدى استرجاعها** : تم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع :

أولا :الديون المتأخرة .

و هي الديون التي تأخر أصحابها في سدادها عن الموعد المحدد لهم ، ولكن يسهل على البنك استرداد هذه الديون من المدينين , و قد أطلق بعض الكتاب عليها اسم "الديون البسيطة وسهلة التعامل" و أطلق بعضهم عليها اسم " الديون المتعثرة العارضة" وقد عرفوها بأنها : "الديون التي تكون قيمتها بسيطة و مدتها قصيرة ، و نتيجة لظروف عرضية طارئة و مؤقتة حدث لها تعثر" ، و نظرا لبساطة أسبابها و آثارها فإنه يسهل علاجها و القضاء على تعثرها [4] ، و تعرف الديون المتأخرة بأنها : " الديون التي تكون وسطا بين الديون العادية و الديون المعدومة" .

ثانيا : الديون المشكوك في تحصيلها.

هي ديون رديئة و صعبة التحصيل ، أي أنها تقع في مفترق الطرق بين إمكانية التحصيل و عدمها [5] ، و هي الديون التي لم يقطع الأمل نهائيا في تحصيلها لعدم دفعها في الوقت المناسب بسبب ظروف مالية و تجارية ، بحيث

---

[1] وائل ابراهيم سليمان علي موسى، (2004): **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الاعمال الخاصة في مصر تطويرها و التحليل الاقتصادي لآثارو بدائل تسويتها**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر ، ص 41.

[2] درشدي صالح، (2002): التعثر المصرفي الظاهرة و الاسباب، **مجلة المصارف**، (العدد 32)، ص 19 .

[3] عادل هبال، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

[4] نذير عدنان الصالحي، (2017): التدابير الشرعية للديون المتعثرة في المصارف الاسلامية، (بدون طبعة)، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، ص ص103- 104.

[5] منصوري صمودي، (2016): اشكالية القروض المصرفية المتعثرة للمؤسسات، **مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة المالية**، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، (العدد 2)، المجلد 5، ص 500.

يدعو الشك في احتمالية تحصيل جزء منها أو الكل [1]، هذا النوع من الديون أخطر من سابقه، إذ يسبب خسارة في تحصيل الايرادات يترتب عليه تخفيض في صافي أرصدة المدينون[2] ، تبدأ احتمالية استرداد أو احتمالية إعدام الدين و عدم سداده ، و تكاد تتفق كلمة الاقتصاديين على تسمية هذا النوع، وقد عرفها بعضهم بأنها : " الديون التي تكون على درجة من الخطورة ولا يتسنى تحصيلها خلال فترة معقولة مع احتمال استهلاكها كلها أو بعضها ، كما أنها تدخل الحيز عند تأخر المدين سداد مبلغ الدين للبنك لمدة تزيد عن 90 يوم [3]

ثالثا : الديون المعدومة.

و هذا القسم من الديون المتعثرة هو الأشد خطرا و فتكا بالبنوك بشكل عام ، حيث يصبح البنك عاجزا عن استرداد دينه و تضعف إمكانية الحصول عليه إلى حد التلاشي ، وقد عرف هذا النوع بأنه :" الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة الوسائل فضلا عن كافة الاجراءات القانونية الممكنة ، وتعذر استردادها و لكنه يظل يتابع المدينين فيها لردها في حالة ظهور أي أموال " .

و تدخل الديون المتعثرة حيز الديون المعدومة إذا مضى على موعد استحقاقها أكثر من 320 يوما، و لم يستطع البنك استرداد الدين أو أجزاء منه، فيعمد البنك إلى إسقاطها من سجلاته[4]

في مرحلة ما على البنك التوصل إلى قرار بخصوص الدين المعدوم ، يتم اعتبار الدين غبر قابل لتحصيل عندما يتم الاقرار بأن أية خطوات في سبيل تحصيله تعتبر غير ذات جدوى ، كذلك يمكن إجبار أو دفع العميل المتعثر إلى إعلان التصفية ، رغم أن الموردين في قطاع التجارة في بعض الدول عادة ما يتركون اتخاذ قرار التصفية للبنك و لسلطات الضريبية أو لمجلس إدارة العميل نفسه [5]

4. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها و تشابكها : تصنف إلى نوعين هما [6] :

أولا : ديون بسيطة سهلة التعامل.

هذا النوع من الديون عادة ما يكون قائما على طرفين الأول المقرض و الثاني المقترض ، و تكون قيمته و مبلغه و مدته بسيطة ، و يستخدم في التمويل متوسط أو قصير الأجل ، أي أنه يغلب عليه طابع تمويل رأس المال العامل أو تمويل توسعات بسيطة أو بعمليات الصيانة الدورية و التجديد ، و لكن نتيجة لظروف عرضية طارئة و مؤقتة حدث له التعثر ، و نظر لبساطة أسبابها و آثارها يسهل علاجها و القضاء عليها .

ثانيا : ديون متعثرة معقدة : هذا النوع من الديون يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين ،أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة ، و لسبب أو آخر تعثر العميل في سدادها و أصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين و محدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم أرائه و اتجاهاته و بينهم مصالح متعارضة ، و

---

[1] نادية طالب سلمان، (2014): أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية راس المال مع دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، **مجلة كلية بغداد للعلو م الاقتصادية**، (العدد 41)، بغداد، العراق، ص 303.

[2] زهير خضر ياسين، (2015): دور و اهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، (العدد 46)، بغداد، العراق، ص 278.

[3] نذير عدنان الصالحي، مرجع سبق ذكره، ص 104،

[4] مرجع نفسه، نفس الصفحة.

[5] خالد أمين عبد الله، (2015): ادارة المخاطر الائتمانية، (الطبعة الاولى)، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ص 84.

[6] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

مبلغ ضخم و تفاصيل و شروط متعددة و مختلفة وغير واضحة و متداخلة ، نظرا لتداخل و تشابك أسبابها بنتائجها، و مظاهرها بعواملها يتحول السبب فيها إلى نتيجة و العكس أيضا صحيح ، وبالتالي يصعب التعامل معها و يحتاج إلى خبرة و دراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة واقتراح علاج لها .

5. **تصنيف الديون المتعثرة وفق للمرحلة التي تم اكتشافها بها** تنقسم إلى[1] :

أولا : التعثر الأولي أو تحت المراقبة.

و يدخل ضمن هذا الصنف ذو الدرجة (A) الديون التي تدفع في التاريخ المتفق عليه ، إلا أن التحليل الدقيق لأوضاع المقترض المالية يشير إلى أن جدول الدفعات أصبح غير واقعي نتيجة لوجود ضعف في موقفه المالي ، أو في الضمانات المقدمة منه أو في المستندات أو المعلومات الخاصة بتلك الضمانات ، و في طبيعة و نوع إدارته للأعمال مما قد يؤثر مستقبلا على قدرته على الدفع في المواعيد المحددة، و ينبغي متابعة التدفقات النقدية للمقترض الداخلة و الخارجة و المعلومات و المستجدات حول وضعية الضمانة و إعادة تقويمها.

ثانيا : التعثر الثانوي أو العناية الخاصة

هذا التصنيف ذو الدرجة (B) على القروض التي يتأخر سداد بعض أقساطها أو الفوائد المستحقة عليها بسبب الأوضاع المالية أو الادارية للمقترض ، أو بسبب ضعف شديد و تدهور في قيمة الضمانات المقدمة، و كذلك التغيرات في لأوضاع السياسية و الاقتصادية العامة ، و تعد هذه القروض قابلة للتحصيل بالكامل مع الفوائد المستحقة غير أنه يجب مراقبة و متابعة المقترض للتأكد من أنه يعالج وضعه المالي و الاداري بصورة صحيحة و فعالة ستمكنه من الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة .

ثالثا : التعثر ذو الخدمة المعلقة.

و يشمل هذا التصنيف ذو الدرجة (D) القروض التي يتوقف فيها المقترض عن دفع الأقساط و الفوائد لمدة طويلة، بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة الضمانات غير أنه لم يتم التأكد بعد فيما إذا كانت الأقساط أو الفوائد ستدفع في المستقبل أم لا ، أي أن احتمال دفعها كليا مشكوك فيه حسب ما هو متاح من معلومات للمقترض ، غير أن حجم الخسارة أو وقتها لم يحدد بعد ، و قد يستدعي هذا النوع الانتظار لفترة أطول بمعرفة إن كانت الفوائد و الاقساط المستحقة ستدفع في نهاية الأمر أم لا، و يجب اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع الخسارة و تقليلها و ذلك بالاجتماع مع المقترض و التفاهم حول أسباب تعثر القرض و دراسة الخيارات المتاحة لمعالجة التعثر.

6. **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة مصداقيتها**: يتم تقسيمها إلى نوعين كما يلي[2] :

أولا : قروض متعثرة وهمية و خداعية.

و هو ما يقوم به بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات و بعض المغامرون ، و النصب الدولي بانتهاز فرص احتيال الدول النامية و إقامة مشروعات فيها للاستفادة من الإعفاءات و الدعم المالي الذي تقدمه ، و تقوم باستنزاف رأس المال العائد المحقق و تحويله في شكل أرباح إلى الخارج ، و قد

---

[1] عبد السلام لفته سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 257- 258.

[2] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص 67.

يزداد الوضع خطورة عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشاريع كغطاء و واجهة لتغطية نشاط إجرامي تقوم به، و عندما يتم اكتشاف ذلك تكون العصابة قد نجحت في الاستيلاء على أموال البنك و الهروب للخارج.

ثانيا : قروض متعثرة حقيقية فعلية.

وهي تلك الديون التي تحدث نتيجة لسبب حقيقي ، وليس عمد و تخطيط و تدليس بل ترجع إلى أسباب حقيقية و فعلية كعارض لنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل ، و من ثم يتم معالجته بمعالجة هذه الأسباب .

المطلب الثالث : الآثار المترتبة على القروض المصرفية المتعثرة.

إن حالة تعثر القروض البنكية قد تنطوي على أبعاد و آثار كبيرة و حادة على النشاط الاقتصادي و المالي للبلد ، لا بد من فهم طبيعة التعثر في القروض حتى يمكن لنا تحديد آثارها اللاحقة ، نوجز أهمها في ما يلي :

الفرع الأول : آثار القروض المتعثرة على المستوى الجزئي.

تتصل آثار القروض المتعثرة على المستوى الجزئي بطرفي العملية الاقراضية للبنك المقرض و العميل المقترض وذلك كالآتي:

أولا : آثار القروض المتعثرة على الطرف المقترض (العميل).

و تتمثل في ما يلي[1] :

- ✓ تزايد الخسائر المحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين و فوائده لصالح البنك الدائن ، يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع وحدوث أزمة سيولة، من هنا تواجه المشروعات مشاكل في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل.
- ✓ نتيجة لذلك ترتفع الطاقة العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة و النسبية .
- ✓ تزايد حجم الخسائر المحققة يؤدي إلى الاستغناء عن أكبر عدد ممكن من العاملين بالمشروع المتعثر، مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي.

ثانيا : الآثار المترتبة على صعيد الجهاز البنكي.

تظهر في ما يلي :

- ✓ **سوء توزيع الموارد للمؤسسة المصرفية** : إن زيادة نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة يؤدي إلى إتباع سياسة الحذر ، إن لم تكن متحفظة في منح التسهيلات الجديدة، مما قد يؤدي إلى حرمان مشاريع مجدية من فرص التمويل ، و مما يخفض من توظيفات المؤسسة المصرفية [2] .
- ✓ تترتب آثار سلبية واسعة على الأرباح.
- ✓ الأموال المجمدة بسبب القروض المتعثرة ليست في متناول المؤسسة المصرفية لاستثمارها ، و بالتالي لا يمكن الاستفادة منها و تحقيق أرباح، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الإدارية و الوقت و الجهد المطلوب لتحصيل هذه الديون .

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، (2000): اقتصاديات الائتمان المصرفي، (الطبعة الثانية)، العارف للنشر، الاسكندرية، ص 361.

[2] نضال العربيد، (2007): دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، (العدد 2)، المجلد23، ص 285.

- ✓ احتمالية نمو و زيادة المؤسسة المصرفية التي تعاني من القروض المتعثرة محدود نسبيا، و ذلك لأن ضعف الأرباح سيؤدي إلى ضعف نمو المؤسسة المصرفية ، حيث تمثل الأرباح في المؤسسة المالية قاعدة النمو[1] .

بالإضافة إلى آثار أخرى نوجزها في ما يلي :

- ✓ تجميد الموارد المصرفية المقدمة للمشروع بسبب تعذر المصارف من استردادها و توظيفها ، بالإضافة إلى زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مما يؤدي إلى الحد من قدرة البنك على خلق الودائع[2]
- ✓ نقص في سيولة البنوك التجارية بشكل يجعلها عاجزة عن مواجهة استحقاقات الدائنين الآنية .
- ✓ انخفاض الملاءة المالية للبنك أي ازدياد احتمالات تعرضه للعسر أو الافلاس .
- ✓ عند وصول البنك لحالة العسر المالي يعجز عن مواجهة التزاماته لاحقا أو مستقبلا ، فيصل إلى حالة الإفلاس[3] .

بناء على ما سبق تبدأ الثقة بالجهاز البنكي تقل لدى العملاء و المتعاملين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، و قد تتفاقم هذه الحالة عند حدوث حالات سحب مفاجئ و كبير للودائع ، قد يكون نتيجة لمخاطر معنوية أو مخاطر حقيقية ، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري و انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وصولا لحالة الركود أو حتى حالة الكساد[4] .

الفرع الثاني : آثار القروض المصرفية المتعثرة على المستوى الكلي :

للقروض المتعثرة آثار عدة فاضافة الى آثارها على المستوى الجزئي المتعلق بكل من البنك والعميل على حد سواء لها آثار أخرى على المستوى الكلي وفيما يلي بيان ذلك:

أولا :آثار القروض المتعثرة على صعيد الاقتصاد الوطني :

تبرز في ما يلي [5] :

- ✓ **مناخ الاستثمار**: يعد ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشرا لانخفاض عائد الاستثمار لكثير من المشروعات، و تأثيره السلبي على تنفيذ خطط الاستثمار التي تستهدف التنمية .
- ✓ **الميزان التجاري** : تؤدي المشروعات المتعثرة إلى التأثير سلبا على الانتاج الوطني، مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض لسد الفجوة بين العرض و الطلب ، و من ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد الوطني و بالتالي يزداد عجزه.

---

(1) عبد العزيز محمد السهلاوي، (2018): محددات مخاطر التعثر المالي للقروض و التسهيلات الائتمانية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة**، (العدد 2)، المجلد 55، جامعة الإسكندرية، ص ص7، 8 .

(2) رحيم حسين، (2008): **الاقتصاد المصرفي**، (الطبعة الاولى)، دار الهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، ص 112.

(3) عبد الجبار هاني عبد الجبار، عفراء هادي السعيد، (2019): إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق و سبل علاجها، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 82)، المجلد 22، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص376 .

(4) مرجع نفسه، نفس الصفحة.

(5) موافق أحمد علي السيدية، ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي، (2016): قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج SEROOD دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 36)، المجلد 12، العراق، ص 113.

- ✓ **الدخل الوطني و إيرادات الميزانية العامة** : يؤدي التعثر المالي إلى حرمان الميزانية العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية، و انخفاض حصيلة الضرائب الممولة للدولة في كل من الجهاز البنكي و المشروعات المتعثرة، و من حيث زيادة الطاقة العاطلة تتحول المشروعات المتعثرة في سداد ديونها إلى طاقات عاطلة داخل الاقتصاد الوطني .

ثانيا : آثار التعثر المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن مشكلة تعثر القروض المصرفية و المشروعات كانت و لا زالت لها آثار على المستوى الاقتصادي التجميعي، ذلك لأن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تتأثر بها نذكر منها ما يلي :

- ✓ **الانتاج الكلي** : لا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة و خروجها على نحو تدريجي من حلبة الانتاج ، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع[1] .
- ✓ **العمالة** : يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية ، مما يهدد السلام الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى القومي ،إذا ما تعدت مشكلة البطالة حدودا معينة [2]

- ✓ **التضخم** : تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع حيث إنها تدعم القوى التضخمية ، مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية فما تم تقديمه من ائتمان لهذه المشروعات لم يسهم في زيادة الانتاج السلعي أو الخدمي إلا في المرحلة الأولى لاستخدامه ، و مع التوقف عن الممارسة العلمية الانتاجية ينخفض العرض الكلي، من ناحية أخرى فإن زيادة الطلب الكلي لا سيما على منتجات هذه المشروعات و المنتجات المماثلة لها لا بد و أن تدفع الاسعار إلى الأعلى[3] .
- ✓ **العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي** : لتعثر الانتاجي آثار على كل من جانبي الميزان التجاري ، فيما يتعلق بالصادرات، يعني الحد من الزيادة في الانتاج للحد من حجم الصادرات، أما الواردات فتتجه إلى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الانتاج المحلي من تلك السلع و الخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقفة كليا أو جزئيا ،حيث تؤدي الزيادة في الواردات إلى ما يلي :

- زيادة عجز الميزان التجاري و من ثم التأثير السلبي في ميزان المدفوعات.
- استيراد التضخم من الخارج و من ثم تتجه مستويات الأسعار في السوق المحلية إلى الأعلى، و تصبح السوق جيدة للبيع فيها و سيئة للشراء منها ، مما يؤكد عجز الميزان التجاري و زيادة المديونية الخارجية للدولة [4]

---

[1] عبد المجيد قدي، (2005): المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 56.

[2] عادل هبال، (2018): أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، **مجلة البديل الاقتصادي**، (العدد 1)، المجلد 5، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 277.

[3] مرجع نفسه، ص 364.

[4] مرجع نفسه، ص ص59- 60.

الشكل رقم (3) : الدائرة الخبيثة للتعثر المصرفي .

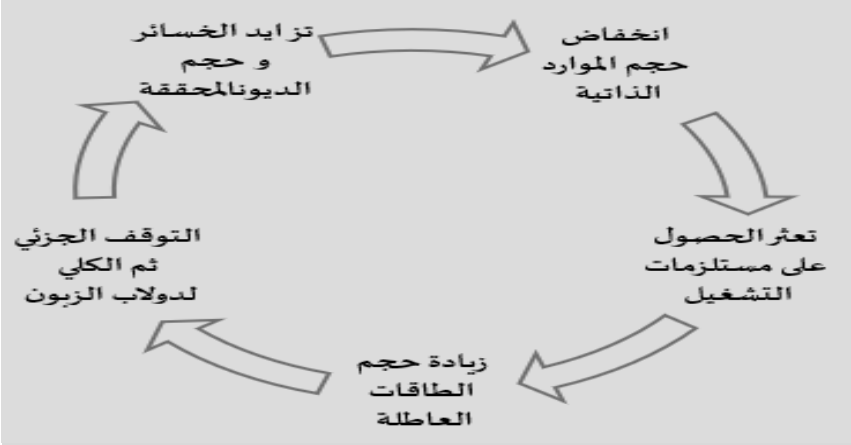

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، (2000): **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، (الطبعة الثانية)، المعارف للنشر، الاسكندرية، ص 361.

المبحث الثاني : أسباب و مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة.

القروض المتعثرة لا تحدث مباشرة دون سابق إنذار ، بل ما يحدث عادة هو أن يصيبها تدهور تدريجي في الجودة الائتمانية تصاحبه أسباب وبوادر إنذار و مؤشرات تدل على احتمال حدوث مشكلة و تفاقمها ، و أسباب تدل على تعرض القروض سواء كانت متعلقة بالبنك أو العميل، هذه الأسباب و المؤشرات يستطيع من خلالها البنك التحكم في تعثر القروض و تحصيلها و الكشف المبكر عن تعثرها، حيث تناولنا خلال المبحث الثاني أسباب القروض المصرفية المتعثرة سواء المتعلقة بالعميل أو بالبنك أو الأسباب الخارجية التي تكون خارجة عن إرادة الطرفين ،مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة التي تدل على حدوث التعثر، احتساب نسبة القروض المصرفية المتعثرة .

المطلب الأول :أسباب القروض المصرفية المتعثرة.

يمكن القول بصفة عامة أن مشكلة القروض المتعثرة لا يتم إرجاعها إلى سبب واحد ، بل هناك أسباب عديدة تساهم في خلق المشكلة و تفاقمها ،أهم هذه الأسباب تتمثل في ما يلي :

الفرع الأول : أسباب ترجع للعملاء.

من العوامل المهمة التي تؤدي إلى تعثر تسديد القروض في مواعيد استحقاقها تلك المتعلقة بالعميل و يمكن الاشارة إليها كما يلي [1] :

- ✓ عدم قدرة العملاء المقترضين على السداد في تواريخ الاستحقاق نظرا لتوسع في التسهيلات الائتمانية بالعملات المختلفة دون وجود ضوابط،
- ✓ هروب بعض العملاء للخارج بدون سداد القروض المستحقة عليهم .
- ✓ خروج بعض أخصائي الائتمان المصرفي عن القواعد المصرفية المعروفة في دراسة و متابعة الائتمان .

[1] فريد راغب النجار، (2011): إعادة هندسة الائتمان بالبنوك نهاية القروض المصرفية المتعثرة، (بدون طبعة)، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ص ص 73- 74 .

- ✓ تمويل البنوك لتجارة العملة في السوق السوداء ، و تمويل المضاربة على أسعار العملات و أسعار المعادن
- ✓ القروض المصرفية التي تكون بضمانات محدودة كالمجهودات ، و دراسة جدوى خاطئة .
- ✓ تقديم شهادات مجملة من العملاء للحصول على قرض مصرفي.
- ✓ اختفاء البضائع المرهونة لأحد البنوك يعد تبديد العميل لها.
- ✓ العميل المغامر و الجاهل و المتردد و المنغلق أمثلة للقروض المتوقع تعثرها .
- ✓ غياب مؤشرات اقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية للاسترشاد بها في عملية تقييم الائتمان.
- ✓ السلوك الشخصي للعميل المقترض و أصحاب المشروع الممول و عدم توفر الوعي الائتماني لديهم واستيلاء العملاء على أموال البنوك بون سداد [1]

الفرع الثاني : أسباب ترجع للبنوك نفسها.

هي الاسباب الناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني و الوقوف على المخاطر المحتملة دون مراقبة و متابعة القرار المتخذ [2]، وهي التي ترتبط بطبيعة الادارة بالبنك وكيفية ممارسة الأنشطة التي يقوم بتنفيذها وتضم جل الأسباب التي يستطيع البنك السيطرة عليها لأنها بالبيئة الداخلية للبنك و تنحصر في:

- ✓ تدني كفاءة الادارة .
- ✓ عجز في السيولة .
- ✓ عدم فاعلية أجهزة الإشراف و الرقابة المصرفية .
- ✓ الغش و الفساد.
- ✓ عدم توفر جهاز تسويقي فعال وقوي داخل المصرف .
- ✓ عدم كفاية رأس المال [3].

بالإضافة إلى أسباب أخرى :

- ✓ قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية التي اعتمد عليها البنك عند منح قرار الائتمان و عدم تحليل القوائم المالية بالشكل المناسب و الصحيح، أو منح العميل قرضا يفوق مقدرته المالية على السداد ،و التقصير الواضح في متابعة القرض منذ بداية حتى الانتهاء من السداد.
- ✓ السماح للعميل باستعمال التسهيلات دفعة واحدة في حين يجب أن يتم السحب على دفعات وفقا لحاجة العميل وللجدول الزمني لدفع المرفق مع عقد الائتمان الموقع عليه من قبل البنك .

---

[1] سلمى جاسم خليف، ذكرى محمد حسين، (2012): ذاتية القروض المصرفية متعثرة السداد، **مجلة المحقق للحلى للعلوم القانونية و السياسية**، بغداد، (العدد 2)، ص 312.

[2] رقية كريم عباس، (2020): تحليل واقعة مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد117)، المجلد 26، بغداد، ص 364.

[3] سعاد عون الله ، بن علي بن عزوز، (2018): الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، بالإشارة الى حالة الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر، (العدد 19)،المجلد 14، ص 174.

- ✓ عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث مخاطرة الادارة ، السوق، رأس المال، و الضمانات العقارية، و عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين و الآخر بالتسهيلات [1]
- ✓ التركيز على عنصر الربحية أكثر من سلامة العملية وتغليب الربح على المخاطرة ، فيركز البنك على زيادة أرباحه بغض النظر عن درجة المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في النشاط التمويلي ، وعدم التأكد من مدى تناسب دخول العملاء مع الأقساط المترتبة عليهم[2]

الفرع الثالث :أسباب ترجع للبيئة البنكية.

من أهم الأسباب البيئية للتعثر المصرفي ما يلي[3] :

- ✓ نقص و الثقة و الوعي و التعليم المصرفي، عدم وجود كليات متخصصة لتدريس العلوم المصرفية.
- ✓ عدم وجود مجتمع المعرفة و بنوك المعرفة و التعلم و خاصة من وجهة نظر العملاء و بعض العاملين.
- ✓ انفصال الاتصالات الفعالة بين الأجهزة الرقابية و بقية البنوك.
- ✓ غياب تنسيق بين المركز الرئيسي و الفروع، حيث كان يستطيع العميل الحصول على ائتمان من فرع لأحد البنوك ثم يتعثر فيذهب لطلب ائتمان من فرع آخر لذات البنك ، دون معرفة البنك لذلك بسبب عدم وجود نظام معلومات للائتمان المتعثر.
- ✓ غياب الاعلام المصرفي و نشر حقائق التعثر المصرفي لتقديم الحلول الفعالة .
- ✓ نقص الاحصاءات و المؤشرات المصرفية مما يؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرارات المصرفية المثالية.
- ✓ انعدام فعالية التشريعات و القوانين المنظمة لإدارة القروض المصرفية المتعثرة .
- ✓ الأزمات و الكوارث الاقتصادية و المالية سواء العالمية أو المحلية.

بالإضافة إلى أسباب خارجة عن إرادة الطرفين :

وهناك أسباب لظهور الديون المتعثرة لا ترجع إلى البنك أو إلى العميل، و من أهم تلك الأسباب القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ، و هو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كنشوب حريق أو وقوع زلزال يؤدي بالمشروع الممول للتعثر [4]

وجود بعض الظواهر الانكماشية التي ظهرت بالأسواق الأخيرة و أدت إلى اتساع رقعة البيع بالأجل، مع ما يلحق به من مخاطر عدم انتظام المشترين بالسداد في الآجال المحددة لهم، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات العميل ،و بالتالي عدم مقدرته على السداد في المواعيد المقررة .

---

(1) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(2) عبد العظيم سليمان المهل، (2015): أثر الإدارة البعدية على مخاطر الديون المتعثرة في البنوك السودانية في الفترة من(2002 - 2010)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، (العدد 2)، المجلد 16، كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص ص42 ، 43.

(3) هيام سامي أحمد الزعبي، (2016): جدولة الديون في العمل المصرفي المعاصر دراسة مقارنة، (الطبعة الاولى)، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن ،ص ص 75- 76 .

(4) سلمى جاسم ،خليف ذكرى محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 319.

تدخل الدولة بشكل مفاجئ يؤثر على أعمال العميل و نشاطه و يحد من إيراداته المتوقعة كرفع الدعم المقرر للسلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه التجاري، أو زيادة الضرائب و الرسوم الجمركية ،أو تخفيض هامش الربح المقرر[1]

المطلب الثاني: مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة.

تعتبر عملية تتبع القرض من أهم العمليات التي يجب على البنوك مراعاتها و تطبيقها ، و ذلك لتمكن من التعرف على مؤشرات التعثر التي تدل على احتمال حدوث مشكلة و تفاقمها، هذه المؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض ،عندها يجب على مسؤول الائتمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب تعثر القرض ، أو محاولة تقليل خسائر البنك إلى الحد الأدنى في حالة ما إذا كان القرض متعثرا فعلا، هناك عدة مؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل و الكشف المبكر عن القروض المتعثرة فبذلك فإن متابعة البنك لهذه المؤشرات متابعة دقيقة و دراستها يجعلها تحدد طبيعة المشكلة في مراحلها الأولى و بالتالي معالجتها منذ البداية و إيجاد حلول لها .

حتى يمكن اكتشاف هذه المشكلات في مرحلة مبكرة يجب على مسؤول الائتمان ما يلي[2] :

- ✓ تحليل القوائم المالية تحليلا شاملا و بشكل منتظم .
- ✓ إبقاء الاتصال مع المقترض مفتوح.
- ✓ الانتباه إلى المؤشرات المباشرة و الغير مباشرة مع الأطراف التي يتعامل معها المقترض.
- ✓ تفحص المستمر للمعاملات التي يقوم بها المقترض في حسابه لدى البنك ،و البنوك الأخرى التي يتعامل معها.

الفرع الاول :المؤشرات يستدل عليها من معاملات العميل مع البنك.

توجد العديد من المؤشرات التي تكشف الاشارات المبكر للتعثر وذلك اثناء تعاملاته،وفيما يلي بيان ذلك:

أولا : المؤشرات المتعلقة بكشف حساب العميل لدى البنك.

تتمثل المؤشرات المتعلقة بكشف حساب العميل لدى البنك في [3] :

- ✓ إصدار شيكات أكثر مما تسمح به أرصدة العميل.
- ✓ قيام العميل بالسحب بنفسه و كمستفيد رئيسي، أو إصدار الشيكات لحامله.
- ✓ التحريك الصوري للحساب ايدع العميل و سحبه لمبالغ متقاربة في القيمة و التواريخ ، دون تغير ملموس في الرصيد.

---

(1) فضيلة بطورة، علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، (العدد 28)، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 112.

(2) إيهاب نظمي، خليل الرفاعي، (2008): القروض المتعثرة الأسباب ،البوادر ،سبل العلاج، **المؤتمر الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري**، المنعقد يومي: 11و 12 مارس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 14.

(3) سمير الشاهد، (2002): إدارة الأصول و مخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي و الاسلامي، (بدون طبعة)، اتحاد المصارف العربية، ص ص 37 - 374 .

- ✓ السحب بدفعات لا تتناسب مع طبيعة عمليات العميل، وحدوث تغير في نمط و توقيتات السحب و الإيداع في حساب العميل.
- ✓ تأخر العميل في الوفاء بالأقساط و الفوائد و اقتصار السداد على الفوائد في الوقت الذي يتعامل فيه العميل مع بنوك أخرى .

ثانيا : مؤشرات التي تظهر من خلال طلبات العميل.

تتمثل المؤشرات التي تظهر من خلال طلبات العميل في :

- ✓ تقديم العميل طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ،بدون مبرر و بشكل غير مخطط.
- ✓ تكرار طلبات العميل بجدول أقساط القرض الأمر الذي يشير إلى أن العميل غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد ،وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له لتعزيز قدرته على السداد .
- ✓ ظهور مقرضين آخرين لاسيما إذا كانت مكفولة بضمانات.
- ✓ الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل .
- ✓ طلب العميل بزيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية التابعة للبنك [1]
- ✓ طلب العميل باستبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية أو بدون ضمان.
- ✓ طلب العميل لتخفيض الفوائد أو الإعفاء منها أو جدولة الأقساط [2].

ثالثا : مؤشرات متعلقة بحركة الضمانات.

- ✓ استبدال الضمانات من الأوراق التجارية ببعضها، مع عدم السداد المباشر للبنك من المدينين في الكمبيالات.
- ✓ تقديم كمبيالات مسحوبة على عدد محدود من المدينين .
- ✓ عدم ارتباط حركة البضائع المقدمة كضمانات بحركة حساب العميل .
- ✓ تراجع قيمة الضمانات مع تراخي العميل في زيادتها أو في السداد .
- ✓ تأخر ورود المستحقات عن العمليات .[3]

الفرع الثاني :مؤشرات التي تظهر من خلال المعاملات المالية وغير المالية للعميل.

أثناء تحليل القوائم المالية للمقترض يتم كشف بعض أعراض ودلائل تعثر القروض، وهذا ما يستدعي منه الحصول بإنتظام على القوائم المالية و مراجعتها مراجعة شاملة و من أهمها مايلي :

أولا : مؤشرات يستدل عليها من الميزانية.

هناك عدة مؤشرات من خلال ميزانية المقترض يستدل بها على وجود صعوبات ، قد تؤدي إلى احتمال عدم قدرته على سداد التزاماته و من أهمها :

- ✓ تدهور مركز العميل النقدي.

---

[1] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي جوان، (2017): إدارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية، **المجلة الجزائرية و التنمية الاقتصادية**، (العدد 6)، الجزائر، ص 233.

[2] سمير الشاهد، مرجع سبق ذكره، ص 374.

[3] مرجع نفسه، ص 375 .

- ✓ الزيادة الكثيرة و المفاجئة في أوراق القبض.
- ✓ تراجع فترة تحصيل أوراق القبض.
- ✓ وجود أوراق قبض مستحقة على شركات تابعة.
- ✓ مدة أجل أوراق القبض ،الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي، و تراجع في معدل دوران المخزون السلعي،
- ✓ انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.
- ✓ تدهور مركز سيولة رأس المال العامل.
- ✓ التغير السريع و المفاجئ في الأصول الثابتة .
- ✓ تضخم الأصول غير الملموسة.
- ✓ التصاعد غير المتناسب في الديون الجارية .
- ✓ الزيادة الكبيرة في القروض طويلة الأجل.
- ✓ انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الديون [1]

ثانيا : مؤشرات تعثر يستدل عليها من بيان الإيرادات و النفقات (حساب الأرباح و الخسائر).

تتمثل في [2]

- ✓ تراجع المبيعات .
- ✓ وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة.
- ✓ ارتفاع قيمة البضائ.

ثالثا : مؤشرات يستدل عليها من القوائم المالية للعميل.

تتمثل في ما يلي [3]

- ✓ تباطئ حركة المبيعات و انخفاض القدرة التسويقية التصديقية للمشروع ،مما يخفض النصيب السوقي للمبيعات و يزيد من تراكم المخزون و يخفض عائد النشاط.
- ✓ ظهور اختلال في الهيكل التمويلي للعميل ، و يتمثل ذلك في ارتفاع الالتزامات إلى حقوق الملكية ،مما يعني اعتماد العميل على مصادر التمويل الخارجية بنسبة كبيرة .
- ✓ اتجاه المشروع للاقتراض أكثر من البنوك لتغطية عجز السيولة ،بسبب ارتفاع الالتزامات قصيرة الأجل.
- ✓ زيادة نسبة المخصصات و ارتفاع أرقامها سنة بعد سنة من الاحتياطات، و تآكلها عاما بعد آخر ، و بصفة خاصة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المعدومة .
- ✓ انخفاض نسبتي السيولة و التداول نتيجة توقف خطوط الانتاج مع ثبات المصروفات الثابتة.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص63، 64 .

[2] مناد خديجة، (2016): **العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، ص 52.

[3] هند محمد محمد السيد، (2014): **دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة و الأداء المالي للمصارف دراسة حالة على بنك فيصل الاسلامي السوداني**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، ص ص 57،58 .

- ✓ تدهور العلاقة النسبية بين التكاليف الثابتة و المتغيرة و بين التكاليف الكلية ، مما يؤثر على سعر المنتج النهائي و من ثم التأثير على القدرة التنافسية لمنتجات المشروع .
- ✓ ظهور اختلال في العلاقة بين الدائنين و المدينين ،حيث ينمو بند الدائنين بمعدل أكبر من بند المدينين ،مما يؤثر بالسلب على العلاقات بين المتدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المشروع .
- ✓ إتباع العميل لسياسة حرق الاسعار من خلال البيع بأسعار تقترب أو تقل عن التكلفة ، مما يسبب خسائر للمشروع.
- ✓ كبر حجم مصروفات الصيانة للآلات و المعدات ،مما يدل على نهاية صلاحية المعدات و نقص السيولة اللازمة لتجديد.
- ✓ ارتفاع نسبة المصروفات العمومية و الادارية لإجمالي المبيعات، بالمقارنة بالسنوات السابقة يبين هذا المؤشر انخفاض القدرة التسويقية لتصديق إنتاجه.
- ✓ ظهور بند أوراق الدفع بشكل مفاجئ مع اتباع العميل نظام الشراء النقدي على الحساب .
- ✓ لجوء العميل الى استخدام كمبيالات المجاملة بالاستعانة بغيره من العملاء المتعثرين.

رابعا : مؤشرات أخرى غير مالية.

تتمثل في :

- ✓ تغير عادات و سلوكيات المالكين و المسؤولين عن إدارة الشركة.
- ✓ تغير في ملكية الشركة أو انسحاب أ حد الشركاء الرئيسيين ، ووجود مشاكل عائلية لدى المقترض و مشاكل عمالية لدى الشركة.
- ✓ عدم وجود خطة أو توجه إستراتيجي لشركة.
- ✓ زيادة حركة استفسارات الدائنين عن الوضع المالي للعميل ،وتراجع التقييم الائتماني لشركة المقترضة.
- ✓ وجود طلبات غير مبررة للعميل بوقت سريع يؤدي إلى عدم دراسة هذه الطلبات بشكل كاف ، و التأثير على القرار الائتماني بوجود وسيط ذو النفوذ [1].

الفرع الثالث: مؤشرات يستدل عليها من الزيارة الميدانية للعميل.

موقع النشاط يقوم بإمداد البنك بعدة معلومات في غاية الأهمية للحكم على درجة المخاطرة مع العميل مثل:

- ✓ الهيكل التنظيمي لنشاط ومدى تركز السلطة واعتمادها على صاحب النشاط بصفة رئيسية للعمل.
- ✓ تنظيم العمل في وحدات الإنتاج ومدى استغلال الإنتاجية و وجود آلات ومعدات غير صالحة للاستعمال ،و مدى كفاءة وخبرة المسؤولين الرئيسين ، ومدى عطائهم وولائهم للشركة.

[1] مناد خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- ✓ تنظيم المخازن للخامات للمنتج الخام ، و قطع الغيار ومدى مراعاة شروط المخازن الآمنة ، التأكد من التأمين على محتوياته ضد مخاطر الحريق، والسطو وخيانة الأمانة[1] .

بالإضافة إلى تقارير الاستعلام التي تقدم إلى جانب المعلومات المستسقاة من الزيارة الميدانية ، وهى معلومات في غاية الأهمية مثل :

- ✓ سير معاملات العميل في السوق .
- ✓ مدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته من قبل موردين و دائنين و التجار.
- ✓ شروط الدفع ، اتجاه الأسعار ، حجم الدفع ،حالة المخزون فيها .
- ✓ علاقاته بعملائه وشروط السداد.

يجب أن توضح تقارير الاستعلام ما وقع على العميل في السابق(عدم الدفع) ، و عدم تعرض العميل لحكم إفلاس سابقا، و علاقات العميل مع بنوك التعامل الأخرى ومدى الانتظام في المعاملات[2]

المطلب الثالث: احتساب نسبة القروض المصرفية المتعثرة.

لا تقف إدارة الائتمان عند تحديد قيمة القروض المتعثرة فقط ،وإنما تهتم أيضا بتحديد نسبة القروض المتعثرة و ضمن إذا كانت في الحدود المقبولة أو تعدت الحدود من وجهة نظر قواعد العمل المصرفي بشكل عام ، وهناك طريقتين لاحتساب نسبة القروض المصرفية المتعثرة كما يلي [3] :

الطريقة الاولى : نسبة القروض المتعثرة = إجمالي رصيد القروض غير العاملة ÷ (إجمالي رصيد القروض + التسهيلات).

الطريقة الثانية : نسبة القروض المتعثرة = (رصيد القروض غير العاملة - الفوائد و العمولات المعلقة) ÷ { (إجمالي رصيد القروض +التسهيلات) – (الفوائد والعمولات المعلقة)}

المبحث الثالث: تحصيل و معالجة القروض المصرفية المتعثرة.

توجد العديد من الأساليب التي تمكن من تحصيل و معالجة القروض المتعثرة ، وهذه الأساليب واضحة و مترابطة فيما بينها و يستلزم عند استخدامها مراعاة وضعية كل عميل متعثر كما أن هناك بعض المعايير التي يجب إتباعها عند تطبيقها خاصة المتعلقة ب الذمة المالية للعميل و حجم القروض المتعثرة ،قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تناولنا من خلال المطلب الأول إستراتيجيات و إجراءات معالجة و الحد من القروض المتعثرة، أما

---

[1] المنذريجي محمد أحمد محمد، (2014): **التعثر في سداد التمويل المصرفي و أثره على اداء المصارف**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص ص39.

[2] المنذريجي محمد أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص39- 41.

[3] بن مداني صديقة، سعودي بلقاسم، القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية و طرق علاجها، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، (دون عدد)، المجلد 2، جامعة زياني عاشور الجلفة، ص74.

المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى المعالجة المصرفية للقروض المصرفية المتعثرة ،وفي المطلب الثالث المعالجة الوقائية للقروض المصرفية المتعثرة .

المطلب الأول : إستراتيجيات و إجراءات معالجة و الحد من القروض المتعثرة

تعد محاولة علاج القروض المتعثرة أمرا في غاية الأهمية نظرا لتشعب الآثار الناجمة عنها،لذلك يعتمد البنك على العديد من الإجراءات و الأستراتيجيات تبعا لإختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو المقترض لأن معرفة ذلك سيساعده على معرفة الحلول و المعالجة الكفيلة للحد منها .

الفرع الأول : إستراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة

تتعدد و تتنوع الإستراتيجيات المتبعة من قبل البنك للتعامل مع القروض المتعثرة ، ومن الأهمية يمكان لسيطرة و الحد منها ، و التي يمكن إبرازها في مايلي:

أولا : إستراتيجية تتعلق بالديون.

إن أفضل إستراتيجية لتعامل مع الديون المتعثرة هي العمل على تفاديها، من خلال صياغة و تنفيذ سياسة ائتمانية سليمة ، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري وضمانات كافية و استثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القروض، بالإضافة إلى إتباع إجراءات و سياسات ضمان فعالة منذ البداية لتأكد من طبيعة الضمان ، و ذلك من خلال الإشراف الناجح على القرض ،و تكمن أسس الإدارة الناجحة للقروض في ما يلي [1]

- ✓ التأكد من استغلال القرض ضمن الشروط و الضمانات و للغرض الذي منح من أجله، للتأكد من إمكانية التسديد.
- ✓ التوثيق التام للشروط القانونية و المالية و التعاقدية المتعلقة بالقرض و مراقبة أداء القرض بعد منحه.

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص، ولهذا فهي تضع لنفسها إستراتيجيات خاصة لمواجهة هذه الحالات التي لابد و أن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم ، و رغم ما تحمله القروض المتعثرة من خسائر فادحة لإدارة البنك إلا أن ادارة الائتمان قد تتصرف في بعض الحالات و أمام بعض العملاء بحكمة و دراية وود ،دون أن تصل في قراراتها بمعالجة هذه الظاهرة ضد العميل حفاظا على عملائها ،و انطلاقا من أن خسارة العميل ما هي إلا خسارة جزء من الحصة السوقية التي تهتم بتكوينها إدارة البنك وتسعى إلى استمرار الاحتفاظ بها ضمن المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها ،إذ من الممكن إن تكون خسارة فقدان عميل معين أكثر سلبية من مخاطر القرض المتعثر ذاته[2].

---

[1] زاهر عبد الرحيم عبد القادر، (2016): **دور إدارة التحصيل و الديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان في البنوك**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزيرة، قطر، ص 28.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

ثانيا : إستراتيجيات تتعلق بالعملاء.

تتمثل في ما يلي :

- ✓ **استراتيجية المحافظة** : وفق هذا المنظور من الممكن أن تلجا إدارة الائتمان إلى إستراتيجية محافظة **(CONSERVATIVE STRATEGY)** في مواجهة القروض المتعثرة، تبدأ بإجراءات مخلصة اتجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة و اقتراح بدائل لسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل ، إضافة إلا ما يمكن أن تقدمه من قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لدي العميل، أو تخفيف شروط التسديد و تأخيرها، مثل هذه الاستراتيجية الودية لا بد و أن تكون نتائجها مقبولة و مؤثرة ليس فقط للعملاء أصحاب القروض المتعثرة و إنما أيضا لبقية العملاء المحتملين، فكل المتعاملين مع البنك سوف يشعرون بالأمان و الطمأنينة في سلوك إدارة الائتمان في البنك نحوهم[1] .
- ✓ **استراتيجية متشددة** : وهي الإستراتيجية التي تقوم بها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس العميل خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات ، و أنه لم يكن صادقا في معلومات أخرى ، و أن العميل قد استخدم الائتمان في غير الغرض الذي تقدم لأجله ،مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى التعثر، و بالتالي يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة ، لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل و غيرها[2] .

بالمقارنة بين الحالتين نجد أن الحالة الأولى على البنك أن يمد يد العون للخروج من التعثر ، ليحافظ البنك على حقوقه ، و أن يقوم بإصلاح ما يمكن إصلاحه، كل هذا بالرجوع إلى ملف محتويات الائتمان لمعرفة موقف العميل الصريح من هذه المشكلة و مساعدته ،أما الحالة الثانية فهي أن يكون العميل مراوغا بقصد فلا يمكن مساعدته ، و بالتالي لا يمكن إنقاضه لأنه لا يقدم بيانات سليمة و دقيقة يقوم البنك بعقابه بما يراه البنك مناسبا .

الفرع الثاني : إجراءات أخرى للحد من القروض المتعثرة.

إضافة للأساليب ووسائل معالجة القروض المتعثرة و التقليل من المخاطر البنكية ،هناك بإجراءات أخرى تساعد في ذلك :

وضع شرط في العقد ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، كشرط البنك المتمثل في عدم انخفاض حجم ودائع العميل عن حد معين، أو اشتراط البنك على أن مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق البنك في إلزام العميل بسداد القرض و فوائده بمجرد وقوع المخالفة ، كما يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية كما قد يشترط سداد الفوائد ، مقدما خصما من قيمة القرض لضمان الحصول على مستحقات البنك قبل تعرض العميل لأي ظروف غير متوقعة تؤثر على مقدرته في السداد ، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة يمكن اتفاق البنك مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل الذي يطلبه إلى قرض قصير الأجل يتجدد لعدة مرات و بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] دعاء محمد بن زايد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

السائد في السوق عند تجديد التعاقد، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة التي تظهر في حالة القروض قصيرة الأجل فإنه من الأفضل للبنك أن يتحول إلى القروض طويلة الأجل و استثمار الجانب الأكبر من الموارد المتاحة [1]

التقييم الحريص للمخاطر الائتمانية ، حيث غالبا ما نجد المقترضين يفضلون تسديد قروضهم، و أن كل حالات التوقف عن السداد ناتجة عن عدم القدرة على الدفع و بالتالي فإن التقييم الفعلي لقدرة المقترض على السداد هو جوهر الحرص في الإقراض [2] .

المطلب الثاني: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة.

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لاختلاف الظروف السائدة خاصة بالبنك أو المقترض، كما سبق أن وضحنا ، يجب أن تتضمن سياسة الائتمان الأسلوب الأمثل لتحصيل الديون بحيث ترتبط عملية التحصيل بجودة القرض ،و بالتالي على درجة خطورة القرض، كذلك يجب أن يكون هناك أسس لعملية إطفاء أو إعدام الديون [3]، و من الأهمية بإمكان البنك أن يتعرف على الأسباب التي أدت إلى اعتبار الدين متعثرا لأن معرفة ذلك سيساعد على وضع الحلول المناسبة لتسوية الدين و تحصيله ،فقد يقتصر الأمر على إجراء اتفاق مع المقرض يستهدف إطالة برنامج السداد و منها التنازل عن العوائد أو جزء منه و قد تكون التسويات الودية غير مجدية في بعض الأحيان وعندئذ يكون الطريق الأفضل هو تصفية المنشأة المقترضة طالما إنهار الأمل في إمكانية انتشال من التعثر ، خاصة في الحالات التي يبدو فيها المقترض بحسن نية أو تجاوب مع البنك، و من ثم اتخاذ الإجراءات القانونية لبيع الضمانات و تصفية المؤسسة.

الفرع الأول : إجراءات مساعدة العميل للخروج من التعثر.

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك محولة منه لمساعدة العميل المتعثر لإعادة سير نشاطه و بالتالي إخراجه من دائرة التعثر و يمكن عرض هذه الإجراءات كمايلي:

أولا : تقديم سياسات ترشيديه و استشارية.

- ✓ إعادة وضع النظم المحاسبية و الرقابية اللازمة بشكل متكامل.
- ✓ التوصية و العمل باستغلال الجزء الغير مستخدم من الطاقة الإنتاجية بالتنسيق مع سياسات البيع و التسويق، بالإضافة إلى تجديد الأصول أو الجزء المستهلك منها لرفع الطاقة الإنتاجية .
- ✓ ترتيب لقاءات ودية مع الدائنين لشرح ظروف المالية له ، ووضع سياسات جديدة في مجال البيع و التسويق بفتح منافذ جديدة و ذلك لانتشال العميل من التعثر [4]

---

[1] محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، (2001)، المؤسسات المالية و البورصة و البنوك التجارية، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية للطبع و النشر، مصر، ص ص 275 -276 .

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، (2016): التحوط و ادارة المخاطر في التمويل الاسلامي، (بدون طبعة)، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ص 174.

[3] ابراهيم الكراسنة، (2013): الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، معهد السياسات الاقتصادية، **منشور صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص 23.

[4] محمود السيد الغيظ إسماعيل، (2002): **نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، القاهرة، ص 194.

ثانيا : تعويم العميل.

يقصد بالتعويم قيام البنك بتقديم تمويل إضافي للعميل المتعثر خاصة أولئك الذين تتوفر لديهم أسباب النجاح، إلا أنهم في حاجة إلى قدر من السيولة للنهوض من التعثر [1] ، و تكون محور عملية التعويم قيام البنك بإعطاء الفرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يؤجل من خلالها سداد الدين و فوائده[2]، بل قد يقوم البنك بعقد اجتماع مشترك يضم جميع دائني العميل أو مجموعة من هؤلاء الدائنين و العميل ، ليتم الاتفاق فيها على إعادة جدولة الديون بما يتناسب مع ظروف و إمكانية العميل، لتحقيق إيرادات تكفي لتعويمه و كذا زيادة قدرته على سداد التزاماته .

التأكد في هذه الحالة على أن الإجراء ينطوي على قدر كبير من المخاطرة و الخسارة المحتملة للبنك ، لذلك يتم اعتماده بالنسبة للمشاريع التي تتوفر فيها أسباب أكيدة لنجاح، و يتم تعويم العميل بطريقتين :

الطريقة الأولى : زيادة رأس مال المشروع و يتولى البنك تغطية الاكتتاب لفترة مؤقتة، ثم تطرح الأسهم للجمهور بعد إعادة الهيكلة .

الطريقة الثانية : منح العميل ائتمان جديد بشروط ميسرة و بسعر فائدة منخفض و إتاحة فرصة سداد طويلة الأجل ، مع دورية متابعة المستخدم من التسهيلات ، أي ما يسمى بالإنعاش التمويلي و لا يتجاوز التمويل الإضافي مبلغ القرض الأولي[3].

ولا شك أن قيام البنك بمنح قرض إضافي لتعويم العميل لا يكون إلا بعد الوصول إلى الاتي[4] :

- ✓ تحديد المشاكل المحيطة بالمقترض و كيفية التغلب عليها و قدرة المشروع على ذلك، أو الحاجة إلى تعديل في الإدارة بما يسمح بمواجهة المشاكل بطريقة إيجابية .
- ✓ تقدير حجم القرض الإضافي اللازم لدفع نشاط المقترض و إخراجه من أزمته و التأكد من أن منح هذا القرض الإضافي سوف يحقق للبنك استرداد نسبة أكبر من القرض الأصلي بالإضافة إلى القرض الجديد .
- ✓ تأمين مركز البنك حيال العميل و ذلك بالتعجيل بإتمام إجراءات رهن الضمانات لصالح البنك ،إذا لم يكن قد تم توثيقها بعد و مراجعة الوثائق اللازمة للاطمئنان على سلامتها و تدعيمها إذا تطلب الامر ذلك.

- **شروط نجاح أسلوب تعويم نشاط العميل.**

هناك عدة عوامل لنجاحه تتمثل في [5] :

- ✓ ألا يكون قد صدرت أحكام ضد العميل بالحبس أو القرار بالمنع من السفر او خلافه ، مما يجعل موقف البنك متأزما في حالة التنفيذ عليه لصالح أي جهة أخرى .

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] تشيكو عبد القادر ، مسببات القروض المتعثرة و طرق معالجتها ، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، (العدد 20)، المجلد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 56.

[3] عبد الحميد الشواربي، (2000): إدارة المخاطر من وجهتي نظر قانونية و مصرفية، (بدون طبعة)، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر ،ص 369.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

[5] عادل هبال، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-98.

- ✓ أن لا يكون قد تم وضعه في قائمة العملاء المحظور التعامل معهم ائتمانيا، حيث ربما تتخذ ضده إجراءات قانونية من بنك آخر تضر بالمعالجة المصرفية .
- ✓ أن يكون هناك حصر كامل و دقيق لكافة التزاماته تجاه دائنين الآخرين ، بحيث تسوى هذه الالتزامات إما بمعرفة العميل مباشرة أو تحت إشراف البنك أو بمشاركة بين العميل و البنك بحيث يتم السداد مباشرة بمعرفة البنك.
- ✓ إن كانت هناك بنوك أخرى دائنة فيجب أن يتم أسلوب الحقن النقدي بالتنسيق معها .
- ✓ أن يتم حصر كافة موجودات العميل غير المتعلقة بالنشاط و تسبيلها قدر الإمكان للمساهمة في إنجاح العمليات
- ✓ أن يتم رهن أية موجودات قائمة لديه و غير قابلة لتسبيل السريع لصالح البنك.

ثالثا : انتشال العميل.

في هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر و الغير مباشر في إدارة نشاط العميل و توجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها في المستقبل ، و يكون هدفه الأساسي موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة بحيث تغطي إيراداتها و نفقاتها و تحقق فائضا مناسبا، و في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل كما يلي[1] :

- ✓ ترشيد تكلفة الإنتاج لديه عن طريق تخفيف من نسب الإنتاج المعيب لديه، و المخزون من السلع تامة الصنع و غلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة.
- ✓ زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يملكها و التي لا يحتاج إليها المشروع، خاصة التي لا تحقق أرباحا ،و تحقق خسائر مع استغلالا الطاقات العاطلة.
- ✓ زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحتهم المنشأة المقترضة ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع و الخدمات التي حصلوا عليها .
- ✓ تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل و الخدمات التي يقدمها .
- ✓ تنهي هذه المرحلة بأحداث توازن بين إيرادات المشروع و نفقاته .

رابعا : إنعاش العميل.

تمثل أهم المراحل و هي مجموعة من الإجراءات التي بموجبها يتم تحويل العمل أو المشروع من عميل متعثر إلى غير متعثر أي يستعيد العميل نشاطه ، و يتم إنعاش العميل من خلال قروض جديدة و بشروط ميسرة يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية ، و هنا يجب أن يأخذ البنك في اعتباره أن هذا القرار يعد من أخطر القرارات المصرفية ، نظرا لما ينطوي عليه من خطر يتمثل في مضاعفة خسارة البنك للقرض الأصلي بالإضافة إلى

---

[1] فريد راغب النجار، (2000): إدارة الائتمان و القروض المصرفية مخاطر البنوك في القرن واحد و العشرون، (بدون طبعة)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، ص 79.

التمويل الإضافي في حالة فشل العميل ، ولذا يجب أن ينال هذا القرار عناية خاصة من البنك باعتباره أخطر من منح الائتمان ،مما يوجب تحقق مجموعة من الشروط نذكر ما يلي[1] :

- ✓ تحديد المشاكل المحيطة بالمقترض و كيفية التغلب عليها ،و قدرة إدارة المشروع على ذلك أو الحاجة إلى تعديل في الإدارة مما يسمح بمواجهة المشاكل بطريقة إيجابية .
- ✓ ان يكون للعميل رغبة و إصرار في تجاوز الأزمة و الطموح و الاستعداد التام لتحمل الجهد و التكلفة و المخاطر التي يتضمنها قرار توسعه.
- ✓ أن تكون الظروف المستقبلية و الحاضرة تشير إلى توفر سوق مناسب للعميل، يستوعب منتجات من السلع و الخدمات التي يطرحها.
- ✓ أن تكون مرحلة الركود و الكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت العسر للعميل انتهت فعلا أو قاربت على الانتهاء ، و أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- ✓ تقدير حجم القرض الإضافي اللازم لدفع نشاط المقترض و إخراجه من أزمته ، و التحقق من أن منح هذا القرض سوف يحقق للبنك استرداد نسبة أكبر من القرض الأصلي بالإضافة إلى القرض الجديد.
- ✓ أن يكون العائد و مردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل ،حتى يكون هناك فائض كافي للعميل لسداد التزاماته.
- ✓ أن لا يكون هناك بديل آخر للبنك مثل عدم وجود مستثمرين آخرين أو شركات منافسة لديها الرغبة و القدرة على الاستعداد للتعاون و الاندماج، أو شراء الشركة المقترضة ودفع و سداد الالتزامات المستحقة عليها للغير.

الفرع الثاني : تسوية القروض المتعثرة

أولا : أسلوب إعادة جدولة الديون المتعثرة.

تعتبر عملية الجدولة من أهم طرق معالجة الديون المتعثرة ،فالموافقة على إعادة جدولة يعني منح امتيازات تيسيريه للعميل المتعثر و إعطائه فرصة لإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من تحقيق عائد مناسب يكفي لسداد ديونه و أعبائه ،و تتحدد دفعات التسوية بناء على دراسة عميقة لتدفقات النقدية المتوقعة من النشاط[2] .

وتقبل الجدولة لثلاث مرات فقط لغرض إخراج التسهيلات الائتمانية من إطار التعثر كما يلي :

- ✓ إجراء جدولة أولى عن طريق قيام العميل بتسديد دفعة نقدية من مصادره الذاتية، لا تقل نسبتها عن 5 بالمئة من رصيد تسهيلات الائتمانية .
- ✓ في حالة الجدولة للمرة الثانية يتم تسديد دفعة نقدية من مصادر العميل الخاصة ،لا تقل عن 10بالمئة و ترتفع هذه النسبة إلى 20 بالمئة في حال الجدولة لثلاث مرات [3].

و تعتمد الجدولة على ما يلي :

---

[1] بن مداني صديقة، (2017): **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص ص 55 -56 .

[2] احمد عبد العزيز الالفي، (1997): الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، (بدون طبعة)، الاسكندرية، ص 583.

[3] هيام سامي أحمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ص77- 78 .

- ✓ صدق العميل في تحديد شروط الجدولة ،و هذا يعتمد على تجارب البنك السابقة معه في الوفاء بالتزاماته و ظروفه .
- ✓ إعادة الجدولة وفقا لإمكانيات العميل خصوصا من حيث قيمة القسط و موعد استحقاقه.
- ✓ في الحالات التي يمر فيه العميل على جدولة الدين لعدة سنوات أكثر مما يقدره البنك للسداد، من الأجدى جدولة الدين للمدة التي يقدرها البنك واقعيا وفق إمكانيات العميل.
- ✓ أن يأخذ البنك بعين الاعتبار عند جدولة الدين توقعات المستقبلية كانخفاض التدفقات النقدية للعميل لأسباب خارجة عن إيراداته.
- ✓ قد يتخلى البنك عن جزء من أرباحه عند إعادة الجدولة ، ذلك بالتخلي عن بعض الفوائد التي احتسبها للعميل.
- ✓ على البنك مقارنة بين ما سيعود عليه من فائدة، سواء أن قبض جزء من قيمة الدين و بين لجوئه للمطالبة بكامل المديونية عن طريق القضاء و مقدار ما سيحصله منها و المدة اللازمة لذلك [1].

ثانيا : دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى.

يعتبر دمج المشروع المتعثر أحد البدائل لمعالجة الديون المتعثرة خاصة إذا ما كانت أسباب التعثر تعود إلى صغر حجم وحدة الأعمال ،أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج و من ثم فإن اندماجه مع مشروعات أخرى مماثلة يجعله من الكبار ، بحيث يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر و بتكلفة أقل و من ثم زيادة هوامش الربح و زيادة قدرة وحدة الأعمال على بيع منتجاتها بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي و الأسواق الدولية ، و تتم عمليات الدمج بطرق عديدة نذكر ما يلي :

- ✓ ابتلاع الوحدات و الفروع و الخطوط الإنتاجية.
- ✓ امتصاص العمليات و العملاء و الأنشطة.
- ✓ المزج التدريجي بين الكيانين ، المزج الفوري و تكوين كيان واحد.

كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى مكملة سواء كان هذا التكامل أمامي أم خلفي ، اي تكامل بين الموردين و الموزعين و من ثم زيادة كفاءة وحدة الأعمال و تسويق منتجاتها و الحصول على مستلزمات الانتاج بأسعار مناسبة تمكن أهدافه المتمثلة في الربح و الاستمرارية [2] .

ثالثا : رسملة الديون.

عند تبني هذا الإجراء يقوم البنك بتحويل جزء من ديونه على المشروع إلى مساهمة في رأسماله ،و تتم عملية الرسملة إذا ما تبين للبنك أن إعادة هيكلة رأسمال المشروع ،و ما ينجم عن ذلك من إعادة هيكلة إدارية ستؤدي إلى تحسين وضعه الاقتصادي و تحويله من حالة خسارة إلى حالة الربح ،و عملية الرسملة هذه توفر العديد من المزايا للبنك و العميل المقترض على حد سواء من أهمها :

- ✓ تحسين الهيكل التمويلي للمشروع .
- ✓ تخفيف أعباء القروض و فوائدها على العميل المقترض.

---

[1] فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، (1999): إدارة الائتمان، (الطبعة الأولى)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 289.

- ✓ توفير المصاريف القضائية و الرسوم الأخرى على البنك في حالة اللجوء إلى الطرق القضائية لاستعادة ديونه.
- ✓ قد تكون الرسملة هي المنفذ الوحيد أمام البنك لتحصيل حقوقه او جزء منها [1].

تعمل البنوك على مساعدة عملائها المتعثرين لإعادة سير نشاطهم من خلال تركيز اهتمامهم بالطرق الوقائية لتفادي المشكلة، و الطرق العلاجية للتخفيف من آثارها غير أنها قد تلجأ إلى المعالجة القانونية عند مماطلة العميل عن التسديد، فيقوم بما يلي :

- ✓ حبس المدين، أي جعل العقوبة في حقه بدنية.
- ✓ إقامة الحجز على ممتلكات المدين بصدور قانون من القاضي .
- ✓ التشهير بالمدين ووضع اسمه في قائمة سوداء ليتأثر بها مركزه المالي و المعنوي.
- ✓ و في حالة إفلاس العميل فإن البنك يقوم بحجز ممتلكاته ، أما في حالة وفاته فإنه يلجأ إلى تصفية ممتلكاته لسداد ما عليه من ديون، و هناك حالات عدم استرداد الدين نهائيا و تكون عند هروب المدين إلى بلاد أجنبية أو وفاته دون تركه، أو انهيار تام للمشروع و عدم إمكانية معالجة التعثر مع عدم كفاية الأصول المتبقية لتغطية الدين [2] .

رابعا : تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة.

إذا وصل البنك من خلال الدراسة و التحليل إلى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة و الفوائد ،فإنه يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه و الفوائد ، فإنه يلجأ إلى اعفاء في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة ، و عدم إتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات و تعقيداتها، أو بسبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ كاملة ، و تتم وفق الأشكال التالية :

- ✓ إعفاء المقترض من مبلغ معين ،مقابل قيامه بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة واحدة.
- ✓ إعفاء المقترض من مبلغ معين ، مقابل قيامه بسداد جزء من المبلغ المتبقي من القرض و تقسيط الآخر.
- ✓ إعفاء المقترض من مبلغ معين ، و تقسيط المبلغ المتبقي لتسديده وفق جدول زمني محدد[3].

خامسا : تصفية العميل.

إذا ثبت للبنك أن تعثر العميل ليس عرضي و إنما ستظل دائمة التكرار ، فقد يحسن به أن يحاول الوصول إلى اتفاق موثق مع المقترض على التصفية التدريجية للقرض من غير اللجوء إلى القضاء ،و على البنك بذل أقصى جهده لاسترداد حقوقه ،و يتم اتخاذ هذا القرار إذا توصل البنك إلى قناعة تامة بأن المشروع لم يعد لديه مقومات

---

[1] فاطمة زهراء زغاشو، (2014): **إشكالية القروض المتعثرة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص97 - 98.

[2] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[3] شليق رابح، الديون المتعثرة تحليلها أسبابها ووسائل الحد منها، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، (العدد 30)، المجلد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص ص387- 388.

الاستمرار ، مهما بذل من جهود لإصلاحه و تطويره ،وهناك احتمال أن تتم التصفية بشكل اختياري، لا تلجا البنوك إلى قرار التصفية إلا كحل نهائي و بعد التأكد مما يلي [1] :

- ✓ عدم وجود إمكانية المعالجة أو الإصلاح و التغلب على الأزمة، و المعطيات المتوفرة تشير إلى أن المشكلة هيكلية و مستمرة و ليست عابرة و مرحلية.
- ✓ النشاط الذي يمارسه المشروع قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة المشروع ، ولا يوجد أمل في تحسين الوضع مستقبلا، و لا يمكنه التحول إلى نشاط آخر مجديا .
- ✓ الخسارة الناجمة عن التسوية بعد أخذ ضريبة الدخل يجب أن تكون أقل من الخسائر التي قد تنتج عن إعدام الدين بالكامل[2]
- ✓ اتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو السعي لإشهار إفلاسه ، يضطر البنك لاستخدام هذا الأسوب عندما تسفر دراسة حالة العميل المتعثر عن كونها غير قابلة للحل و في وقت معقول ،و من الأفضل لكليهما تصفية النشاط بالكامل، عن طريق الاجراءات القانونية ضد العميل المتعثر خاصة للعملاء الذين لا يبدون تجاوبا جادا في التعاون مع البنك لحل المشكلة [3] .

الشكل الموالي يوضح خطوات المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة بالطرق الودية لمعالجة العميل للخروج من تعثر.

---

[1] محمد داود عثمان، (2013): إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره، (الطبعة الاولى)، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، ص 245 - 246

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، (2006): اتجاهات التطور في إستراتيجية تدقيق الحسابات الخارجية بشان المخاطر في القطاع المصرفي الأردني، **مجلة الدراسات المالية و التجارية**، (العدد 1)، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر ،ص 56.

[3] أحمد عبد العزيز الألفي، (1997): الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، (بدون طبعة)،دار المستقبل للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 582.

الشكل رقم (4) : المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة.

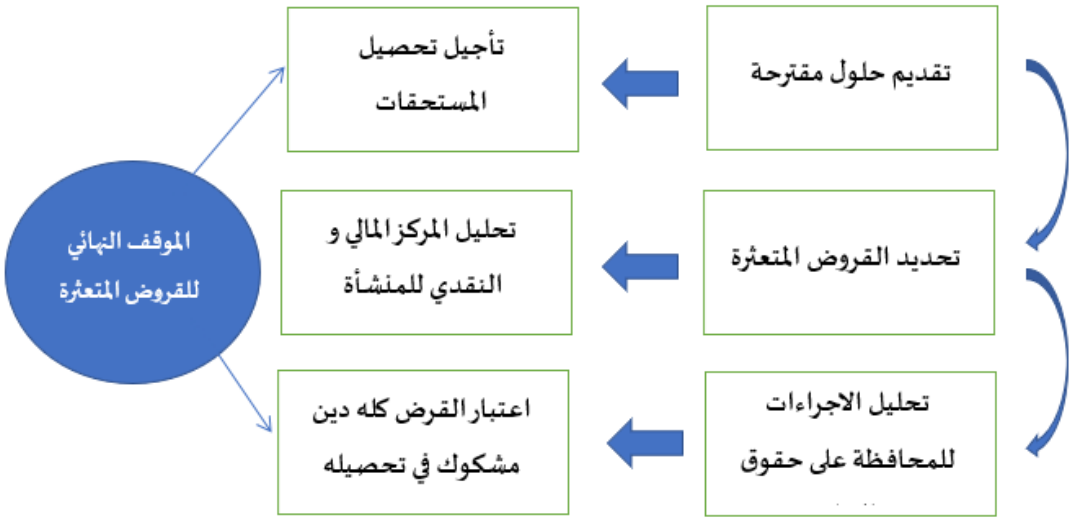

المصدر: عزيزة بن سمينة، (2017): الائتمان في البنوك التجارية المخاطر و اساليب تسييرها، (الطبعة الأولى) ، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن ، ص 202.

المطلب الثالث : المعالجة الوقائية للقروض المتعثرة.

يواجه معظم مسؤولو الائتمان مشكل تعثر بعض القروض، و أن نجاح التعامل مع هذا النوع من القروض يكمن في التعامل الجيد و براعة و جدية و سرعة ، لهذا على البنوك أن تبدي اهتماما كبيرا في إدارة مشكلة القروض المتعثرة، بأن تنتهج إجراءات وقائية من أجل معالجة تلك المشاكل التي تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية و ذلك قبل حدوثها [1] ،و تتمثل الاجراءات الوقائية في [2] :

- ✓ وضع خطة لمتابعة و مراقبة نشاط المقترض بشكل دوري ولفت انتباهه عند أي أوضاع قد تؤدي إلى مشاكل.
- ✓ تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان و متابعته ، فمن المهم أن تحدد السياسة الائتمانية إجراءات متابعة القروض التي تم منحها ، و يقصد بها التقييم الدوري لموقف كل قرض من مختلف جوانبه بغرض اكتشاف أي صعوبات يحتمل أن تتعرض لها عملية سداد القرض، و بالتالي يكون هناك وقت لاتخاذ الاجراءات الوقائية في الوقت الملائم .
- ✓ التحقق من كافة المعلومات المقدمة من طرف المقترض و هذا لتعزيز مصداقية البيانات التي يبنى عليها القرار الائتماني.
- ✓ إدخال كافة البيانات المتعلقة للعميل على الحاسبات الآلية حتى تتمكن من إجراء متابعة و تحليل الموقف آليا، واستخدام نظم المعلومات المفيدة في هذا الصدد كنظم دعم القرار.
- ✓ أن تتوسع البنوك في عملية التأمين على القروض، و التي مفادها قيام البنك بتأمين القرض لدى مؤسسة التأمين ضد خطر عدم التسديد .

---

[1] بن مداني صديقة ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] طارق طه،(2007): ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ،(بدون طبعة)، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص 365.

خلاصة الفصل الأول:

قمنا في الفصل الأول بتسليط الضوء حول أهم و أخطر مشكلة ممكن أن تواجه البنوك التجارية و هي تعثر قروضها ، و بما أن تحديد المشكلة هو أساس العلاج فقد تطرقنا إلى مفهوم القروض المتعثرة، و مراحلها و أسبابها التي تعود إلى أحد أطراف العملية الائتمانية سواء كان العميل المتعثر أو البنك أو البيئة البنكية بالإضافة إلى أسباب أخرى ،حيث تسمح معرفتها إلى إيجاد حلول لاسترداد البنك لأمواله.

التعثر المصرفي ليس نتيجة للحظة معينة ،و إنما يحدث نتيجة للعديد من الأسباب و العوامل التي تتفاعل و تؤدي إلى التعثر ، بالتالي معرفة هذه البوادر المؤشرات التي تسبق عملية التعثر قد تؤدي إلى تجنب المشكلة قبل وقوعها و تفادي التعثر، لهذا السبب توجد العديد من الوسائل و الأساليب و الاستراتيجيات المختلفة التي تساعد العميل للخروج من التعثر و استرداد أموال البنك ، للقروض المتعثرة آثار سلبية التي تترتب عنها ، سواء كان على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي ، لذا وجب التخفيف من حدة أثرها قدر الإمكان عن طريق المعالجة المصرفية و الوقائية لتعثر القروض ، سواء بإعادة الجدولة أو تسوية و رسملة القروض المتعثرة ، أو التصفية النهائية و غيرها من طرق العلاجية كمحاولة لإيجاد حل للمشكلة ،بالإضافة الى ضرورة الاهتمام بالمعالجة الوقائية لتفادي حدوث التعثر و التنبؤ به.

الفصل الثاني

تمهيد:

تتميز البنوك التجارية عن غيرها من منظمات الأعمال الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، فإن تطور العمل المصرفي وتعقيدات عملياته ما يتميز به مجال نشاط البنوك ، بالتغير والتجدد المستمر سواء كان على مستوى آليات العمل الداخلي أو على مستوى البيئة والمحيط الخارجي، هذا ما يجعل البنوك التجارية تواجه العديد من التحديات و التهديدات التي أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية وأساليب تمكن البنوك التجارية من مواكبة هذه التطورات والتغيرات وتفادي لتهديدات واستغلال الفرص بشكل أمثل، وتسمح لها بمعالجة مواطن الضعف ودعم نقاط القوة في أدائها.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي بمثابة المرآة العاكسة لأهداف البنوك وغاياتها، و كذلك من أهم العمليات التي تمكن متخذي القرار من الحكم على أداء البنك ومدى قدرته على إدارة المخاطر واكتشاف الثغرات والفجوات وتصحيحها والسيطرة عليها، وذلك لضمان استمرار البنك في تحقيق أهدافه .

يشكل الأداء المالي للبنوك أحد الوسائل المهمة لحماية البنك من الفشل و مواكبة التطورات، كما تعتبر المؤشرات المالية (كفاية رأس المال ،السيولة ، الربحية ، النشاط) من أهم الأسلحة التي يواجه بها البنك القروض المتعثرة، الأداء المالي لا يعتمد فقط على قياس ربحية المؤسسات البنكية و إنما بقياس مدى كفاءتها في تحقيق ذلك فضلا عن فعاليتها من حيث الوصول إلى أهدافها لذا سنتطرق إلى جملة من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي

و من أجل الالمام بمختلف المفاهيم قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث ،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الأداء المالي. أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي تناولنا فيه خطوات و مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و مؤشراته

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.

الأداء المالي من أكثر الميادين استخداما لقياس أداء البنوك، فهو مفهوم شامل وهام بالنسبة لجميع البنوك في كافة المجالات، فهو يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، فهو نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الاختلالات والانحرافات عن الأهداف المحددة ، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته أهدف الأداء المالي.

المطلب الأول :مفهوم الأداء المالي و أهميته.

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي لابد من تحديد مفهوم الأداء.

الفرع الأول: مفهوم الأداء.

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الانسانية والاجتماعية، و من بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا هي الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة الفعالية الانتاجية لتعتبر كمرادفات له ، لكن هذا غير صحيح في علوم التسيير و الاقتصاد و اعطاء تعريفا وحيدا والاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى مفهوم الذي يناسب البحث، وقبل التطرق إلى مختلف التعاريف نشير إلى ان معنى الأداء بالنسبة للمسير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد .

إن أصل كلمة الأداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة **(performare)** التي تعني إعطاء و ذلك بأسلوب كلي الشكل لشيء ما، و بعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظت **(performance)** وأعطتها معناها انجاز العمل، أو الكيفية التي يبلغ به لتحقيق اهدافه[1]. الأداء فكرة بارزة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة بين أولئك الذين حول العالم المهتمين بالإدارة العامة نعنى بمفهوم الأداء تحقيق البرامج و المنظمات العامة متمثلة في نتائج و المخرجات التي تنتجها فلأداء له ابعاد كمتعددة [2].

ويرى بعض الباحثين أن: " الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية و الانتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تحقق الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها" [3].

وقد عرف كل من **(carela Mendoza)** و**(pierre beescose)** الأداء في البعدين التاليين :

---

[1] عبد المليك مزهودة، (2001): مفهوم الأداء بين الكفاءة و الفعالية، **مجلة العلوم الإنسانية**، (العدد 1)، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص86.

[2] لورانس اوتول، كينيث مائير، (2013): **كامبردج في الادارة العامة المنظمات و الحوكمة و الأداء**، (الطبعة الاولى)، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ص19.

[3] عادل عشي، (2002): **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000 - 2002)**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 14.

- ✓ الأداء في المؤسسة هو كل ما يساهم في تحسين الثنائية قيمة و التكلفة ، فليس من الضروري حسب رأيهما أن نسمي الأداء ما يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة لوحدها .
- ✓ الأداء في المؤسسة هو كل ما يساهم في تحقيق و بلوغ الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة والتي نعني بها الأهداف ذات المدى الطويل و المتوسط [1].

الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير و اعتبارات متعلقة بأهداف ضمن مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية، التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق فعاليتها و كفاءتها لتأمين بقائها [2].

فالأداء عبارة عن" مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على قدرة و كفاءة الوحدات الاقتصادية من إدارة نشاطها من مختلف جوانبه الادارية و الانتاجية و التخطيطية و التقنية، خلال فترة زمنية محددة و مدى مهاراتها في تحويل المدخلات و الموارد إلى مخرجات بالنوعية و الكمية و الجودة المطلوبة، و بيان مدى قدرتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية من سنة لأخرى فضلا عن درجة نجاحها في التقدم على الوحدات المثيلة، عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها و ابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا و تطور في مجال عملها" [3].

كما قد تم تعريفه الأداء أيضا أنه : "المحصلة النهائية للجهود أو النشاطات و العمليات أو السلوكيات التي تتعلق بالأهداف أو النتائج التي تسعى المنظمات إليها [4]، فهو النتائج المحققة فعليا قياسا بالأهداف التي يسعى اليها البنك"[5]

---

[1] رشيد حفصي، عبد الوهاب دادن، (2014): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة لتحليل العاملي التمييزي AFD خلال الفترة 2006-2011، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، (العدد2)،المجلد 7، ص 24.

[2] مشعل جهز المطيري، (2011) : **تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة البترولية الكويتية**، رسالة ماجيسترغير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص 10.

[3] رجاء رشيد عبد الستار، خضير سليمان ذياب، (2015): التحليل المالي المقارن و أهميته في تقويم أداء المصرف الحكومية و الأهلية لمصرفي الرشيد و البغداد، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد19)، جامعة واسط ،ص 270.

[4] ميسون علي عبد الهادي،(2017): **رأس المال الفكري و جوره في جودة الأداء المؤسسي**، رسالة ماجيستر غير منشورة، أكاديمية الادارة و السياسات للدراسات العليا، غزة ،ص 40 .

[5] فوزي عبد القادر رحاب وآخرون، (2019): أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية، **مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية**، كلية الاقتصاد و التجارة، الجامعة الاسمرية الاسلامية، (العدد13)،ص 64.

الشكل رقم (5): أبعاد الأداء.

المصدر: عبد المليك مزهودة، (2001): **مفهوم الأداء بين الكفاءة و الفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (العدد1)، ص86.

الفرع الثاني : مفهوم الأداء المالي

إن تحديد تعريف موحد واضح و دقيق للأداء المالي يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، وبالتالي يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم المناسب ومنه استخلاص اهميته .

يتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات و الطاقات المتاحة للمؤسسة التي تسهم في زيادة قدرتها على التعامل الصحيح، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة، ومن ثم كسب مزايا تنافسية تؤدي التطوير الأداء المالي[1]. فهو يمثل لوضع المالي للمؤسسة و يوصف الاساليب التي تم استخدامها للوصول إلى هذا الوضع من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات كالإيرادات، المبيعات، الموجودات، المطلوبات وصافي الدخل[2] .

يعرف الأداء المالي بأنه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل و ذات الاجل القصير من أجل تشكيل الثروة" [3]. فالأداء المالي يرتبط بموارد استراتيجية منظمة و هيكل الصناعة [4]، و يعرف بأنه النتاج النهائي للسياسات و عمليات المنشاة من الناحية النقدية و الذي لابد من قياسه بطرائق و ادوات مختلفة لمعرفة ما كان الأداء يسير ضمن الاتجاهات المخطط لها أم لا [5].

---

[1] حيدر ناصر حسين، اعادة هندسة العمليات وعلاقته في الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية، **مجلة الكلية الاسلامية الجامعة**، (العدد 40)، المجلد 1، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة ص ص 419- 420 .

[2] قاسم أحمد خنضل، ياسر مولود حاجم، (2016) : دور انعكاسات ادارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي دراسة استطلاعية في معمل صناعة الاسمنت، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 2)، المجلد 6، ص 87.

[3] دادن عبد الغاني، كماسي أمين، (2005): الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، **المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**، المنعقد يومي 8 و 9 مارس 2005، **كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية**، جامعة ورقلة، ص 304.

[4] محمد فرعون، (2014): أثر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على أدائها المالي، **مجلة الاقتصاد الجديد**، (العدد 11)، المجلد 2، ص 300.

[5] علي حميد هندي العلي و آخرون، (2017): الركود المالي و تأثيره على الأداء المالي، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية**، (العدد3)، المجلد 14، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة ص 299.

كما عرفه آخرون بأنها: "الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها اتجاه المؤسسة الناجحة ، و يعد الأداء المالي أداة استراتيجية هامة تمكن الشركات و المؤسسات الاقتصادية من استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي"[1]، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين لتوجه إلى الشركة أو الاسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها [2].

الأداء المالي هو: "مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها و زيادة إيراداتها من أجل الوفاء بالتزاماتها لتحقيق الأهداف المالية بأقل تكلفة ممكن، فهو يمثل الفرق بين القيمة المقدمة للسوق و مجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلفة الانشطة تعتبر مراكز ربح و مصدر عائد تسهم بهامش الأداء الكلي للبنوك" [3].

عرف الأداء المالي بأنه : "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات جدول الحسابات و الجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة"[4] ، فهو وسيلة فعالة لمعرفة و اكشاف أوجه القصور و تغييرها ليتم تحقيق الأهداف المرجوة [5].

يعرف كذلك بأنه : "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات و المنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، و هو مفهوم يعكس كل من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيها أي انه يربط بين أوجه النشاط و الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها ، فهو يمثل مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف أو الوقوف على مستوى الأرباح المحققة لاستراتيجية الشركة بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة"[6].

يعود السبب لتباين في تحديد مفهوم الأداء المالي إلى أسباب رئيسية نذكر منها :

- **اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية**: تباينت نسبيا رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الأداء المالي، نظرا لتباين وجهت النظر حول تحديد الوظيفة المالية من أساسها فالبعض اسند الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة و الاستراتيجيات و الخطط ، الأهداف و السياسة المالية، هذه التعاريف لا تستطيع

---

(1) عبد الرزاق خضر حسن، (2014): علاقة و أثر الأداء البيئي بالأداء المالي بالتطبيق على عينة من شركات الانتاج المشروبات الغازية في مدينة كركوك، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 11)، المجلد 6، المعهد التقني الحويجة، جامعة الأنبار ص 217.

(2) محمد محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي و أثره على عوائد الاسهم و الشركات، (الطبعة الأولى)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ص45.

(3) محمد فضل المولى، عبد الوهاب حماد،(2019): أثر النظام المصرفي الاسلامي في تحسين أداء المالي دراسة حالة البنك الزراعي السوداني مقارنة من عام 2015-2016، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية**، (العدد 3)، المجلد 6، جامعة الضعين، السودان، ص 16.

(4) Amoud housron , (2005) : évaluation des entreprise technique de gestion, édition Economica, Paris, p 23.

(5) جمال هداش محمد و آخرون، (2016): تأثير رأس المال الفكري في الأداء المالي من خلال القيمة المضافة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، ، (العدد 49)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، ص 378

(6) بورنيسة مريم، خنفري خيضر، (2018): فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملائة المالية في المؤسسات الصناعية دراسة حالة المؤسسات الصناعية الأردنية ، **مجلة المستقبل الاقتصادي**، (العدد 6)، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 101.

تحديد و توضيح و الكشف عن طبيعة الوظيفة المالية و يرجع ذلك إلى عدم الشمول و التوحيد ، وهناك الجماعة النقدية حيث تنسب الوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلة عاجلة أو آجلة ، في حين من وجهة نظر الاستراتيجية تكمن إذا كانت الوظيفة المالية تستطيع تهيئة و إعداد التقارير [1].

- **تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:** تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و اقتصادية[2]، تداركت النظرية المالية أهمية مدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا و موازاة مع المؤشرات السوقية، مما تكتسبه من قوة و تفسير البيئة الاقتصادية و الضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الامر الذي يفسر ان المؤشرات الاقتصادية اخذت بعين الاعتبار الضوابط و الوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي و ذات بتأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات الصلة المباشرة بسوق البورصة فالمؤشرات ثلاثية الابعاد[3]، كما يلي[4]:

البعد المحاسبي ← البعد الاقتصادي ← البعد السوقي المالي .

الفرع الثالث : أهمية الأداء المالي

إن الأداء المالي بشكل عام يهدف إلى :

- ✓ تقويم أداء البنوك و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته و توجيهه نحو الاتجاه الصحيح من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح اجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات و استثماراتها و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة [5].
- ✓ يمكن المستثمرين من متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته ،بالإضافة إلى متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة و معرفة مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط .
- ✓ يساعد كذلك في اجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم[6].

---

[1] محمد سعيد اوكيل، قراءة في الشفافية و الأداء في عالم متغير، **الملتقى العلمي الدولي الاول حول : اهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي**، أيام: 28 ،29 ،30 جوان، **كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، فندق الاوراس، جامعة الجزائر، ص 15.

[2] فيحاء عبد الله يعقوب ،عماد عامر حسين، (2014): تفعيل مقاييس الأداء المالي على اساس القيمة و انعكاسها على أداء الشركات في ظل الحوكمة، **مجلة دراسات المحاسبية و المالية**، (العدد 26)، المجلد 9، ص 38.

[3] حيدر عباس عبد، (2017): إطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية لتطوير الأداء المالي ، **مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 1)، المجلد السابع، جامعة المثنى ص 193.

[4] دادن عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[5] عبد الوهاب دادن ، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[6] آسيا جنوحات، ياسمين لعلايبية، (2014): فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسة و أثرها على الافصاح المحاسبي، **الملتقى الدولي حول: الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات، جامعة الوادي**، ص 16.

- كذلك تكمن أهمية الأداء المالي في [1] :

✓ زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكثر ، انخفاض تكلفة رأس المال و الذي ترتبط بارتفاع قيمة البنوك مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين و العملاء.

✓ أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة .

✓ خفض و امكانية التحكم في أزمات المالية التي يمكن أن تصيب البنوك .

✓ بناء علاقات أفضل مع أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع المجتمع المحلي و كذلك الدولي.

✓ تقدم معلومات مفيدة من خلال التقارير مما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب .

✓ تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الاشراف و المراقبة .

- بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي بأنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية [2] :

✓ تقييم ربحية الشركة.

✓ تقييم سيولة الشركة.

✓ تقييم تطور نشاط الشركة.

✓ تقييم مديونية الشركة.

✓ تقييم تطور حجم و توزيعات الشركة.

المطلب الثاني : أهداف الأداء المالي

إن الأداء المالي بشكل عام يهدف إلى تقويم أداء البنوك و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيهها نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و تبيان أسبابها و اقتراح اقتراحاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للبنوك و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة فلأداء المالي يمكن أن يحقق الأهداف التالية :

✓ يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط البنك و طبيعته ،كما يساعده على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة و تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط و مديونية و توزيعات على سعر السهم .

✓ يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع البنك [3] .

✓ المساهمة في وضع السياسات و البرامج و الدراسات المستقبلية و البحوث التي تعمل على تحسين مستويات الأداء و رفع كفاءته و ذلك من خلال تقديم معلومات و قاعدة بيانات عن أداء البنك.

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46- 48

[2] حاضر صباح الشعير، أحمد خضير أحمد، محمد فخري محمد،(2017): أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الإدارية**، (العدد 40)، المجلد 4، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت ص 207.

[3] السعيد فرحات جمعة، (2000): الأداء المالي لمنظمات الاعمال، (بدون طبعة)، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 43.

- ✓ تقدير مستوى تأثير مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية و السيولة و المديونية و التوزيعات ، اضافة إلى امكانية متابعة الظروف المحيطة .
- ✓ يساعد المستثمر في اتخاذ القرارات الملائمة لوضع الشركة لأنه يساعد في اجراء عمليات التحليل و المقارنة و تفسير البيانات وز فهم العلاقة و التفاعل بين البيانات المالية مما يمكن المستثمر من اتخاذ القرار السليم[1] .
- ✓ كما يعمل على معرفة الوضع المالي للمؤسسة أو المصرف.
- ✓ من خلاله يتم معرفة قدرة المؤسسة البنكية على الاقراض .
- ✓ يتم كذلك معرفة مدى كفاءة الإدارة و تقييم السياسة المالية و التشغيلية للمؤسسة.
- ✓ يهدف إلى اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بالرقابة و التقييم من خلال الاستفادة من المعلومات المتوفرة [2].

المطلب الثالث : معايير الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول : معايير الأداء المالي.

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفر مجموعة من المعايير من أجل حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة و الوقوف على أي مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها و المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية و الوثائق الاقتصادية التي تقدم افضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء في حساب المعايير المستخدمة ،فالميزانية العمومية و الكشوف المالية التحليلية و حسابات الارباح و الخسائر و المعلومات الاقتصادية كالعرض و الطلب و الانتاج و القيمة المضافة التي تلعب دورا هاما كمقاييس [3].

هناك عدة معايير نوجزها في ما يلي :

- ✓ **المعايير التاريخية** : تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة الحالي انطلاقا من دراستها لأدائها في الماضي و يكون ذلك عبر مقارنة قيمة المقياس الحالي مع قيمته في الماضي عند نفس المؤسسة الاقتصادية [4].
- ✓ **المعايير الموضوعية و التخمينية** : حيث تعبر المعايير الموضوعية عن حقيقة النشاط بالاستناد إلى جميع ما يتوفر عنه من معلومات ، اما المعايير التخمينية فتعتمد على التقدير الشخصي و الخبرات المتراكمة لدى المحاسبين و المحللين و المدراء و الباحثين خاصة في تلك الأنشطة التي يصعب أو يتعذر فيها الحصول على المعلومات و البيانات[5].

---

[1] حميد ة كريم شعلان،(2018): دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المالي للشركات الانتاجية دراسة تطبيقية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 4)، المجلد 15، ص 351.

[2] سرى ضيغم حازم، (2020): تقييم الأداء المالي المصرفي وفق نموذج camles دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة الممتدة من (2014 -2018)، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 117)، المجلد 26، ، كلية الادارة و الاقتصاد، بغداد ،ص 182

[3] مجيد الكرخي، (2014): **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، (الطبعة الاولى)، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص ص 73 – 74.

[4] نسرين قطاع، علي حبيش، (2020): اثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لشركة آل بي فيت، **مجلة اقتصاديات شمال فريقيا**، ، (العدد 22)، المجلد 12، جامعة البويرة، الجزائر ص 500.

[5] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- ✓ **المعايير القطاعية الصناعية** : هي المعايير الموضوعة من قبل هيئات مختصة محلية أو دولية بالنسبة للصناعات التنمية إلى نفس قطاع النشاط ،و على أساسها يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع معايير القطاع الذي تنتمي اليه[1].
- ✓ **المعايير المستهدفة المخطط لها :** هي المعايير التي تكون بمثابة أهداف تسطرها المؤسسة و تعدها مسبقا ضمن خططها السنوية و مؤشرات المستهدفة تسعى للوصول لها عبر خطة و تتخذها كمعيار لتقييم أداءها عبر مقارنة النتائج المحققة بتلك الموضوعة كأهداف [2].
- ✓ **المعايير القانونية** :هذا المعيار تمثله النسب القانونية التي يحددها البنك المركزي و يجبر البنوك التجارية الالتزام بها كنسبة احتياطي نقدي و نسبة السيولة و نسبة الملاءة ،و غيرها من النسب التي تصلح معيارا يمكن الرجوع اليه في عملية التقييم من خلال مقارنة هذه النسب مع النسب القانونية المحددة [3].

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة الاقتصادية منها ما هو داخلي و ما هو خارجي و عليه فهذه العوامل نوعان نوجزها في ما يلي :

أولا :العوامل الداخلية الادارية و الفنية المؤثرة على الأداء المالي.

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة الاقتصادية و التي يمكنها التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف [4] و تتلخص أهم العوامل الداخلية في :

- ✓ **الهيكل التنظيمي** :هو الإطار أو الوعاء الذي تتفاعل فيه كل متغيرات الشركة و أعمالها ففيه تتحدد اساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الانشطة و المعلومات ، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الادارية الوظائف الادارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة أما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين ،يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها و من ثم تخصيص الموارد لها ،بالإضافة إلى تسهيل تحديد الادوار للأفراد و المساعدة في اتخاذ القرارات بالمواصفات التي تسهل تخاذ القرارات بأكثر فاعلية [5] .
- ✓ **المناخ التنظيمي** :هو شفافية التنظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري أي ادراك العملين أهداف لمؤسسة و مهامها و نشاطها مع ارتباطه بالأداء ، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة

---

[1] نسرين قطاع، مرجع سبق ذكره، ص 500.

[2] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، (2007): التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، (بدون طبعة)، داراليازوري العلمية للنشر، الأردن، ص 22.

[3] رانيا عطار، (2013): **قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 8.

[4] عبد الله محمد عبد الله محمد، (2018): تقييم الأداء المالي لشركات التامين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 19)، المجلد 1، ص 126.

[5] نجلاء نويلي،(2015): **استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 151.

عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية اثناء الأداء حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءة من الناحيتين الادارية و المالية ،و تقديم معلومات لمتخذي القرارات صورة الأداء و التعرف على مدى تطبيق الاداريين للمعايير عند التصرف في الاموال[1] .

- ✓ **الهيكل التمويلي** :و هو عبارة عن مجموعة المصادر التي تمكنت لمنشاة من خلالها الحصول على الاموال اللازمة لغاية تمويل استثماراتها ، و يشمل هذا الهيكل كافة الفقرات التي تكون حقوق الملكية و جانب المطلوبات ، و تتجلى علاقة الأداء المالي مع الهيكل التمويلي في شركات التامين بتكلفة تلك الديون و مستوى خطورتها و مدى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها [2]
- ✓ **الحجم** : يتمثل حجم المصرف بقيمة الأصول التي يمتلكها اذا زاد حجم المصرف و كبر اصبح له القدرة على التوسع جغرافيا ، و توسيع خدماته و بالتالي الحصول على حصة سوقية اكبر و قدرة اكبر على منح القروض و بالتالي زيادة كفاءة الأداء المالي[3]، يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى صغيرة أو كبيرة أو متوسطة الحجم ،حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء لمالي للشركات سلبا فقد يشكل عائقا لأدائها ، حيث انه بزيادة الحجم فان عملية إدارة الشركة تصبح اكثر تعقيدا و منه يصبح أداءها أقل فعالية و إيجابية حيث انه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين فالعلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية [4] .
- ✓ **تكنولوجيا المستخدمة** : و هي مجموعة من الادوات المهمة التي تجعل المصرف أكثر كفاءة و تساعد في فهم القرص و التحديات بشكل أفضل ، لذلك من المهم لأي مصرف ان يعلم كيف يستخدم الادوات التكنولوجية المتوفرة لديه و تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعماله و المنسجمة مع أهدافه و ذلك لأن التكنولوجيا من ابز المزايا و التحديات التي توجه العمل المصرفي بصفة عامة [5] ،و هي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي ، و درجة الاتمتة في هذا العمل فكلما ارتفع استخدام تكنولوجيا ارتفعت درجة الاتمتة في العمل المصرفي ، أدى ذلك إلى رفع جودت الخدمات المصرفية و تخفيض التكلفة و زيادة الربحية .[6] و تعمل على

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 48 -49 .

[2] عمر مازن ذياب ملحم،(2019): **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركة التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي** ، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ص ص 47 - 48

[3] ياسين حكمت سلمان ، حمزة فائق وهيب (2019): قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية و انعكاسها على الأداء المالي للمصرف ، **مجلة دراسات المحاسبية و المالية** ، (العدد 38) ، المجلد 14 ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ص 35

[4] سماح عفيف عاشور الفار، (2018): **نموذج العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام tobin e Q**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ص 14 .

[5] محمد مجيد جواد، قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية لمدة: (2000- 2010)، **المجلة العراقية للعلوم الادارية**، ، (العدد 39)، المجلد 10، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاك، ص 180.

[6] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، (2000): ادارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، (بدون طبعة)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ص 230.

شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر و التنويع ، بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية [1]

- ✓ **المعايير المطلقة** :و هي اقل و أضعف من المعايير الاخرى من حيث الأهمية و تشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات و تقاس بها التقلبات الواقعية[2] .
- ✓ **الكفاءة الادارية** : أي كفاءة الإدارة في اخاذ القرارات و مدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف ،و تطوير عملية لتعاون و العمل الجماعي و مدى قدرتها على دغم فريق العمل للتعامل مع الاطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية و سمعة حسنة في المصرف [3] .
- ✓ **الكفاءة المالية** :تمثل الكفاءة احد المقاييس المهمة و المعتمدة في قياس الأداء المالي للمصارف ،و تشير الكفاءة إلى العلاقة بين المخرجات و المدخلات اذ تناسب نسبة المخرجات إلى مدخلات المستخدمة في تحقيق الهداف ،و تلعب الكفاءة المالية دورا مهما في العديد من القرارات اليومية التي تمارس إدارة المصرف ،العديد من الباحثين يرو ان الكفاءة المالية هي معادلة لقيمة النقود [4] .

ثانيا : العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي.

يواجه البنك مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائه الحالي حيث لا يمكن لإدارة البنك السيطرة عليه و إنما يمكنه فقط من توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات و محاولة اعطاء خطط لمواجهتها و تمثل هذه العوامل محيط المؤسسة بمختلف أبعاده و تكون اثارها أما على شكل فرص أم مخاطر باستغلال الامثل للأولى و تفادي الثانية تتمكن من تحقيق اهدافها ، تتمثل هذه العوامل في :

- ✓ **العوامل البيئية** :و تتمثل في الموقع الجغرافي و الاستراتيجي للمؤسسة و كذا المجال الذي تنشط فيه ، فالمؤسسة قبل اختيار موقع نشاطها تقوم بدراسات و أبحاث وافية حوله ، و من جهة فهي تأتي بالعنصر البشري المؤهل و الذي يرسم السياسات و يتولى القيادة و الإشراف و المساعدة في اتخاذ القرارات [5] .
- ✓ **العوامل الاجتماعية و الثقافية** :يتأثر الأداء المالي بالعديد من العوامل الاجتماعية و الثقافية و ذلك ناتج عن الارتباط الوثيق بين البنك و المؤسسة الاقتصادية و المجتمع من بين هذه العوامل نجد العادات و التقاليد ، العرف ، المستوى التعليمي ، نسبة الامية[6] ،كل هذه الخصائص تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار و ينتج على

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، ص 73.

[3] مصطفى الكاظمي نجف ايادي، ثائر عبد الامير الهادلي، (2019): أثر التخطيط الاستراتيجي في تقويم الأداء المالي لبعض المصارف الاسلامية، **مجلة كلية الرافدين للعلوم**، (العدد 45)، بغداد، ص 198.

[4] محمد مجيد جواد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[5] صباح تريغي، (2011): **دور ادارة المعرفة في تحسين أداء العاملين**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 72.

[6] بن خروف جليلة، (2009): **دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس، ص 80.

أساسها منتجات و معاملات تناسب و تلائم المجتمع الذي تنشط فيه ، في هذه الحالة يجب أن يكون للمؤسسة الاقتصادية عملين بمهارات في استقبال انشغالات الزبائن و تحليلها و تنسيق بينها للوصول إلى تقرير نهائي بما يتناسب مع المجتمع [1] .

- ✓ **العوامل الاقتصادية** :تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص و عناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة الاقتصادية و المالية ، مثال ذلك التضخم معدلات البطالة ، خصائص الاستثمار في المجتمع و معدلات الفائدة السائدة ، و بعض السياسات الاقتصادية و خاصة السياسة النقدية و المالية للدولة...إلخ [2]، تؤثر هذه العوامل على المؤسسة الاقتصادية خاصة تللك في محال الصناعة نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة و من جهة ثانية لكون البيئة الاقتصادية هي مصدر لمختلف موارد المؤسسة و المستقبل لمختلف منتجاتها و تنعكس أثارها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في المدى القصير [3] ، و من المتغيرات الاقتصادية التي تلعب دورا ملموسا و مؤثرا على لبيئة الاقتصادية هو التجاه نحو العولمة و تحرير الاقتصاد في الكثير من الدول و الاتجاه نحو الخصخصة ، و التجارة و السوق الأوروبية المشتركة و بدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة و التكتلات الاقتصادية المختلفة ،كل ذلك يؤثر في رسم و صياغة استراتيجية المؤسسة المالية بما يفرض من فرص جديدة للاستثمار ،و تشجيع الاعمال و تعزيزي دور القطاع الخاص[4] .
- ✓ **العوامل السياسية و القانونية** : يتأثر أي بنك بالبيئة السياسية و القانونية مثل طبيعة النظام السياسي في البلد الذي يتواجد فيه البنك و مدى الاستقرار السياسي ، مرونة القوانين و التشريعات حيث يعتبر هذا العامل مهم جدا بالنسبة للبنك[5] ، تظهر هذه العوامل عموما في الاستقرار السياسي و الأمني للدولة ، مثل طبيعة النظام السياسي للدولة ، العلاقات مع العالم الخارجي تشكل هذه العوامل فرص تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية و البنوك لتحسين أداءها ، كما يتأثر ذلك أداء المالي بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة و العلاقات الدولية و نوعيتها[6] ،فمدى توفر الاستقرار القانوني و السياسي في الدولة و المجتمع يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات و يضع كل القرارات في مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى الافلاس و الفشل [7] .

---

[1] صباح ترغني، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] انس مصلح ذياب الطراونة، (2015): **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية دراسة حالة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص25.

[3] محمد قريشي، (2014): **التغير التكنولوجي و أثره على أداء المؤسسة الاقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 49.

[4] انس مصلح ذياب الطراونة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص80

[6] أمارة محمد يحي عاصي،(2010): **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، ص 186

[7] أنس مصلح ذياب الطروانة ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي أحد المواضيع لتي تشغل بال المسيرين و الباحثين على حد السواء ، نظرا لأهميته البالغة و متزايدة في لبنوك سواء على المستوى الكلي و على المستوى الجزئي ، نظر في مساهمته في توجيه و مراقبة نشاطها و بالتالي فهي تمكن البنك من معرفة واقع الأداء الذي يمارسه و مختلف الاختلالات التي ممكن أن يتعرض لها و يتم ذلك باستخدام طرق التقييم المختلفة التي تعتبر عامل تصحيحي ، تقييمي و في نفس الوقت توجيهي لذلك هناك من يعتبره جوهر عملية الرقابة .

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى : مفهوم تقييم الأداء المالي و أركانه. أهداف تقييم الأداء المالي و مراحله. المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في لبنوك التجارية و شروطها

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي و أركانه.

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الاهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات و الأبحاث ، و يعتبر احد العناصر الاساسية للعملية الادارية عبر توفير المعلومات و البيانات التي تستخدم في قياس مدى تحقيق أهدافها.

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه "نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة مع أداء مرجعي آخر من أجل قياس فجوة الأداء "[1] ، أو" تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية و الهيكلية أو بالمؤشرات المستنبطة معدلاتها وفق لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجمها" [2]، كما يعتبر أحد المسائل الهامة في وظيفة الإدارة المالية كون أن هذه الوظيفة تبحث عن أي أساس منهجي سليم لتقييم عملية استخدام الموارد المالية بشكل فاعل و بأعلى كفاءة[3] .

كما عرف أيضا تقييم الأداء المالي على أنه " يعني تقديم حكم على قيمة ،على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة للمؤسسة و ذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة "، أي يعتبر تقييم الأداء المالي قياسا للنتائج المحققة و المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا[4] .

كذلك عرفه آخرون بأنه" وسيلة لتحقيق و التأكد من أن العمليات الإنتاجية التي تم إنجازها في نهاية فترة زمنية معينة هي مطابقة للأعمال التي يراد انجازها وفق الخطط و البرامج المحددة و التعليمات الصادرة و المعتمدة

---

(1) عائشة يوسف الشميلي، (2017): برنامج تحسين الأداء، (الطبعة الأولى)، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ص 25 .

(2) نصر حمود مزنان فهد، (2009): أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، (الطبعة الاولى)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 27.

(3) أسيل هادي محمود، (2015): تأثير رضا الزبائن في الأداء المالي للمصارف، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، بغداد، (العدد 24)، جامعة ص 322.

(4) السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

بغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات مع تحليل أسبابها بغية تقديم اقتراحات علمية لمعالجتها في المستقبل ، فهو بذلك نظام متكامل يعمل على مقرنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من المعايير المستهدفة" [1] .

عرف أيضا على أنه"تقييم أنشطة الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية مدة معينة ، و تتضمن عملية تقييم الأداء العلاقة بين الأهداف الموضوعة و مدى تحقيقها بين كيفية استخدام الموارد الاقتصادية "[2] ،يعمل التحليل المالي بما يمتلكه من أساليب و اجراءات على تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية و المالية ، إذ يساعد على تقييم الربحية و قدرتها على إدارة مواردها و موجوداتها و مدى توازنها المالي و درجة السيولة لديها بالإضافة إلى خدمة المستفيدين من التحليل كالإدارة و المستثمرين و الجهات الرسمية و الحكومية و المقرضين[3]

كذلك تقييم الأداء المالي هو" قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على مستوى الكفاءة" [4] .

يعرف أيضا بأنه : "تشخيص لنقاط القوة و الضعف بحيث يساهم في بناء و صياغة مخطط قرارات إدارة أصول و خصوم البنك [5] ،و الوسائل اللازمة و الجهود المبذولة لقيام البنك بدوره و تنفيذ وظائفه بهدف تغطية احتياجات المتعاملين معها ، كما نستطيع القول بانه ترشيد لموارد البنك باستخدام وسائل و جهود بهدف الحصول على مخرجات أو تحقيق الأهداف المطلوبة "[6] .

الفرع الثاني :أهمية تقييم الأداء المالي.

تحظى عناية تقييم الأداء لمالي في البنوك التجارية أهمية بارزة و كبيرة و في جوانب و مستويات عدة و مختلفة يمكن ابرازها في ما يلي :

- ✓ اقتراح نماذج إعداد و متابعة و تقييم الخطة الاستراتيجية ،و متابعة تقييم الأداء وفق معايير و مؤشرات الأداء المطلوب[7].

---

[1] رجاء رشيد عبد الستار و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2] بلال محمد داود، نور ساطع أمين، (2020): تقييم مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية، **مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 48)، المجلد 12، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، ص 248.

[3] سنان رحيم جاسم، (2018): تقييم الأداء المالي لكلية الادارة و الاقتصاد في جامعة الانبار و أثر النزوح على مساهمتها في تطوير المؤسسات، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية**، ، (العدد 23)، المجلد 10، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الانبار ص392.

[4] دادن عبد الغاني، (2006): قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الباحث**، (العدد 4)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، ص 41.

[5] محمد جموعي قريشي، (2004): تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية، **مجلة الباحث**، (العدد 3)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 90.

[6] عبادي محمد، سليم حمودة، (2009): استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، **الملتقى الدولي حول: أداء و فعالية المنظمات في ظل التنمية المستدامة**، المنعقد يومي: 10 و11 نوفمبر 2009 ، **جامعة محمد بوضياف**، المسيلة، ص 4.

[7] فائق جواد كاظم، مرجع سبق ذكره، ص .197

- ✓ يبين تقييم الأداء المالي في البنوك قدرته على تنفيذ ما هو مخطط له من أهداف و من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها و الكشف عن الانحرافات و اقتراح المعالجة اللازمة لها مما يعزز أداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل.
- ✓ يساعد كذلك تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الافضل أو نحو الأسوء ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى .
- ✓ يظهر كذلك تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها و من ثم تحديد الأولويات و حالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك [1].
- ✓ تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك .
- ✓ يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك و تحديد دوره في الاقتصاد الوطني و آليات تعزيزها [2]
- ✓ يوفر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية و الكفاءة .
- ✓ يساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الوحدات الاقتصادية بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة ، يؤدي كذلك إلى الكشف عن الانحرافات المختلفة حيث يقضي إلى بيان الانحرافات الكمية و النوعية و القيمة و الزمنية و الفنية التي يمكن أن تحدث في مجال تنفيذ العلمي للمشروعات الاستثمارية [3].
- ✓ يعمل تقييم الأداء المالي كذلك على تعزيز المصداقية و ثقة الجمهور من خلال التقارير المقدمة [4].
- ✓ تحقيق التنسيق بين كافة أوجه نشاطات الشركة و كافة الادارات و المستويات و توضيح سير العمليات و تذليل الصعاب التي تتعرض لها[5] .
- ✓ يستهدف تقييم الأداء المالي التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثل في الإنتاج التسويق التمويل ،لتحقيق الوفورات الاقتصادية و تجنب الهدر و الضياع الاقتصادي و الإسراف المالي .

---

[1] نصر محمد مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص 28- 29.

[2] زاهر صبحي بشناق،(2011): **تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة البنوك الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستر غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ص 21.

[3] عائشة عبد الكريم عبد الستار،(2018): تقييم الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة و الاقتصاد**، (العدد 23)، المجلد 10، الجامعة العراقية، ص ص 458 - 459 .

[4] فائق جواد كاظم،(2014)، دور رأس المال الفكري في تعزيز الأداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 78)، المجلد 20، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، ص 192

[5] زينة جهاد جاسم الأسدي، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية للسنوات(2014-2016)، وزارة النفط، شركة توزيع المنتوجات المنتوجات النفطية، **مجلة الجامعة العراقية** ، (العدد 44)، المجلد 1، ، العراق، ص 359.

- ✓ ترشيد الانفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لموارده المالية المتاحة و معرفة إذا ما كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع و مدى جموح البنك لتحقيق ما هو أعلى من خلال الاستغلال الافضل و الأمثل للموارد المتاحة[1].

- و يستمد تقييم الأداء لمالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمنظومة المصرفية من خلال ما يلي[2] :

- ✓ يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة سواء كنت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات.
- ✓ المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمنظومة المصرفية و الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين لقيمة و المساهمة في تدنية التكاليف.
- ✓ تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات و الاستراتيجيات.

الفرع الثالث : أركان تقييم الأداء المالي.

ترتكز عملية تقييم الأداء المالي على الأركان الأساسية التالية[3] :

- ✓ **و جود أهداف محددة مسبقا** :من المؤكد ان عملية تقييم الأداء لا توجد الا في وجود اهداف محددة مسبقا ،و قد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حكم ،فاللوائح المالية و قرار ربط الموازنة و ما تتضمنه من قواعد و ضوابط و كذلك التكاليف النمطية و معدلات الأداء المعيارية ، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.
- ✓ **قياس الأداء الفعلي** : يتم القياس أو التقدير الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية و الاساليب الاحصائية من بيانات و معلومات ،و يجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال ، مع استعمال الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا ، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير ،و اتخاذ القرارات الخاصة بها .
- ✓ **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير** : يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية ام سلبية، و لتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية ، و جعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها ،و يجب ان تركز الرقابة على الانحرافات الهامة و ان وجود

---

(1) نادية سعودي، (2018): **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص24.

(2) رقايقية فاطمة الزهراء، خضراوي آية، صيد خولة، (مارس 2020): متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية و تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج cerafte دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، **مجلة البحوث و الدراسات التجارية**، جامعة سوق أهراس، (العدد 1)، المجلد 4، ص 52.

(3) العديد من المراجع :

- محمد سويلم، (1998): ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية مدخل مقارن، (بدون طبعة)، مكتبة الاشعاع الفنية، دار النهضة المصرية، جامعة منصورة، مصر، ص ص 477- 479.

-مصطفى الكاظمي نجف أبادي، ثائر عبد الامير الهادلي، (2019): أثر التخطيط الاستراتيجي في تقويم الأداء المالي للمصارف الاسلامية، **مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم**، ، (العدد 45)، جامعة بغداد، ص 196.

صفوف مدربة على المحاسبة و الاحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات و تسهيل المقارنة بين النتائج المحققة و الأهداف الموضوعة.

- ✓ **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات**: إن اتخاذ قرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات و المعلومات المتاحة عن الأهداف المحدد مسبقا و قياس الأداء الفعلي و مقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط لذلك فان تحليل الانحراف و بيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف و اتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب ،و محددا بوضوح التصحيح لمطلوب مع الأخذ بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بالقرار.

و بذلك يمكننا القول أن عملية تقييم الأداء المالي تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الادارية للأهداف الموضوعية لها كما أنه بواسطتها تتوفر لدى الأجهزة المختصة المعلومات و البيانات اللازمة لتخطيط الجيد مستقبلا.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك و مراحله.

من الجدير بالذكر بأن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية لها أهداف متنوعة تشمل كافة جوانبها، سنتناول في هذا المطلب أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و مراحله وهي كالآتي:

الفرع الأول : أهداف تقييم الأداء المالي.

يوجد العديد من الأهداف لتقييم الأداء المالي نذكر أهمها :

- ✓ الكشف عن الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها و ذلك بهدف الوصول للحلول الازمة و تصحيحها [1].
- ✓ توفير البيانات و المعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و المالية إلى الاجهزة الرقبية مما يسهل عملها و يمكنه من اجراء المتبعة الشاملة المستمرة لنشاط الخزينة لضمان تحقيق الأداء الافضل[2].
- ✓ تهدف كذلك عملية تقييم الأداء المالي إلى تقييم تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية و العمل على معالجتها ، و التمكن من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داحل البنك لتحديد المجالات التي يجب ان تجرى فيها التغيرات ، ربط جميع الاجهزة الادارية بمختلف مستوياتها بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الأداء و بالتالي اتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية و موضوعية توفرها عملية تقييم الأداء.
- ✓ تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الامكانيات المتاحة ، حيث تشكل نتائج التقييم قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسة و الخطط العلمية البعيدة عن لمزاجية

---

[1] عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] منير شاكر محمد، (2005): التحليل المالي مدخل صناعات القرارات ، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر، عمان، ص 52.

و التقديرات الواقعية[1].

- ✓ ابراز مدى سلامة السياسات و الاستراتيجيات المتبعة خلل السنة المالية و كذلك إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول [2].
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدة أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة [3].
- ✓ الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة و بين كفاءة استخدامها من قبل البنك و كيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة من خلال مقارنة ما هو متحقق و ما تم التخطيط له مسبقا[4] .

الفرع الثاني : مراحل تقييم الأداء المالي.

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك مراحل عدة متعاقبة يمكن استعراضها في خمسة مراحل كما يلي :

1. **جمع المعلومات و البيانات الإحصائية لعملية التقييم :** تمثل هذه المرحلة و الخطوة الأولى في جمع كافة المعلومات و البيانات الضرورية المتعلقة بالبنك موضوع التقييم من خلال مقابلات مع الإدارة العليا و الإدارة التنفيذية للبنك بالإضافة إلى الزيارات الميدانية [5] ، كما تجدر الإشارة إلى توفر المصادر المتمثلة في الوثائق المالية و المحاسبية و غير ذلك من الاحصاءات التي تنبثق من مجريات التنفيذ الفعال و التي تشمل بيانات التكاليف تتحصل عليها أثناء و بعد فترة الاستغلال حيث أنها تحدد الربح عن الخسارة ، و تعد المعلومات مورد من الموارد الأساسية في عملية تقييم الأداء بمختلف مستوياته و أنواعه فالمعلومات شيء أساسي في تقييم و لكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب الحصول عليها بالجودة العالية و في الأوقات المناسبة ، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء فهي تعد من الوسائل التي تلجا اليها البنوك لتحسين أدائها الاقتصادي و الحصول على مزايا تنافسية و تحقيق الأهداف المرجوة

إن عملية تقييم الأداء لمالي تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن ارجاعها إلى ثلاثة مصادر هي [6]:

- ✓ الملاحظة الشخصية.
- ✓ التقرير أو البيان الشفوي.

---

[1] السعيد بلوم، (بدون سنة نشر): **أساليب الرقابة و دورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 76.

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي، (2005): نظم تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، **مجلة الرشيد المصرفي**، (العدد 5)، ص 14.

[3] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[4] صدام محمد محمود، علي ابراهيم حسن، وآخرون، (2013): الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية و بطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي المصرفي، **مجلة تنمية الرافدين**، ، (العدد 113)، المجلد 35، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، ص 44.

[5] عامر حاج دحو، (2018): **تدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية و دوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم اقتصادية و العلوم التجارية، جامعة احمد دراية، أدرار، ص 160.

[6] عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- ✓ التقارير الكتابية.

2. **قياس الأداء الفعلي** : هي المرحلة الثانية في عملية التقييم يقصد بقياس الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المتاحة و هذا بمقارنة الارقام الفعلية ببعضها البعض [1] ،لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث و قياس درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الانتاجية و هذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات المالية الفعلية للسنة المالية المعنية تطوراتها عبر الفترات المحددة خلال السنة.[2] وعلى ضوء ما تكشفه المعايير و النسب المالية التحليلية المعتمدة في البنك و مقارنتها مع المؤشرات و الارقام المخطط لها نجد أنها تمر عبر المراحل الموالية:

- ✓ **مرحلة استخدام المؤشرات الاحصائية** : تتم عملية تقييم باستخدام المؤشرات الاحصائية و النسب بالاعتماد على أداء البيانات المتاحة لمختلف النشاطات و العمليات التي تشمل عليها البنوك.[3]
- ✓ **مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المخطط له** :تتم في هذه المرحلة التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخطط لها و ذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء الواردة في المخطط و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية و هذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن ان تكون شهرية أو فصلية أو سنوية و ربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاث إلى خمسة سنوات ، و هذا بهدف اظهار مدى التطور في الأداء الفعلي للأنشطة[4] .
- ✓ **دراسة الانحرافات و إصدار الحكم** : وهي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك التجاري و توفير الشروط اللازمة و المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب و الاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل[5]، و الهدف منها هو معرفة الفروق بين الأداء الفعلي و الأداء المتوقع و معرفة الأسباب الأسباب التي ادت إلى حدوث الانحرافات و تحليلها ،كما يتم في هذه المرحلة معالجة هذه الانحرافات والتنبؤ بها في الفترات القادمة هذا ما يسمى بالتغذية العكسية [6] .

المطلب الثالث :المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في لبنوك التجارية و شروطها.

سنتناول في هذا المطلب المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحديد مصادر البيانات و المعلومات و الاحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الأداء المالي و شروطه وهي كما يلي :

---

(1) جاب الله الشريف، (2009): **دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن سوق اهراس**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 112.

(2) أبو بكر خوالد، آمال عبدي، (2012): تطبيق الحوكمة في المؤسسات لمصرفية دراسة حالة الجزائر، **الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد الاداري و المالي**، المنعقد يومي: 6 و 7 ماي 2012، **جامعة محمد خيضر، بسكرة**، ص 5.

(3) مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(4) نصر محمد مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(5) مرجع نفسه، نفس الصفحة .

(6) محمد عبد الوهاب العزاوي، (2005): نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، **مجلة الرشيد المصرفي**، (العدد 5)، ص 17.

الفرع الأول : المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

يمكن تحديد مصادر البيانات و المعلومات الاحصائية التي يتم الاعتماد عليها في عملية تقييم الأداء المالي كما يلي[1] :

- ✓ **القوائم المالية و المرفقات** : و تتضمن مجموعة من المعلومات متكاملة تضم قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و الكشوفات التحليلية المساعدة لها.
- ✓ **المؤشرات التاريخية للقوائم المالية** و التي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة و التحليل و عقد المقارنات.
- ✓ **الموازنة التخطيطية** :و هي البرنامج و الخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة.
- ✓ **التقارير الدورية** : سواء كانت داخلية ام خارجية حيث تشمل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.
- ✓ **الاستبيانات التي تجريها الوحدة الاقتصادية:** لغرض التعريف على جانب أو اكثر من جوانب نشاطها، سواء كانت تجري داخل الوحدة أو خارجها حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء المالي.
- ✓ **الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية:** أو مدراء الاقسام فيها أو أي فريق أخر بهدف الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة و التعرف على المشاكل التي تواجهها و غير ذلك.
- ✓ **البيانات و المعلومات الإحصائية:** عن نشاطات الوحدات الاقتصادية المشابهة.

الفرع الثاني : الشروط اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك.

إن عملية تقييم الأداء المالي لا يمكن ان تتم بدون قاعدة واسعة من المعلومات، و بقدر ما تكون فيه هذه المعلومات ضرورية و لازمة لإنجاز هذه العملية بقدر ما يتعين توفر بعض الشروط و الاعتبارات في هذه المعلومات و التي يجب مراعاتها و تتمثل هذه الشروط في [2]:

- ✓ الدقة و الوضوح بحيث تعبر عن المعلومات تعبيرا صحيحا وواقعيا و موضوعيا؛
- ✓ أن تكون منسجمة مع التعاريف و المفاهيم المعتمدة في تقييم الأداء المالي في البنوك؛
- ✓ أن يكون توقيتها الزمني منسجما مع توقيت اجراء عملية التقييم؛
- ✓ أن تأخذ كافة التأثيرات الداخلية و الخارجية التي يتعرض لها النشاط المالي لبنك؛
- ✓ أن يكون تبويب البيانات و طريقة عرضها ملائما لحاجات التقييم المالي ، و أغراضه واضحة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات؛
- ✓ أن تتسم بالشمولية أي انها تغطي كافة جوانب النشاط المالي و كافة متطلبات عملية تقييم الأداء المالي.

---

[1] زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24 .

[2] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

المبحث الثالث : خطوات و مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و مؤشراته.

تتم عملية تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الادارات المختلفة و مراكز المسؤولية للأهداف المرسومة ، و الوقوف على الانحرافات و تحديد أسبابها و آليات التصحيح المناسبة و تشمل عمليات تقييم الأداء في البنوك مجالات عدة و خطوات يجب اتباعها ،أما بالنسبة للمؤشرات فهي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

سنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات تقييم الأداء المالي للبنوك، إضافة إلى مجالات وأهم المؤشرات المعتمدة في تقييمه تقييمه.

المطلب الأول : خطوات تقييم الأداء المالي للبنوك.

عملية تقييم الأداء المالي تؤدي إلى الكشف عن أسباب الانحرافات إن وجدت إضافة إلى محاولة دعم نقاط القوة والتقليل والقضاء على نقاط الضعف، امطلاقا من هذا ذلك تم تلخيص أهم الخطوات المعتمدة والواجب اتباعها لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الآتي :

- ✓ **جمع البيانات و المعلومات الاحصائية** :حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات و البيانات و التقارير اللازمة لحساب النسب و المعايير لمطلوبة خلال فترة معينة [1].
- ✓ **تحديد المعايير و الأهداف المرغوب تحقيقها** :و يمثل المعيار أداة قياس ذات مواصفات محددة ينطوي على التنفيذ و يتعلق بالمستقبل كما انه يمثل الهدف الذي يرجو تحقيقه و يتطلب الأمر أن يتم اختيار المعايير اللازمة لقياس الأداء في ضوء الفهم الواضح و الادراك السليم لأهداف الوحدة محل التقييم و ظروفها ووظائفها و تنظيمها الاداري و علاقاتها مع الوحدات الأخرى [2].
- ✓ **الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل** : و من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء البنك خلال فترة زمنية معينة [3].
- ✓ **اختيار الادوات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي و استعمالها لقياس الأداء المالي:** احتساب مقاييس و ادوات مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية السيولة و الرفع لمالي و النشاط ،و تتم بإعداد و اختيار الادوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم [4] .
- ✓ **قياس الأداء الفعلي و مقارنته بالأداء المخطط** [5].

---

[1] مجيد الكرخي، المرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] عائشة عبد الكريم عبد الستار، مرجع سبق ذكره، ص 459.

[3] فائزة عبد الكريم محمد،(2013): تقويم الأداء المالي في شركة تامين عراقية، **مجلة دراسات محاسبية و المالية**، (العدد 22)، المجلد 8، جامعة بغداد،ص 296.

[4] حيدر عباس عبد، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[5] لعراف زهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل قيد السيولة، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 347.

- ✓ **اجراء عملية تقييم** :و ذلك باستخدام النسب و المعايير و المؤشرات الملائمة كنسب الربحية ، السيولة ، النشاط ،و الرفع المالي و التوزيعات ...الخ ، و تتم بإعداد و اختيار الادوات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي [1].
- ✓ **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم** :وضع التوصيات الملائمة معتمدين على نتائج عملية تقويم من خلال النسب ، بعد معرفة أسباب و آثاره و معالجته.
- ✓ **تحديد الانحرافات و المسؤوليات** :بعد القيام بعملية تحديد القيم و حصرها يبقى معرفة القيم التي لا تتوافق و المعايير الموضوعة و تحديد حجم انحرافها عن المعيار و تحديد المسؤول عن وقوع هذه الانحرافات[2].

و يمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي وفق المخطط التالي :

الشكل رقم (6): خطوات تقييم الأداء المالي للبنوك.

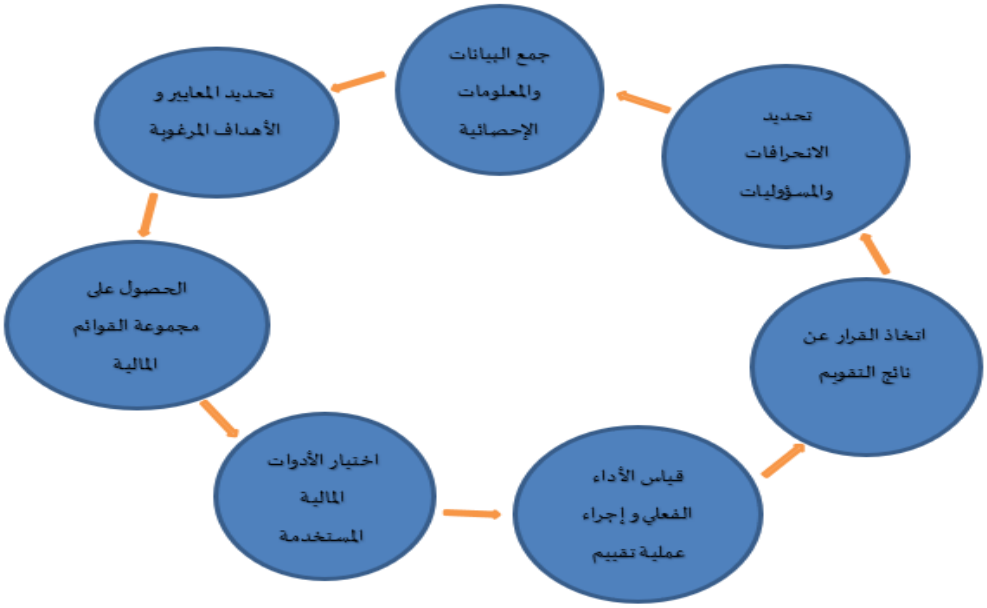

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني : مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تمثل عمليات تقييم الأداء المالي للبنوك السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الادارات المختلفة و مراكز المسؤولية للأهداف المرسومة و الوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها و آليات التصحيح المناسب و الحيلولة دون وقوعها مستقبلا ،و تشمل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية المجالات التالية[3] :

أولا : تقييم أداء البنك كوسيط مالي.

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] أمارة محمد يحي عاصي، (2010): **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة حلب، ص ص183- 184.

و يشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك و كفاءته في تحقيق الأهداف من خلال تجميع الموارد و استخداماتها أي أنه يتضمن :

- ✓ تقييم كفاءة المصرف في تجميع الأموال :و يتم تقييم كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير التالية :
- ✓ مدى قيامه بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم.
- ✓ مدلى مساهمة المصرف في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد ، و تجميه مدخرات الأفراد.
- ✓ مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الادخاري و جدب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين و على مدى الانتظام في الادخار.
- ✓ تقييم كفاءة المصرف في استخدام الاموال :و يتم الحكم على كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير التالية:
  - مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات و توظيف الأموال في البنك.
  - للمحافظة على السيولة و سلامة المركز المالي.
  - تحقيق أكبر عائد ممكن وتخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

ثانيا : تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية.

و يتناول التقييم في هذا المجال نشاط البنك كنشاط انتاجي يحقق عائد من خلال العمليات و الانشطة التي يمارسها فالتقييم في هذا المجال يضم المعايير التالية :

- ✓ مدى كفاءة البنك في تأدية انشطته المتعلقة بمكونات العملة الانتاجية في البنك و الإيرادات و العمولات.
- ✓ مدى كفاءة البنك في استخدام مدخلاته و يشمل هذا الجانب نسبة المخرجات لمختلف أنواع المدخلات .
- ✓ معدلات الاستثمار المباشر و الاستثمار في المشروعات الانتاجية .
- ✓ مدى مساهمة البنك في توليد المدخرات.

ثالثا : تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين و مراجعة الأعمال.

إن طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين ، لذا تعتبر الرقابة خط دفاع أساسيا تستخدمه إدارة البنك في توجيه لعاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسة المصرفية التي تتبناها ، لذا تلجأ الإدارة إلى اتباع العديد من الاجراءات الوقائية دون وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير ، و تعمل على استخدام سياسة فعالة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار و التعيين و استخدام انظمة تدريبية خاصة تنمي قدرة العاملين في المجالات البنكية كافة ، كما تقوم أيضا بإعداد كتيبات تتضمن خطوات العمل لمختلف العمليات حيث يكون فيها وصفا للإجراءات التي تتبع في كل عملية من عمليات البنك لتكون بذلك معايير للمراجعة الداخلية في البنك ،و من ثم تصبح أدوات لتقييم أداء العاملين و عمليات مراجعة أعمال في البنك.

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة و ملائمة المؤشرات المالية و قابليتها على قياس الأداء بشكل سليم ، و من المعلوم ان هناك عدد كبير من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للبنوك و من اهمها ما يلي :

الفرع الأول : مؤشرات الربحية.

يعتبر مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة للحكم على القدرة التنافسية للبنوك، أدائها و كفاءتها المالية، وقد استخدم هذا المؤشر من قبل العديد من الباحثين والدارسين لهذا المجال، وتركزت معظم الدراسات التي تطرقت إلى مؤشر ربحية البنوك على استخدام أساليب التحليل المالي وتحديدا النسب المالية.

ويقصد بالتحليل المالي (Analyse Financiere) " مجموع الأساليب والأدوات المستخدمة لإعطاء حكم على أداء مؤسسة (بنك) أو مجموعة مؤسسات (قطاع بنكي) انطلاقا من قوائمهم المالية والمحاسبية، كما تستخدم لإعطاء توقعات لاتخاذ قرارات إستراتيجية "[1].

كما يعرف أيضا على أنه "مجموع الأساليب والطرق الإحصائية والراضية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات المالية و الكشوفات المحاسبية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون علية الوضعية المالية في المستقبل المنظور، والتحليل المالي هو نظام لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات".[2]

أما النسب المالية والتي تعتبر من أكثر الأساليب المستخدمة في التحليل المالي شيوعا، وذلك كونها توفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة أو البنك في العديد من المجالات، كالربحية، السيولة، الكفاءة في إدارة الأصول...الخ،[3] فتعرف على أنها " علاقة تربط بين حسابين (بندين) أو أكثر من حسابات (بنود)القوائم المالية، وقد تكون هذه الحسابات موجودة على نفس القائمة المالية، أو قد يتواجد كل منها في قائمة مالية تختلف عن الأخرى.[4] وتكون هذه النسب ذات مغزى إذا ما قارنا المعلومات التي تزودنا بها مع معلومات مفيدة أخرى ذات صلة سواءًا في الحاضر أو الماضي، سواء تعلقت بنفس البنك أو ببنوك أخرى لنفس القطاع.

إن النسب المالية على الرغم من كونها مهمة جدا في التحليل المالي، الا أنها إن لم تجد التفسير الدقيق والمناسب والرشيد فلن تكون ذات معنى أو نفع، ولن تقود إلى النتائج المرجوة، وتوجد العديد من النسب المالية التي يستخدمها المحللون الماليون ومعظم هذه النسب تصنف إلى نسب نشاط، نسب سيولة، نسب الدين، نسب ربحية.(5)

---

[1] Nacer-Eddine Sadi, (2009): Analyse Financière D'Entreprise -Méthodes Et Outils D'Analyse -, L'Harmattan Paris, p 14.

[2] شعيب شنوف، (2012):التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي IFRS، (الطبعة الأولى)، دار زهران للنشر والتوزيع: المملكة الأردنية الهاشمية، ص 10.

[3] محمد مطر، (2006): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية -، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 31.

[4] محمد مطر، المرجع نفسه، ص 32.

[5] Majed Abdel Majid Kabajeh, Said Mukhled Ahmed AL Nu'aimat, Firas Naim Dahmash, (2012): The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices, International Journal of Humanities and Social Science (No=11), Vol 2, USA, PP 115-116.

ويقصد بالربحية صافي محصلة نتائج مجموعة كبيرة من السياسات والقرارات المالية وغير المالية(1)، لذلك فان نسب الربحية تعطي إجابات نهائية لمدى كفاءة أداء البنك المالي و قدرته التنافسية، بالإضافة إلى أنها تعتبر مؤشرا للنجاح والنمو والسيطرة(2)، كما أنها تستخدم كمؤشر جيد لاتخاذ التدابير والقرارات الاستثمارية الملائمة.

وتقاس الربحية عموما من خلال العديد من المؤشرات و النسب المالية نذكر منها :

- ✓ **نسبة هامش الربح** : يقيس هامش الربح قدرة البنك على تحقيق الارباح الصافية كما يعبر عن مقدرته على السيطرة و التحكم في مصاريفه المختلفة، حيث كلما ارتفع معدل الهامش كلما كان ذلك مؤشرا على مقدرة البنك على تقليص المصاريف لأن هامش الربح هو الفرق بين إيرادات و مصاريف البنك و زيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد ارباح أو هامش ربح للبنك و العكس في انخفاض [3].

نسبة هامش الربح= هامش الربح ÷ إجمالي الموجودات

أو: **هامش الربح = الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة**

- ✓ **مضاعف الملكية أو الرفع المالي : يسمى كذلك القيمة المضافة الاقتصادية EVA**

هو مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي اذ يرتبط بتعظيم الثروة على مدى الوقت[4] ، يقوم مضاعف الملكية بمقارنة اصول البنك بأمواله الخاصة حيث تشير القيمة الاكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة [5] ، يتم حسابها من خلال العلاقة التالية[6] :

- ✓ **الطريقة الأولى** : القيمة المضافة الاقتصادية = (صافي الارباح الناتجة عن عملية التشغيل بعد الضريبة - تكلفة راس المال) × راس المال المستثمر.
- ✓ **الطريقة الثانية :** القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على راس المال المستثمر- معدل تكلفة راس المال) ×رأس المال المستثمر.
- ✓ **معدل العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية:**

إن كلمة العائد **(Return)** يقصد منها مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، وهو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، والعائد يكون على شكل عوائد فعلية أو عوائد متوقعة لا

---

(1) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، (2015): تقييم كفاءة الشركات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الصناعية، (بدون طبعة)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، ص 23.

(2) Majed Abdel Majid Kabajeh, Said Mukhled Ahmed AL Nu'aimat, Firas Naim Dahmash, Op Cit, p 116.

(3) اليمين سعادة، (2009): **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس و المراقبة بسطيف**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج للخضر، باتنة، ص 75.

(4) فيحاء عبد الله يعقوب و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(5) عمار بن مالك، (2011): **المنهج الحديث لتحليل المالي الاساسي في تقييم الأداء دراسة حالة الاسمنت السعودية خلال الفترة 2006- 2010**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص 96 .

(6) هواري سويسي، (2010): دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، **مجلة الباحث**،(العدد 7)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 61.

تتصف بدرجة التأكد الكامل أو عوائد مطلوبة يرغب المستثمر بتحقيقها مستقبلاً ، وينجم عن كل استثمار عائد وقد يكون هذا العائد إيجابي أو سلبي، ويتكون العائد كما أسلفنا من:

- **العائد على الأصول (Return On Assets ROA) وتسمى أيضاً(Return On Investment ROI):** وهو العلاقة بين صافي الربح وحجم الأصول، أي مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح .

وبذلك فإنه يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية وليس الأنشطة التمويلية. وتم قياس هذه النسبة في هذه الدراسة كما يلي[1]:

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً على نسبة قوة الأصول المستثمرة في الشركة في تحقيق إيرادات، أو يمكن القول أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من كل مصادر التمويل الخارجية والداخلية لذا هي نسبة لقياس ربحية الشركة بشكل عام كما أن هذه النسبة تقيس ربحية المشروع إلى إجمالي الاستثمارات في المشروع التي وضعت على شكل أصول، وتقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمشروع مهما كان مصدرها، فتهدف هذه النسبة إلى بيان العلاقة بين الأرباح التي يحققها المشروع وبين الأموال المستثمرة فيه سواء أكانت هذه الأموال مقترضة أو مملوكة بشكل دائم أو مؤقت.

- **العائد على حقوق الملكية أو ما يعرف بالعائد على الأموال الخاصة أو حقوق المساهمين (Return On Equity ROE):** تقيس هذه النسبة العلاقة بين الأرباح والأموال الخاصة، أي أنها تعبر عن نسبة العائد الذي يتحقق لمساهمي البنك، وبتعبير آخر مدى قدرة الدينار المستثمر من جانب أصحاب البنك على تحقيق أرباح[2]، وقد وضع نموذج هذا العائد من قبل دافيد كول سنة 1971[3]، ويعطينا حساب هذا المعدل معلومات حول قدرة البنك على تحقيق أرباح للمساهمين، وهو ما جعل من بعض الباحثين تسميتها بالمردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسبة أو هذا المعدل من أهم نسب الربحية المستخدمة في التحليل المالي كونها تمكن الملك من تقرير فيما إذا كانوا يودون الاستمرار في النشاط أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى ذات عائد مناسب[4]، وتحسب انطلاقا من العلاقة الآتية:

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

---

[1] Joshua Pearl,Joshua Rosenbaum, (2013): Investment Banking: Valuation, Leveraged Buyouts, and Mergers and Acquisitions, Second Edition, John Wiley and Sons Inc, p 39.

[2] هشام جبر، (2008): إدارة المصارف، (بدون طبعة)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ص 317.

[3] طارق عبد العال حماد، (2003): تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، (بدون طبعة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 77.

[4] شعيب شنوف، المرجع سبق ذكره، ص 211.

إن المغزى من حساب هذه النسبة هو فكرة أن الفضل في تحقيق الأرباح يعود إلى الاحتياطات والأرباح غير الموزعة بالإضافة إلى رأس المال، هذا الأخير الذي لا يتغير إلا بعد فترة منية طويلة لأنه يتسم عادة بالثبات، في حين تتسم الاحتياطات والأرباح غير الموزعة بعدم الثبات أو الاستقرار فهي تتغير باستمرار من سنة مالية إلى أخرى.

- ✓ **معدل العائد على إجمالي الإيرادات** : تبين هذه النسبة صافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات و زيادتها يعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر بالنسبة لإجمالي الإيرادات و يتم حسابها حسب العلاقة التالية[1] :

معدل العائد على إجمالي الإيرادات = صافي الارباح بعد الضرائب÷ إجمالي الإيرادات

- ✓ **معدل العائد على إجمالي الموجودات :**مقياس أساسي لأداء البنك اذ تشيرو هذه النسبة إلى فعالية الموجودات في توليد الأرباح، فهو يدل على قدرة و كفاءة و إدارة البنك في استغلال الموجودات و توليد الأرباح، و يتناسب العائد طرديا مع الموجودات المستثمرة في القروض و الاستثمارات المصرفية، كلما ارتفع المعدل كلما دل على كفاءة و فعالية الأداء المالي البنكي الجيد، و يحسب وفق العلاقة التالية [2] :

معدل العائد على إجمالي الموجودات = صافي الدخل ÷ إجمالي الموجودات

- ✓ **معدل العائد على الودائع** : يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الارباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها و يمثل العائد الصافي على الودائع اذ ان الفوائد على الودائع تم خصمها من صافي الربح و يحسب وفق العلاقة التالية[3] :

معدل العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الودائع

- ✓ **معدل صافي هامش الفائدة** : يعبر عنها بصيغة النسبة المئوية أي نسبة الفرق بين دخل الفائدة و مصاريف الفائدة أي الفرق بين الإيرادات بين الفوائد المقبوضة و تكاليف الفوائد المدفوعة مقسومة على الموجودات المولدة للدخل و تتضمن هذه الاخيرة كل من الاستثمارات و القروض ، و هذه النسبة ترتبط بمخاطر سعر الفائدة اذ يعد مكونا رئيسيا للربح أو الخسارة للبنك نتيجة تاثره بمخاطر تقلبات أسعار الفائدة و تحسب وفق العلاقة التالية[4]:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}}$$

- ✓ **نسبة هامش صافي الدخل :** تحسب وفق العلاقة التالية [5] :

---

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، 61.

[2] عباس كاظم جاسم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] مروج طاهر هذال المرسومي، قياس أثر كفاية راس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، **المجلة العراقية للعلوم الادارية**، (العدد 53)، المجلد 13، ص40.

[4] عباس كاظم الدعمي، مروج طاهر هذال المرسومي، تأثير ادارة المخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة، **مجلة الادارة و الاقتصاد**، (العدد 20)، المجلد 5، ص 82.

[5] بلال محمد داود ، نور ساطع أمين، مرجع سبق ذكره، ص 247.

نسبة هامش صافي الدخل= صافي الدخل ÷ صافي المبيعات

معدل العائد على الموارد: و تقاس هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الموارد المتاحة التي تتمثل في الخصوم و حقوق الملكية و يوضح وفق العلاقة التالية [1] : **(L +E) ÷ (NP +RR)**

حيث أن RR : تمثل معدل العائد على الموارد المتاحة- **NP :** تمثل صافي الربح بعد الضريبة-**E**: تمثل حقوق الملكية- **L** وتمثل الخصوم.

ويعبر هذا المعدل عن نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أم خارجية من صافي الربح المتحقق، و بذلك فانه يبين كفاءة البنك في تحقيق الارباح من الموارد المتاحة له[2]

- ✓ **معدل العائد على الاستثمار** : يعطى العائد على الاستثمار فكرة على أداء السياسات الاستثمارية للبنك و بالتالي فهو اداة للمحفظة الاستثمارية للبنك فيعمل على معرفة مدى ربحية كل جزء من مكونات المحفظة[3]، و يحسب وفق العلاقة التالية[4] :

معدل العائد على الاستثمار= دخل الاستثمارات ÷ مجموع الاستثمارات

أو **معدل العائد على الاستثمار= صافي العائد على الاستثمارات ÷متوسط الاموال المستثمرة** [5]

الفرع الثاني : مؤشر السيولة.

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن واجهة الالتزامات التي يمكن ان تستحق خلال فترة زمنية معينة و من أهم هذه المؤشرات مايلي :

- ✓ **نسبة الرصيد النقدي** : تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزماته المالية المترتبة عليه و الواجبة الدفع في المواعيد المحددة من النقدية المتوفرة في الصندوق و لدى البنك المركزي وأيضا لدى البنوك الاخرى [6] ، عليه ينبغي الافراط في ارتفاع و انخفاض في هذه النسبة لانها اذا ارتفعت سوف ينعكس سلبا على العوائد البنكية و ذلك لعدم استغلال تلك الاموال في استثمارات يمكن أن تدر ربحا على البنك اما انخفاضها فيعرض

---

[1] علي كنعان، محمد حمزه، (بدون سنة نشر): إدارة المصارف، (بدون طبعة)، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص ص 429 - 430

[2] زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز أحمد السهلاوي، (2017): استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية**، (العدد 8)، جامعة الملك فيصل، السعودية، ص 74 .

[4] علي حميد هندي العلي و آخرون، (2017): الركود المالي و تأثيره على الأداء المالي، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 3)، المجلد 14، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 304.

[5] السيد عبد المطلب عبده، (1992): التحليل المالي، (الطبعة الاولى)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص24.

[6] حسين عبد الحسن علي الضرب، (2018): أثر قرار الاستثمار على الأداء المالي، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 4)، 4)، المجلد 15، ص 557.

البنك إلى مشاكل كبيرة، أي ان هناك علاقة طردية بين الرصيد النقدي و السيولة و تقاس وفق المعادلة التالية[1] :

نسبة الرصيد النقدي = (النقد في الصندوق +النقد في البنك المركزي +أرصدة لدى البنوك) ×إجمالي الودائع

- ✓ **نسبة النقدية إلى جمالي الموجودات** : تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة لدى البنك إلى إجمالي الموجودات ، تعني زيادتها أن هناك ارصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك ، و نقص تلك النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ و خطر التمويل و غيرها من اخطار يعبر عنها وفق العلاقة[2]:

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية+ المستحقات على البنك) ÷إجمالي الموجودات

- ✓ **نسبة التداول** : تقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على الوفاء بالتزماته المستحقة خلال السنة المالية ، من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة التزماتها [3] ، تعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى كفاية الأصول المتداولة الأرصدة النقدية و الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل لتغطية مستحقات الدائنين قصيرة الاجل ، و هي نسبة كمية لا تعبر في حدداتها عن نوعية الأصول التي تغطي الخصوم المتدولة ، فإرتفاع نسبة تعني أن البنك يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزماته [4] ، يمكن حسابها حسب العلاقة التالية:

نسبة التداول= الوجودات المتداولة ÷المطلوبات المتداولة[5].

نسبة التداول السريع = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة[6].

- ✓ **نسبة السيولة السريعة** :مؤشر لمعرفة الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها للنقص في قيمتها عند التصفية و تشمل النقدية و الاستثمارات المؤقتة [7] ، تحسب العلاقة التالية[8] :

مؤشر السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة – المخزون) ÷ المطلوبات المتداولة

---

[1] يسرية حبيب الله محمد، (2019): **أثر التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية في السودان** ، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و تكنولوجيا، ص 55.

[2] صالح خالص،(2004): تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، **ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و التحديات**، المنعقد يومي: 14 و 15 ديسمبر سنة 2004، **جامعة الشلف**، ص 390.

[3] محمد عباس محسن، أثر التمويل بالملكية في الأداء المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الموجودة في سوق العراق للأوراق المالية، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، (العدد 53)، المجلد 13، العراق ص 93.

[4] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[5] بلال محمد داود و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[6] عطالله علي الزبون، (2010): استراتيجيات التحليل المالي، (بدون طبعة)، دار المتنبي للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، ص100.

[7] سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز، (2010): **تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في ادارة السيولة النقدية دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، ص 49.

[8] بن مالك عمار، (2011): **المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 40.

- ✓ **نسبة استثمارات المالية قصيرة الأجل :** يشير هذا المقياس إلى نسبة السيولة أو النقدية المطلوبة لمقابلة السحوبات من الودائع و الزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية و تعتبر مثل هذه العلاقة مؤشرا أوليا لقياس مخاطر السيولة و تحسب بالعلاقة[1] :

نسبة استثمارات مالية قصيرة الاجل =استثمارات مالية قصيرة الاجل÷إجمالي لودائع

- ✓ **نسبة السيولة النقدية :** تظهر هذه النسبة مقدار المنشاة النقدية المتاحة في لحظة معنية لتسديد الالتزامات قصيرة الاجل فعهي تهتم بالعناصر النقدية[2] ، تحسب وفق العلاقة [3] :

نسبة السيولة النقدية = الأصول النقدية و شبه النقدية ÷الخصوم المتداولة

- ✓ **نسبة قابلية السداد** : تقيس مدى تحقيق البنك لإلتزاماته و تحسب وفق العلاقة التالية[4] :

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

- ✓ **نسبة السيولة المختصرة :** تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى بيع مخزونها ، و يتم حسابها وفق العلاقة[5] :

السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة -المخزون) ÷ ديون قصيرة الأجل

إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه ،فإن هذا يعني أن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الاجل.

- ✓ **نسبة التدفق النقدي إلى الديون:** تسأوي هذه النسبة حاصل قسمة النقدية المتحققة من العمليات التي يقوم بها البنك على مجموع الديون القصيرة و الطويلة الأجل ،و تعمل على قياس قدرة البنك على خدمة دينه و المقصود بالنقد المتحقق من العمليات هو الربح الصافي و تحسب وفق العلاقة التالية [6] :

نسبة التدفق النقدي إلى الديون = النقد المتحقق من العمليات÷إجمالي الديون القصيرة و طويلة الاجل

- ✓ **نسبة احتياطي القانوني** : تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها من ودائع ،تحتفظ بها في خزينة البنك المركزي في شكل رصيد نقدي دائم يسمى بالاحتياطي النقدي القانوني إذا ارتفع هذا المؤشر يزيد من قدرة البنك على الوفاء بإلتزماته المالية يمكن حسابه وفق العلاقة التالية[7] :

مؤشرات الاحتياطي النقدي القانوني =الرصيد النقدي لدى البنك المركزي÷الودائع و ما في حكمها

---

[1] اشتعال طه فضل المولى محمد، (2017): **تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية و دورها في التنبؤ بالفشل المالي و الحد من مخاطره بالخرطوم**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا للبحث العلمي، جامع السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص 89.

[2] منير شاكر محمدو اخرون، (2000): التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، (الطبعة الاولى)، مطبعة الطليعة، عمان، ص 74.

[3] خالد توفيق الشمري، (2010): التحليل المالي و الاقتصادي، (الطبعة الاولى)، دار وائل للنشر، الأردن، عما ن، ص 23.

[4] مرجع نفسه، نفس الصفحة،

[5] هشام أحمد حسو، (1992): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و المحاسبي، (بدون طبعة)، مكتبة عين شمس، ص .39

[6] مداني صديقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 115- 116.

[7] لعرافة زهية، فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص 355.

يتضح للباحث بأن مؤشرات الاحتياطي القانوني يقيس مقدرة السيولة المحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي لمعرفة حجم سيولته القانونية [1].

الفرع الثالث : مؤشرات رأس المال.

تحرص البنوك على أن تتوفر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات و التجهيزات و غيرها و كذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح و لقياس هذه النسية هناك العديد من المؤشرات ، حيث تشيرو هذه المؤشرات إلى مدى كفاية راس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها و مدى تأثيرها على أموال المودعين و الدائنين[2] نذكر منها :

- ✓ **نسبة خطر السيولة** : تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على خفض التزاماته أو تمويل الزيادة في الأصول الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية ، خاصة في حالة صعوبة تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة تحسب وفق العلاقة التالية[3]:

نسبة خطر السيولة = الودائع الأساسية ÷إجمالي الأصول

- ✓ **نسبة مخاطر سعر الفائدة** : إن مصدر الربح بالنسبة للبنوك في الأغلب يكون هامش الفائدة فإن أي تغير في أسعار الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المدفوعة و المقبوضة و هذا يؤثر على هامش الفائدة [4] ،تحسب وفق العلاقة[5]:

نسبة مخاطر سعر الفائدة = الأصول و الخصوم الحساسة للفائدة ÷ إجمالي الأصول

- ✓ **نسبة خطر الائتمان** : تحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة خطر الائتمان = القروض المتأخرة÷إجمالي القروض

تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في البنك التجاري ، و زيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الإئتمان و تحليله و متابعته لذلك يفضل ان تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن [6]

- ✓ **نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول** : و تعتبر هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية

---

[1] سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] مهدي عطية موحي الجبوري، (2002): مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة، **مجلة الرافدين**، (دون عدد)، العراق ص 11.

[3] مسعي سمير،(2008): **تسعير القروض المصرفية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 33.

[4] مرجع نفسه، ص 32.

[5] رقايقية فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[6] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

- ✓ في تمويله لأصوله المختلفة ، و يتم حسابها حسب العلاقة التالية[1] :

حقوق الملكية إلى مجموع الأصول = حقوق الملكية÷إجمالي الأصول

- ✓ **مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات :** يبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في لموجودات الثابتة ، يعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلا حسب العلاقة التالية [2] :

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات = حقوق الملكية÷إلى إجمالي الموجودات

الفرع الرابع : مؤشر ات توظيف الأموال.

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجلات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك و سياسة استخدام الأموال و تفسر أداء البنك في استخدام هذه الأموال المتاحة و انتاجية العمال و العائد الذي يحققه البنك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة[3] ،من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك في توظيف الاموال هي :

- ✓ **مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات** : يبين مدى كفاءة البنك في الاستثمار و كلما ارتفع هذا المؤشر ارتفعات معه حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة ، و بذلم فهو من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار و ان يكون هذا المؤشر مرتفع دائما ،لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار دائما نحو الافضل و يحسب وفق العلاقة التالية [4] :

مؤشر إجمالي الإيرادات على إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات

- ✓ **نسبة الإيرادات إلى مجموع الموجودات** : يوضح مدى قدرة و كفاءة البنك في تشغيل موارده المتاحة و الإمكانيات البشرية و المادية الاخرى في أداء الخدمات البنكية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبثير منه في العمولات و

---

[1] صالح خالص، مرجع سبق ذكره، ص 391.

[2] محمد زيدان، (2009): أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك التجارية، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، (العدد 6)، الجزائر، ص 20.

[3] عبد الرحيم وشيبي، جازية بن بوزيان، (2006): تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، **الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية**، يومي: 24 و 25 أفريل 2006، **جامعة بشار**، الجزائر ، ص 3.

[4] ماهر الأمين، لطيف زيود، (2005): تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، **مجلة جامعة الدراسات و البحوث العلمية**، (العدد 4)، سوريا، ص 10.

الفوائد المحققة ، و ارتفاع هذا المعدل دليل على الاستغلال الامثل و الجيد لتلك الموجودات[1] ، تحسب وفق العلاقةالتالية[2]:

نسبة الإيرادات إلى مجموع الموجودات = إجمالي الإيرادات÷إجمالي الموجودات

- ✓ **نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات :** وتحسب وفقا للعلاقة التالية[3] :

نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي التكاليف ÷إجمالي الاستثمارات

- ✓ **معدل توظيف الودائع** : و هي تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع و ذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك و كلما زادت هذه النسبة دل على كفاءة تشغيل الاستثمارات، و تحسب وفق العلاقة[4] :

معدل توظيف الودائع= (الاستثمارات + القروض) ÷مجموع الودائع

- ✓ **معدل توظيف الموارد المتاحة :** يحسب وفق العلاقة التالية[5] :

معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي الاستثمارات ÷ (إجمالي الودائع + حقوق الملكية)

- ✓ **نسبة القروض إلى الودائع** : و تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض ، ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة اليه و تحسب وفق العلاقة[6] :

نسبة القروض إلى الودائع= نسبة القروض إلى الودائع= القروض ÷ إجمالي الودائع

- ✓ **نسبة القروض إلى مجموع الموجودات :** تحسب وفق العلاقة التالية [7] :

نسبة القروض إلى مجموع الموجودات = القروض ÷ مجموع الموجودات

---

[1] سوسن أحمد السعيد، سنان زهير محمد جميل، (2007): تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسبة السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار (2002 - 2004)، **مجلة تنمية الرافدين**، ، (بدون عدد)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق ص 118.

[2] اشتعال طه فضل المولى محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 86

[3] بولحية الطيب، بوجميعة عمر، (2016): تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية ، للفترة (2009-2013)، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، (العدد 14)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 6

[4] زاهر بشناق ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

[5] بولحية الطيب ، بوجميعة عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

[6] يسرية حبيب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 56

[7] حسين عبد الحسن علي الضرب، (2017): **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية** ، (العدد 3) ، المجلد 14 ، ص 278.

الفرع الخامس : مؤشرات النشاط.

و تهدف إلى الحكم على مدى قدرة البنك على استغلال موجوداته المختلفة في ممارسة نشاطه الجاري و المساهمة في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة و تشمل على كل من معدل توظيف الأموال المتاحة نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل إلى الودائع ، نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع [1].

- ✓ **معدل دوران مجموع الأصول :** تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لمعرفة مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول المستخدمة في توليدها ، و يحسب وفق العلاقة التالية [2] :

معدل دوران محموع الأصول =رقم الأعمال ÷ مجموع متوسط الأصول

- ✓ **معدل دوران الأصول الثابتة** : هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول الثابتة [3]، و يحسب وفق العلاقة التالية [4] :

معدل دوران الأصول الثابتة = الإيرادات ÷ الأصول الثابتة

- ✓ **معدل دوران المخزون:** يوفر هذا المعدل معلومات عن مقدار الموارد المطلوبة لاسناد مستوى معين من التشغيل فهو وسيلة للرقابة ، و يوفر نفاذية على المخزون غير المستعمل [5]، يحسب وفق العلاقة[6] :

معدل دوران المخزون= معدل دوران المحزون= المبيعات ÷ المخزون

- ✓ **معدل دوران الدائنين :** يستخدم للحكم على كفاءة إدارة المشروع لسداد التزماته المتداولة و يحسب وفق العلاقة[7]:

معدل دوران الدائنين =المشتريات الصافية ÷(الدائنين +أوراق الدفع)

يجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات[8].

---

[1] صدام محمد محمود و آخرون، (2013): الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية و بطاقة الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للمصارف، **مجلة تنمية الرافدين**، (العدد 113)، المجلد 35، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، ص 32.

[2] زبيدي البشير، سعيدي يحي، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي، **مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية**، (العدد 9)، المجلد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص 96.

[3] فائزة عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 308.

[4] وليد ناجي الحيالي، (2007): التحليل المالي، (بدون طبعة)، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 122.

[5] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[6] خليل ابراهيم عيسى،(2016): تأثير ادارة التكلفة اللوجيستية في الأداء المالي للشركات دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق، كلية شط العرب، جامعة البصرة، ص 87.

[7] وليد ناجي الحيالي، (بدون سنة نشر): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 97.

[8] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 216.

- ✓ **معدل دوران الأصول المتداولة** : يحدد هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، و يحسب وفق العلاقة التالية[1] :

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول المتداولة

أو[2]: **معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷الأصول المتداولة**

- ✓ **معدل دوران مجموع الموجودات**: تلخص هذه النسبة كل نسب النشاط الأخرى و تتأثر بكل منها ،و هي من أشمل مقاييس الكفأية كونها مؤشر لقدرة الموجودات على تحقيق المبيعات، و تحسب وفق العلاقة[3] :

معدل دوران الموجودات =صافي المبيعات ÷ متوسط الموجودات

- ✓ **معدل دوران الموجودات الثابتة** :تستخدم هذه النسبة كمقياس لكفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها الثابتة في تقنين المبيعات و ارتفاع النسبة يدل على استغلال الأصول الثابتة و انخفاضها يدل على الاستثمار في الأصول الثابتة أو تعطيلها و يحسب وفق العلاقة التالية[4] :

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات ÷ صافي لموجودات الثابتة

- ✓ **معدل دوران صافي راس المال العامل :** تحسب وفق العلاقة التالية[5] :

معدل دوران صافي راس المال العامل = صافي المبيعات ÷ صافي رأس المال العامل

ارتفاع نسبة هذا المعدل تدل على كفاءة إدارة صافي راس المال العامل كما يدل انخفاضه على عدم الكفاءة.

- ✓ **معدل دوران العملاء :** تعد الذمم المدينة (العملاء و أوراق القبض) من العناصر التي تتمتع بسيولة كبيرة و تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الحقوق و تحسب وفق العلاقة التالية[6]:

معدل دوران العملاء = المبيعات إلنجلة (العملاء + أوراق القبض) ÷ متوسط رصيد العملاء

حيث : **متوسط رصيد العملاء = (المديونين أول مرة + الميونين آخر مرة)÷ 2**

- ✓ **معدل دوران الموردين** : يستخدم هذا المؤشر للحكم على سرعة البنك في تسديد إلتزماتها قصيرة الأجل و يرتبط ذلك خلال فترة معينة خلال فترة التسديد ، و يجب أن يكون هذا المعدل قريب من معدل دوران الزبائن مع

---

(1) زبيدي البشير، سعيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(2) بانة وليد ناصر، (2012): **تقييم الأداء المالي المصرفي للمصارف السورية الخاصة باستخدام مؤشر cael**، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 23.

(3) توفيق سميح محمد الأغوات، (2015): **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، ص 32.

(4) أفراح حمد النيل الطيب، (2010): **دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص 46 .

(5) مرجع نفسه، نفس الصفحة .

(6) بزقراوي حياة، (2011): **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 34.

الأخذ بعين الاعتبار اختلاف قيمة المبيعات عن قيمة المشتريات و يكون في صالح البنك زيادة معدل دوران العملاء عن معدل دوران الموردين حسب وفق العلاقة التالية[1] :

معدل دوران الموردين =المشتريات السنوية ÷ (الموردين + أوراق الدفع)

✓ **معدل دوران المدينين** : تحسب وفق العلاقة[2] :

معدل دوران المدينين = (صافي المبيعات الاجلة +متوسط رصيد المدينين)=مرة

حيث : متوسط رصيد المدينين : (المدينين أول مرة +المدينين اخر مرة)÷2

[1] زبيدي البشير ، (2016): **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 144.

[2] محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، (2013): التحليل المالي الكشف عن الانحرافات و الاختلاس، (الطبعة الاولى)، دار الصايل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 62.

خلاصة الفصل الثاني :

على ضوء الهزات المالية المتكررة و الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي في البلدان العالم ،ازدادت ضرورة التحكم في المخاطر التي تواجه البنوك التجارية من خلال التقييم المستمر لأدائها و تحديد مدى كفاءتها و فعاليتها و بالتالي منحه فرصة لتصحيح مواطن ضعفها و تعزيز قوتها مما يساهم في تحقيق أداء مالي كفء و فعال .

تناولنا في هذا الفصل الأداء المالي للبنوك، فهو يعد من اكثر المفاهيم شمولا إذ يمثل فشل أو نجاح البنوك لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيري البنك ، لهذا قمنا بالتطرق إلى مفهوم كل من الأداء و الأداء المالي و تقييم الأداء لمالي للبنوك التجارية و كذلك تم التوصل إلى أن مؤشرات تقييم الأداء المالي و النسب على وجه الخصوص من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنوك و قدرتها على مواجهة إلتزماتها المستحقة حاليا و مستقبليا لأنها تمثل أداة من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية في قياس الأداء و النهاية في تقييمه.

الفصل الثالث

تمهيد :

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من أخطر المشاكل التي تهدد إستقرار الجهاز المصرفي ، و تحد من إمكانية البنوك في منح القروض في إطار تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية خاصة مع تفاقم حجمها خلال السنوات الأخيرة ، لهذ ازداد الإهتمام بمعرفة واقع القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية و تأثيرها على الأداء المالي للبنوك.

حرصت الدولة الجزائرية من خلال العديد من التنظيمات و القوانين على حماية النشاط المصرفي ،و ضمان الاستمرارية له ،من خلال إعطاء الإمتياز للبنوك على كل موجودات المقترض المتعثر ، و كذا بإنشاء صناديق ضمان و مخصصات للقروض المتعثرة ، و مؤسسات تتولى مهمة إعادة تمويل البنك في حالة تعثر قروضه المصرفية.

من أجل إثراء الجانب النظري الذي تم من خلاله الوقوف على مختلف المعالم النظرية للقروض المتعثرة و تقييم الأداء المالي للبنوك، تطرقنا إلى الجانب التطبيقي الذي يكون بدوره مكملا للفصول السابقة، أمام استحالة الدراسة الميدانية على كل وكالات بنك الفلاحة و تنمية الريفية التابعة له ، لما يتطلب من جهد ووقت كبير ،لقد اقتصرت هذه الدراسة على الوكالة الجهوية قالمة التابعة له، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع تطور القروض المصرفية المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة، و تأثيرها على الأداء المالي للوكالة محل الدراسة، و ذلك بتحليل تطور القروض المتعثرة في الوكالة ومقارنتها بودائعها، و كذا إبراز دور كل من صناديق الضمان و أساليب التحصيل في مواجهة هذه المشكلة.

و تم اختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية للأسباب التالية :

- ✓ يحتل بنك الفلاحة و التنمية الريفية المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية.
- ✓ إستحداثه لخدمات جديدة بإستمرار و تنوع منتجاته ، و تنوع تشكيلة خدماته ، و السعي الدائم للاستجابة لرغبات العملاء و التغيرات البيئية و الاقتصادية المحيطة .
- ✓ السمعة الحسنة التي يتمتع بها و إقبال العملاء على مختلف فروعة ووكالاته.
- ✓ يعتبر من أنشط البنوك و أكثرها استعمالا للقروض المصرفية خاصة الفلاحية و الزراعية.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول بعنوان تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بشكل عام تناولنا فيه نشأة و تعريف و الهيكل التنظيمي للبنك، بالإضافة إلى أهدافه و مهامه، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى إجراءات منح القروض في الوكالة و الشروط اللازمة، بالإضافة إلى دراسة الملف و أنواع القروض المقدمة في الوكالة الجهوية قالمة و أسباب تعثرها .

أما المبحث الأخير تناولنا فيه إجراءات تحصيل القروض المتعثرة في الوكالة، و كذلك تطور عدد القروض خلال السنوات من 2017 الى 2020 ، و تحليل أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للوكالة .

المبحث الأول : مدخل عام الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية من المؤسسات الوطنية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها الاستثمارية، فهو كغيره من البنوك التجارية يلعب دورا فعالا في جناح التنمية الاقتصادية، لأنه يحتل مكانة هامة ضمن الجهاز المصرفي الجزائري.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية الجزائرية و أكبرها ، فهو ذات مكانه هامة في الاقتصاد، لما له من دور في تمويل المشاريع الفلاحية وتنمية المجتمع الريفي، و كغيره من البنوك يهدف إلى تحقيق الربحية من خلال الفوائد المحصلة على القروض، لذا فهو يولي أهمية لكيفية تحصيل مستحقاته من العملاء خاصة في حالة تعثرها.

و سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إليه من خلال تعريفه و نشأته و هيكله التنظيمي، فضلا عن تتبع تطور مزيج خدماته، و كذا أهدافه و مهامه.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي ذات أسهم رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ " **54.000.000.000.00دج**" ، المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة رقم "**00/1640** " الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة العقيد عميروش، مكلفة بتوفير النصائح و المساعدة في إستعمال و تسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسات الاقتصادية العمومية [1].

هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض و جمع الأموال المودعة من طرف العملاء لإقراضها لأشخاص طبيعيين و معنويين (شركات) بفائدة محددة ، بالإضافة إلى تجارة النقود ، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن لها إعادة استثمار رأس المال و أخذ حصص الزامية على شكل أسهم لضمان كل عملياته المالية .

إن تسمية بنك الفلاحة و التنمية الريفية " **BADR** " ليس لها علاقة فقط بالفلاحة و التنمية الريفية، و إنما هي تسمية عادية كذلك رمز البنك "**BADR**"، فالبنك أصبح بنكا تجاريا كباقي البنوك الأخرى ، فهو يمول مختلف القطاعات الاقتصادية وفق شروط معينة، كما يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع البنوك الأخرى ، حيث زاد عدد الوكالات من **60** سنة **1983**إلى حوالي أكثر من **300** كما أن اليد العاملة فيه أكبر يد عاملة مقارنة مع البنوك الأخرى .

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (1).

الفرع الثاني: نشأة و مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

سنتطرق في هذا الفرع الى نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ومختلف تطوره كما يلي :

أولا : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية، أنشئت بمقتضى المرسوم رقم (**82/106**) المؤرخ في **13 مارس 1982**، و بنك البدر هو مؤسسة ذات أسهم رأسمالها الاجتماعي يقدر ب" **54.000.000.000.00دج**" مكلفة بتوفير النصائح و المساعدة في استعمال و تسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا في إطار احترام التشريع البنكي ، بمقتضى "**القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990** " و المتعلق بالنقد و القرض ، أصبح بنك بدر بنكا عالميا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية [1]،و شخصا معنويا يقوم بعمليات إستلام رؤوس الأموال من الشعب , و القيام بعمليات منح القروض و كذا وضع تحت تصرف عملائه وسائل الدفع و التسيير.

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم تأسيسه من خلال بنك الفلاحة في "**13 مارس 1982** " بمقتضى "**المرسوم 206/82 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري**"، حيث ارتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الأرياف، وبالتالي فإنه بنك متخصص إذ أن مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بغرض تطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، وهو أيضا بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع من أي شخص مادي أو معنوي، ويقرض الأموال بآجال مختلفة ،تستهدف تكوين أو تحديد رأسمال الثابت، وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية الريفية بمنحها قروضا بشروط سهلة وسعر فائدة أقل.

هذا البنك يعمل بمبدأ اللامركزية بحيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض، وهذا لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيل لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية ورأسماله عند التأسيس قدر ب1مليار دينار جزائري وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول البنك بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري ،مقسم إلى 2200سهم بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد، لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في **1990/04/14** والذي منح استقلاليه أكبر للبنوك وألغي من خلال نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ، المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الإدخار والمساهمة في التنمية ، و تجدر الاشارة إلى أنه منذ **سنة 1999** ارتفع رأسمال بنك البدر و وصل إلى حد **33000.000.000د ج و في سنة 2020 وصل الى 54.000.000.000.00 دج.**

ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بما يقارب أكبر من **300** وكالة ومديرية فرعية، من بينها المديرية الفرعية لولاية قالمة التي هي محل التربص.

---

[1] عبد الواحد غردة، (2004): **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص82.

ثانيا : مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

بنك البدر هو بنك عمومي مهمته تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، كان مكون في الأول من **140** وكالة تنازل له عنها البنك الوطني الجزائري.

من خلال سعة شبكتها و كبر عدد مستخدميها صنف بنك البدر من طرف قاموس مجلة البنوك **(BANKER ALMANACH)** إصدار **2001** البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية ، و يحتل **المركز 13** على المستوى الافريقي و **المركز 668** على المستوى العالمي من ضمن حوالي **4100** بنك مصنف .

و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة ذات طابع فلاحي لدى إنشائه ، و أصبح بنك البدر مع مرور الوقت و بعد إصدار قانون "**90/10** "، بنكا عالميا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية [1] ، و كغيره من المؤسسات الوطنية شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا تمثلت في مختلف الاصلاحات التي أخضع لها القطاع البنكي في الجزائر ككل ، و يمكن تقسيم مراحل تطور بنك البدر إلى ثلاث مراحل أساسية هي[2] :

- **المرحلة الأولى (1982 /1990):**

خلال الثمان سنوات الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الافريقي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية، بمرور الزمن إكتسب البنك سمعة و كفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية ،و الصناعة الميكانيكية الفلاحية .

هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة .

- **المرحلة الثانية (1991/ 1999):**

بموجب صدور القانون 90/10 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك، وسع بنك بدر أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي ، خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة (PME PMI) ، و بدون الاستغناء عن القطع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني هذه المرحلة كانت بداية إدخال تكنولوجية الإعلام الآلي

- ✓ **1991** : تطور نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الدولية (الخارجية) .
- ✓ **1992**: وضع برمجيات(**PROGICIEL SYBU**) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق ،تسيير المودعات الفحص عن بعد لحسابات الزبائن).
- ✓ **1992**: ادخال الإعلام الألي على جميع عمليات التجارة الخارجية .
- ✓ عمليات فتح القروض أصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.
- ✓ **1992**: ادخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

---

(1) /https://badrbanque.dz

)2(Badr bank ,(2003), revues-badr infos, (n35 juillet –aout), alger.

- ✓ **1993**: إنهاء عملية ادخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- ✓ **1994**: تشغيل بطاقة التسديد و السحب.
- ✓ **1996**: إدخال عملية الفحص السلكي، فحص و إنجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت الحقيقي.
- ✓ **1998**: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

- **المرحلة الثالثة (2000 /2002):**

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس حديث في مجال الاستثمارات المنتجة، و جعل نشاطها و مستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد ،بنك بدر رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة (في شتى مجالات النشاط الاقتصادي)، و في نفس الوقت رفع مستوى معوناته للقطاع الفلاحي و فروعه المختلفة .

بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة و من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك البدر برنامجا خماسيا فعليا يتركز خاصة على عضوية البنك، تحسين الخدمات، كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي.

هذه البرامج نتجت عنها ليومنا هذه الانجازات التالية :

- ✓ **2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف لبنك البدر، و إنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.
- ✓ **2002**: تدعيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج(**PROGICIEL SYBU**) كزبون مقدم للخدمة.
- ✓ **2001**: التطهير الحسابي و المالي.
- ✓ **2001:** إعادة النظر ،تقليل الوقت ، تخفيف الاجراءات الادارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح ما بين 20 و 90 يوما سواء بالنسبة لقروض الاستغلال ، الاستثمار ، أو مكان التسليم لغرض الدراسة (الوكالة، المديرية الجهوية ،المديرية العامة).
- ✓ **2001:** تحقيق مشروع البنك الجالس(**BANQUE ASSISE**) **في كل من** وكالة عميروش , الشراقة .....الخ
- ✓ **2001:** إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية .
- ✓ **2001 :** تعميم شبكة(**MEGA ASSISE**) عبر الوكالات و المنشآت المركزية.
- ✓ **2001** :إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي .
- ✓ **2002:** تعميم البنك الجالس (**BA NQUE ASSISE**) مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

- **المرحلة الرابعة 2005 إلى يومنا هذا:**

قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية في هذه المرحلة بإعادة تخصصه في الميدان الفلاحي، أي تمويل النشاطات الفلاحية و المجالات المتعلقة بها .

الفرع الثالث :التعريف بالمديرية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة.

بعد أن استعرضنا نشأة البنك و تطوره على المستوى الوطني سنقوم بالتعرف على المديرية الجهوية قالمة محل الدراسة كما يلي :

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الجهوية قالمة مؤسسة مالية وطنية لها صفة بنك تجاري، أنشات بموجب المرسوم الرئاسي رقم" **206/82/82** " المؤرخ في مارس **1982** ، و هي الممثلة الأولى للبنك الفلاحة على مستوى الولاية كونها فرع جهوي، كما تسمى بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و هي تقع بنهج(يوغرطة) .و هو مكان استراتيجي إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة ،و تضم العديد من الوكالات التابعة لولاية قالمة و سوق أهراس من ضمنها وكالة الجهوية قالمة والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم7 : مكونات المديرية لجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية قالمة.

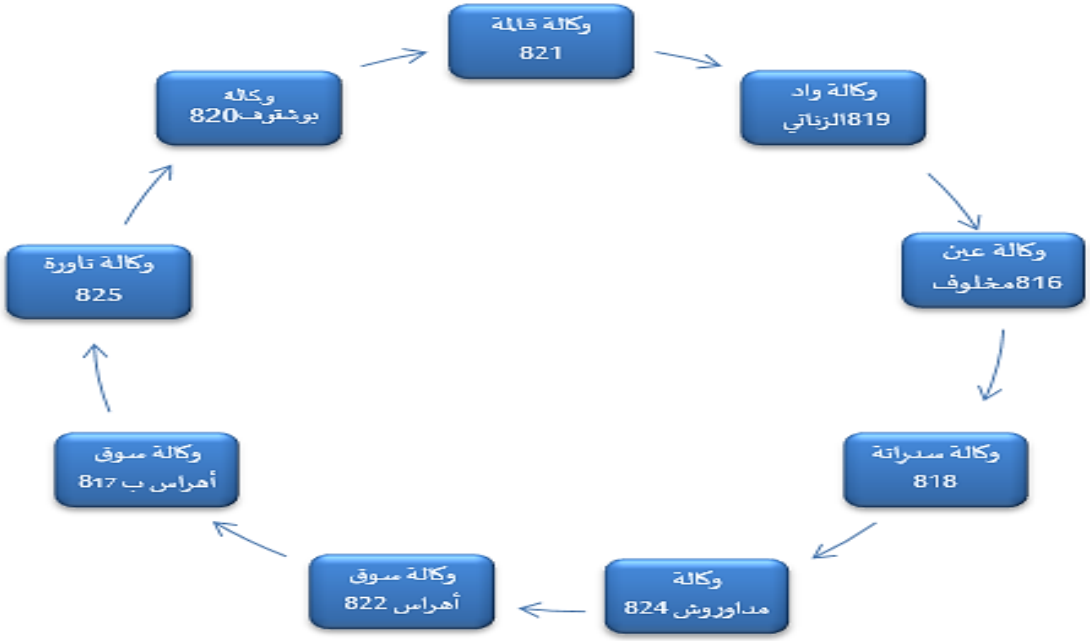

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 36.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لبنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من الأهداف و المهام ،سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمها

الفرع الأول : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كضرورة حتمية ناتجة عن إرادة الدولة في ترسيخ قواعد ثابتة لسياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، الشيء الذي يضمن الاستغلال الاقتصادي للبلاد ، ويرفع من مستوى معيشة سكان المناطق الريفية، ويضطلع بنك البدر مهام رئيسية التالية [1] :

[1] https://badrbanque.dz

- ✓ دراسة كل عمليات القرض، الصرف والخزينة.
- ✓ فتح الحسابات لكل فرد يقدم طلبا بذلك .
- ✓ إستقبال إيداعات الأفراد مهما كانت قيمتها ومدتها.
- ✓ المشاركة في جمع الاحتياطات.
- ✓ المساهمة الفعالة في تنمية و تطوير القطاع الفلاحي و ضمان ترقية نشاطاته، سواء منها الفلاحية الغذائية ، الفلاحية الصناعية و الفلاحية الحرفية .
- ✓ يتعهد للسلطات الوصية بمراقبة النشاطات المالية للمؤسسات العملية لديه.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح الزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية، و أمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لإنشغالاتهم.

في هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة، وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، من بين أهم أهدافه نجد [1] :

- ✓ محاولة زيادة الموارد بأحسن الأسعار ، و جعلها منتجة توفر له مدخولا و مردودية و هذا بواسطة القروض المتنوعة التي يمنحها وذلك في إطار احترام القواعد والقوانين والتشريعات التي يمليها عليه البنك المركزي.
- ✓ التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- ✓ ضمان تنمية متناسقة للبنك في مجال النشاطات التي يضطلع بتقديمها.
- ✓ محاولة توسيع و نشر شبكة فروعه ووكالاته على كامل التراب الوطني.
- ✓ محاولة قدر الإمكان تلبية رغبات عملائه المتزايدة و المنوعة، بمنحهم منتجات و خدمات من شأنها مسايرة هذا التعدد و التنوع و التغير.
- ✓ و ضع برنامج لتسيير ديناميكي في مجال تحصيل القروض المتعثرة.
- ✓ التنمية التجارية بإدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال مثل التسويق و إدخال سلسلة منتجات جديدة.

---

[1] revues-badr infos, n35 juillet –aout alger 2003

- ✓ العمل على تلبية رغبات عملائه المتزايدة والمتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات من شأنها مسايرة التغيرات العالمية، إضافة إلى وضع برنامج تسيري ديناميكي في مجال التحصيل للقروض المتعثرة و إدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال كالاعتماد على الأساليب الحديثة في التسويق وإدخال سلسلة منتجات جديدة [1].
- . تحسين العلاقات مع الزبائن.
- . الحصول على أكبر حصة من السوق.
- ✓ . تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر ممكن من الربحية.

بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة، نتيجة إنفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة و أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك، تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني و إحتياجات السوق، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وبانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب :

- ✓ . رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- ✓ . توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- ✓ تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة.

الفرع الثالث :المبادىء التي يرتكز عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتمثل هذه المبادئ في ما يلي:

- ✓ **مبدأ الاستغلال**: يهتم البنك عموما بالعميل و يحرص على حسن استقباله، يقدم له الخدمات و يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة و الدقيقة، ليكون على علم بما يحدث من ثغرات اقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة و عن الخارج.
- ✓ **مبدأ القرض و المخاطرة**: البنك حريص على أموال المودعين حتى يكون في مستوى الثقة التي يمنحها له العملاء كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة و أن هناك ضمانات يقدمها البنك.
- ✓ **مبدأ السيولة النقدية**: يتعامل البنك بأموال العملاء، فيوفر طلباتهم في حالة سحب الأموال المودعة أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب.
- ✓ **مبدأ الخزينة** : يتمثل في النسبة الموجودة لدى البنك المركزي.
- ✓ **مبدأ الأمن** : يلجأ العملاء للبنك لإيداع و إدخار أموالهم تفاديا للمخاطر التي يمكن التعرض لها ، فالبنك يعمل كجهاز أمن للأموال المودعة و مراقبتها الصارمة.

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (2).

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة و خدماته.

سنتطرق في هذا المطلب إلى خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هيكله التنظيمي كما يلي :

الفرع الأول: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من الخدمات والمنتجات المتكاملة في شكلها ومضمونها والتي يحاول من خلال تنويعها استقطاب اكبر قدر من العملاء بمختلف فئاتهم وتتمثل أهم المنتجات المقدمة من قبله في ما يلي:

- **خدمات الإدخار(Epargne)**: وتشمل مختلف الخدمات التي يقدمها البنك لجذب مدخرات عملائه وتمكنهم من توظيفها لديه، وتتمثل في :

✓ **سند الصندوق:** وهو عبارة عن إيداع لأجل، ويصبح ماديا بواسطة سند يلتمس من خلاله الزبون للاكتتاب في مبلغ معين (محدد) لمدة من اختياره، وبمعدل فائدة متغيرة حسب مدة الايداع، وعند بلوغ أجل الاستحقاق يدفع البنك فائدة لصاحبه زيادة على رأس المال، وهذا السند موجه للأشخاص المعنوية والمادية بصفة إسمية أو لعامله.

✓ . **دفتر توفير الشباب:** هو دفتر يمكن صاحبه من الشباب دون 19 سنة عن طريق ممثله الشرعي من فتح حساب إيداع فيه، ويقدر المبلغ الأدنى لهذا الدفتر بـ 500 دج، ويتم إيداع الأموال فيه عن طريق مبالغ محولة أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية، ويتيح هذا الدفتر لصاحبه عند بلوغه الأهلية القانونية وذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قرض بنكي قد يصل إلى 2 مليون دينار.

✓ . **دفتر خاص بالسكن**: وهو عبارة عن حساب في دفتر يمكن صاحبه من الحصول على فائدة تدفع سداسيا وبمعدل ثابت يقدر بـ 2.5%، وتخضع هذه الفائدة للضريبة على الدخل **(IRG)** ويتيح هذا الحساب لصاحبه في حالة ما أراد الحصول على سكن إمكانية مساعدة البنك بتمويله لمشروعه السكني.

في هذه الحالة تكون الفائدة التي يدفعها صاحب هذا الحساب أقل من الفائدة التي يمكن أن يدفعها شخص آخر يريد تمويل مشروع سكني وهو غير فاتح لهذا الحساب.

✓ . **حساب إيداع لأجل**: ويتمثل هذا الحساب في حساب يفتحه صاحبه لإيداع أمواله، مقابل حصوله على فائدة محددة من طرف البنك حسب مدة الإيداع.

- **خدمات متعلقة بالإقراض Crédit:** يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار غيره من البنوك بدور الوساطة المالية، فبعد استقباله إيداعات المدخرين يقوم باستخدامها في شكل قروض لذوي الاحتياجات المالية.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة.

تأسست وكالة الجهوية قالمة سنة **1982** وهي بدورها تابعة للمجموعة الاستغلالية لولاية قالمة ، بإعتبار مؤسسة مالية ، يملك البنك هيكلا تنظيميا يتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة.

يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية كما يلي:

مصلحة الاستغلال : تدور مهامها حول إستقبال العملاء وتلبية رغباتهم في فتح حسابات بمختلف الأنواع، وكذا البحث عن عملاء جدد من جهة، ومن جهة أخرى لها مهمة التوزيع القروض كما تتماشى مع القوانين المعمول بها من دراسة إستعمال القروض وتسديدها، كما لها مهمة التحصيل للقروض عند أجلها وفرض النزاعات والمتابعة القضائية للعملاء غير الأوفياء اتجاه التزاماتهم وتضم ما يلي :

- ✓ وظيفة تقديم القروض.
- ✓ وظيفة الشؤون القانونية .
- ✓ وظيفة الموارد و الحسابات.

مصلحة الزبائن : تتلخص مهام هده المصلحة في معالجة وتلبية طلبات الزبائن فيما يخص العمليات التي لها علاقة بالصندوق من سحب ، إيداع، وكذا تسديد وتسليم، سحب الشيكات والأوراق المالية، وعمليات التحويل والتعامل بالعملة الصعبة، وتسيير الحسابات ومسك الدفاتر ، وفتح الاعتماد والتسليم المستندي .

الخلية الإدارية : تتشكل من وظيفة المراقبة والمحاسبة ووظيفة الشؤون العامة و تتلخص مهامها في :

- ✓ كل الأعمال الخاصة بالتنظيف والصيانة ،الأمن والتامين .
- ✓ المراقبة اليومية الحسابية والتأكد من صحة العمليات .
- ✓ تسجيل الملفات التي تدخل تحت المصلحتين وإعطائهم رقم تسلسلي .

الأمانة : يتمثل دور الأمانة في :

- ✓ تلقي البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- ✓ القيام بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع، استقبال الملفات، البرقيات، الإشراف على المكالمات والفاكس.
- ✓ تنظيم مواعيد المدير.

قسم الودائع : هو الجانب المخصص، للاحتفاظ بنقد العملاء ،سواء مؤقتة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف، ومن هنا حدد القسم البعد الزمني للوديعة فهو يشرف على وجود فاصل زمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب، ويسمح بتقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال ومن العمليات تخص الودائع ما يلي :

- ✓ توفير السندات للوكالة.
- ✓ توجيه الوكالة (تحديد البعد الزمني للوديعة).
- ✓ جمع المعلومات والإحصائيات الخاصة بالودائع عند نهاية كل شهر وإرسالها إلى المديرية المركزية ،ومن بين أنواع الودائع : سندات القروض، سندات الأجر، السندات الفلاحية، السندات الإجبارية وهي خاصة بالخزينة، سندات التحويل الخاصة بالعملة الصعبة.

نيابة مديرية المراقبة : إن عملية الإشراف والمراقبة لها دور كبير في ضمان إستمرارية العمليات المصرفية والمالية للدولة، وتتكون نيابة المديرية للرقابة من مجموعة من المراقبين تتمثل مهمتهم في :

مراقبة الوكالات : وذلك بمراقبة جميع العمليات المصرفية التي تقوم بها من إيداع، سحب وصرف.

- ✓ مراقبة السيولة.
- ✓ مراقبة ملفات القروض وعمليات سيره ومراقبة المخطط السنوي للتمويل.
- ✓ التعامل مع الوكالة الفرعية والمفتشية الجهوية، وفي نهاية العملية تقدم التقرير عن هذه الزيارات ومعرفة تلك النقائص والسلبيات و إرسالها إلى المديرية الجهوية.

خلية الشؤون القانونية: يتم في هذه الخلية التأكد من صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها وحقيقة النشاط وصحته، والتأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك ومهمتها، تتمثل في:

- ✓ متابعة الملفات الخاصة بالقروض المسددة.
- ✓ في حالة وفاة العميل تتأكد من أنه لا يملك أي أرصدة مدينة مع البنوك الأخرى على المستوى الوطني، وبهذا تقوم بتحديد الرصيد الذي يمنح للورثة.
- ✓ النظر في الضمانات ومدى تطابقها مع الجانب القانوني.

نيابة المديرية للشؤون الإدارية: يشرف عليها نائب المدير وتتضمن ثلاثة مصالح هي:

مصلحة المستخدمين: والتي تتمثل مهمتها في ما يلي :

- ✓ متابعة المستخدمين ومدى تكوينهم داخل البنك.
- ✓ تنظيم العلاقات بين المصالح.
- ✓ ويتفرع عن مصلحة المستخدمين مصلحة الأجور.

مصلحة الأجور : تهتم بأجور المستخدمين وغيابهم عن العمل، وفي نهاية كل شهر تقوم بإعداد كشف الرواتب والأجور وتضاف إليها العلاوات والمنح إلى أن يصل تحديد المبلغ الذي يدفع إلى الموظف.

مصلحة الوسائل العامة: تشرف على عتاد البنك، توزيعه، تجديده، إصلاحه كما تشرف على المشاريع التي يقوم بها البنك.

مصلحة المحاسبة: تهتم بمتابعة العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالات ومراقبتها خاصة في ما يخص السيولة.

خلية التكوين : للبنك تربصات دائمة سواء كانت على مستوى التعامل داخل البنك أو في مؤسسات التربية والتكوين حيث يتم :

- ✓ توجيه العاملين إلى تربصات أو إلى تكوين.
- ✓ إعادة تكوين للمستخدمين حسب تغيرات عمل البنك وإعدادهم لمواكبة التغيرات.

وفيما يلي نوضح الهيكلين التنظيميين لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا المديرية الفرعية التابعة لنفس البنك.

الشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة.

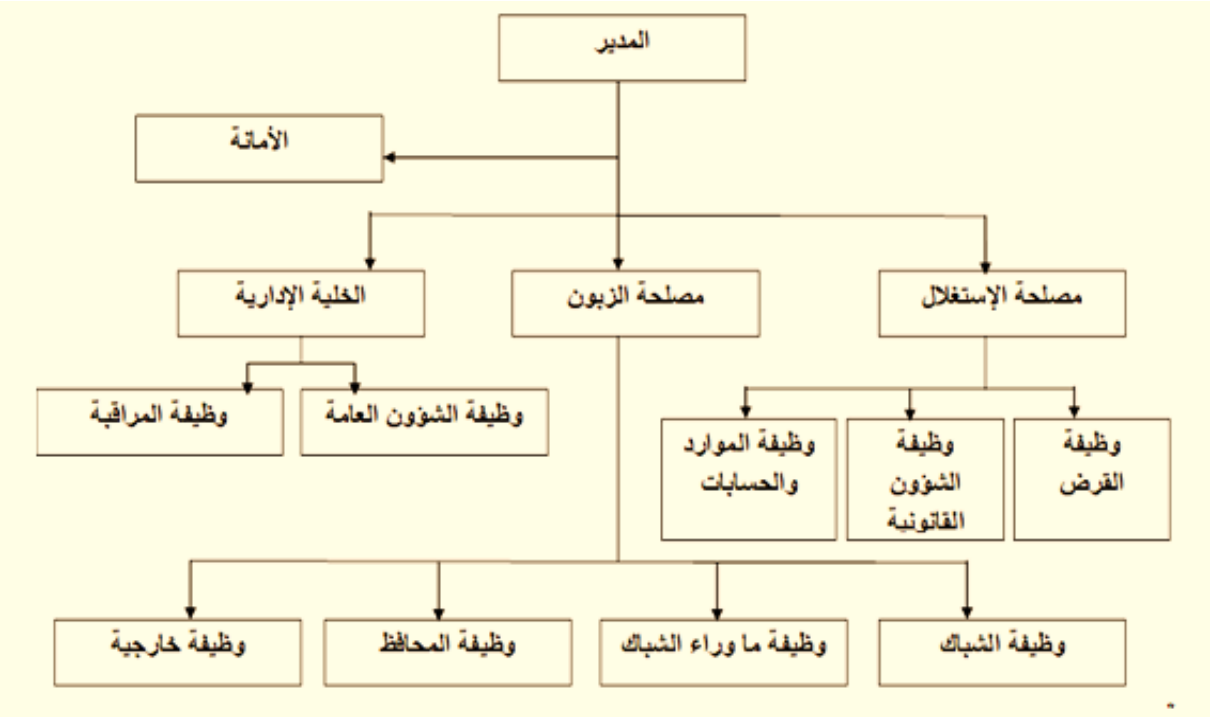

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(3).

الشكل رقم(9): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

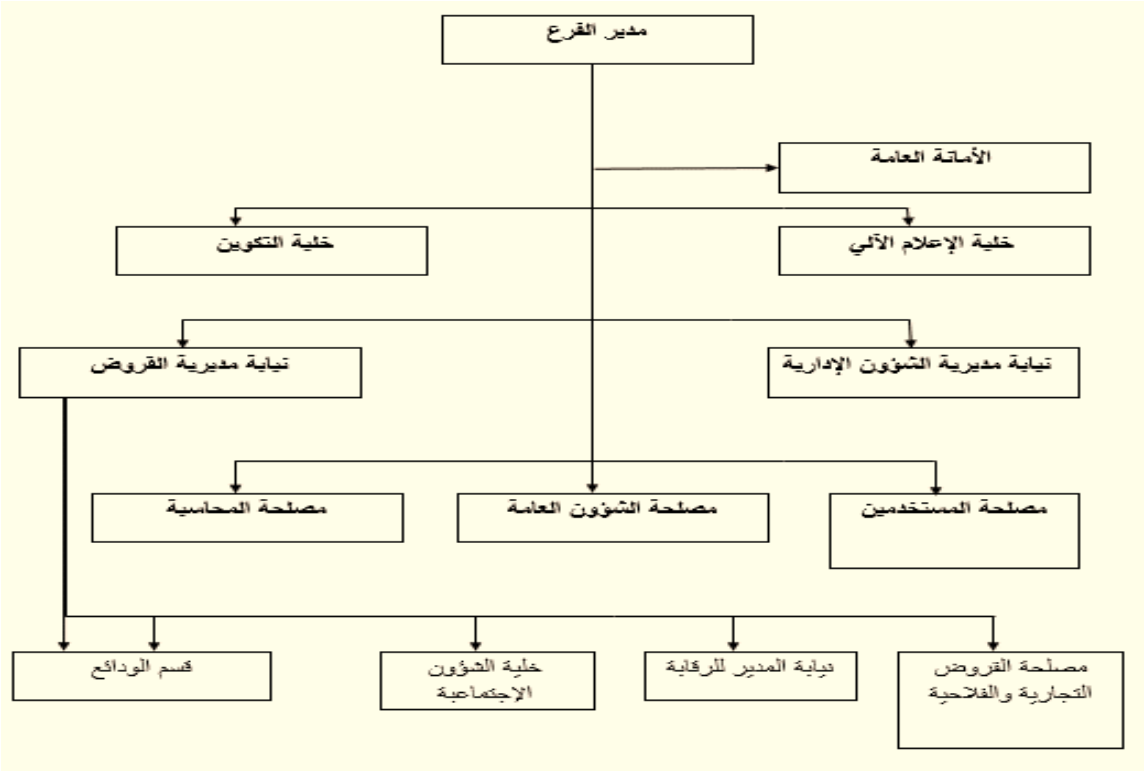

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(4).

المبحث الثاني : السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

قبل إتخاذ البنك قرار منح الائتمان أو رفض القرار، يقوم البنك بعدة إجراءات و دراسات لملف العميل المقترض و ذلك تجنبا لتعرضه للتعثر، ترتكز الإجراءات على أسس معينة من شروط منح القرض الواجب توفرها في العميل و الوثائق الادارية و القانونية إلى الوثائق الاقتصادية، و قرار لجنة القرض و متابعة منح القرض .

سوف نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم الاجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة في منح القروض و دراسة ملف العميل ،وأنواع القروض المتوفرة لدى الوكالة بالإضافة إلى أسباب تعثرها .

المطب الأول : إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة

لعلى من أهم العوامل و الأسباب التي تؤدي إلى حدوث القروض المتعثرة ، ما يتعلق بإجراءات منح القروض البنكية في هذا المطلب سوف نحاول الإلمام بمختلف الوثائق اللازمة و الشروط الواجب توفرها في العميل المقترض.

الفرع الأول : العوامل منح القروض في الوكالة محل الدراسة:

تخضع عملية منح القروض في البنوك بصفة عامة وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة الى مجموعة من العوامل، كما وتخضع القروض الممنوحة للعملاء من قبل وكالة قالمة التابعة لنفس البنك إلى عوامل نلخصها فيما يلي[1] :

أولا: الثقة.

هي عامل أساسي لمنح القرض و توثيق العلاقة بين العميل المقترض و البنك، خاصة في تحليل المعطيات تتمثل في :

- **الثقة بالنسبة للبنك تجاه العميل المقترض :**

✓ الثقة في ملائمة العميل .

✓ الثقة في قدرة البنك على احترام الالتزامات المحددة ، الثقة في قدرات البنك المالية و المهنية.

✓ الثقة في قدرة البنك على تمويل مختلف المشاريع .

- **الثقة بالنسبة للعميل تجاه البنك المقرض :**

✓ الثقة في قدرة العميل في وفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك.

✓ الثقة في قدرة التحليلية للعميل.

✓ الثقة في قدرة العميل على تمويل مشاريعه المختلفة.

ثانيا : دراسات السوق.

يقوم البنك بدراسة السوق أو المجال الذي ينشط فيه المشروع الممول قبل الموافقة بمنح القرض ، وتقدير المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع الممول، و التي تؤدي إلى إمكانية تعثر القرض و عدم استرجاع قيمته ،فيسعى البنك

---

[1] معلومات محصلة من المقابلة مع السيد: سوداني فريد، **رئيس مصلحة القروض بوكالة الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة قالمة**، يوم الخميس 3 سبتمبر 2020.

إلى دراسة معلومات حول حالة السوق و الانتاج ، بالإضافة إلى حالة النمو و الانكماش الاقتصادي خلال الفترة الزمنية التي يمنح فيها القرض .

ثالثا: الزيارات الميدانية.

بغرض التأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف العميل، يتم ذلك من طرف عمال مصلحة القروض في البنك و كتابة تقرير حول الزيارة الميدانية و مدى صحة المعلومات و الوثائق المقدمة .

الفرع الثاني : الشروط و الوثائق الواجب توفرها في العميل المقترض

أولا : الشروط الواجب توفرها في العميل المقترض

المشاريع التي يمكن تمويلها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية :

- ✓ عدم تقديم لصالح الدائنين الاخرين أي ضمان ،أي تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا و المستقبلية حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
- ✓ السمعة الجيدة و الأهلية القانونية، يجب أن يكون العميل محل ثقة كما ذكرنا سابقا و بدون سوابق عدلية و يملك الجنسية الجزائرية ،و بالغ راشد لسن القانوني 19 سنة .
- ✓ أن يكون النشاط الممول يساهم في التنمية الاقتصادية و تحقيق التكامل الاقتصادي، و أن تكون المنتجات موجهة لتصدير.
- ✓ أن يكون النشاط فعالا ذات قيمة مضافة عالية، و يقوم بخلق فرص عمل جديدة للشباب.
- ✓ أن لا يكون النشاط الممول مخلا بالعادات و التقاليد المجتمع.
- ✓ تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التامين.
- ✓ تقديم للبنك رقم أعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الانتاج و الخدمات [1]
- ✓ **الدراسات المالية**: أي دراسة المشروع الممول من جميع النواحي عن طريق النسب و القوائم المالية و كذا الميزانية التقديرية [2].

ثانيا: الوثائق اللازمة لمنح القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

يمكن أن تشكل أحد الوثائق التي يتكون منها طلب القرض إحدى مسببات تعثر القروض المصرفية في الوكالة، مما يستلزم تحليل هذه الوثائق و الوقوف على مدى فعاليتها ،على العموم يشترط بنك الفلاحة و التنمية الريفية تكوين ملف حسب نوعية القرض الممنوح، لكن في أغلب الاحيان يتكون الملف من الوثائق التالية:

الوثائق القانونية و الادارية :

- ✓ طلب خطي للحصول على القرض و يجب أن يكون موقعا و مصادقا عليه.
- ✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليه.

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (5).

[2] مرجع نفسه .

- ✓ نسخة لملكية المحل أو عقد الايجار[1]
- ✓ الضمانات المتمثلة في سند لأمر، بطاقة فلاح، اتفاقية القرض ،تعهد و التزام تجاه تعاونية الفلاح، عقد تأمين المحصول [2] و ذلك لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد ، المصاريف و العمولات بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة و تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات على عاتق المقترض [3] .

الوثائق المحاسبية و المالية :

- ✓ ثلاثة ميزانيات تقديرية لسنوات الثلاثة الأخيرة.
- ✓ شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- ✓ و ثيقة أسعار المعدات والفواتير [4] .
- ✓ وثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقارير محافظ الحساب.
- ✓ الحالة المحاسبية و المالية و مخطط التمويل [5] .

الوثائق الضريبية و الشبه الضريبية :

- ✓ شهادة الاعفاء من الضرائب.
- ✓ وثيقة أداء المستحقات لضريبية و الشبه ضريبية .

الفرع الثالث : دراسة ملف القرض.

يتم دراسة و تحليل ملف القرض المقدم من طرف العميل إذا كان ملفه كاملا ، حيث يقوم البنك بدراسته للملف في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر حيث يقوم بإعطاء تعهد للعميل[6] ،هذا الأخير يتم وضعه ضمن موقع الالكتروني للبنك،حيث أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية المتواجد في الجزائر العاصمة وكالة عميروش تقوم بتحديد عدد معين لكل وكالة من القروض التي يستوجب عليه منحها، فالوكالة عند دراسة الملفات تقوم بإمضاء تعهد مع العميل يدخل حيز التنفيذ في حالة القبول و يوضع في قوائم القروض التي ستمنح، فإذا كان البنك قد تعدى النسبة المسموح بها فلا يستطيع منح هذا القرض[7] .

عموما تتم دراسة ملف القرض حول محورين أساسيين:

---

[1] معلومات محصلة عن طريق مقابلة شخصية مع السيد : زناتي أمين، **موظف في قسم القروض**، في الوكالة الجهوية قالمة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية. قالمة 03 /2020/09

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (6).

[3] مرجع نفسه .

[4] مرجع نفسه .

[5] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (5) .

[6] ا للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (7) و (8).

[7] معلومات محصلة من المقابلة الشخصية مع السيد: سوداني فريد، **رئيس مصلحة القروض** في الوكالة الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفي،، يوم الخميس 3 سبتمبر2020

- ✓ **دراسة اقتصادية و مالية.**
- ✓ **دراسة الضمانات المقدمة** : لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف و العمولات بالقرض موضوع الاتفاق ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك ، تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض .

إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كالضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية إلى متابعة قضائية ،بالإضافة إلى إلغاء القرض لفائدة البنك ، فاستعمال القرض مرتبط بالإستلام الفعلي للضمانات [1] .

يتم منح القرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية كما يلي :

- ✓ تقديم المقترض للملف مذكور أعلاه .
- ✓ اتصالات بين المقترض و البنك للتفاوض على الشروط .
- ✓ قيام البنك بالدراسة التحليلية باستعمال النسب المالية. من أجل تحليل وضعية المالية للعميل المقترض.
- ✓ الزيارة الميدانية و التي تعتبر من أحد أهم العوامل التي يبنى على أساسها منح القرض في الوكالة ،و ذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف المقدم لطلب الحصول على القرض ،و ذلك من طرف موظفي مصلحة القروض بالبنك .
- ✓ عرض الملف على لجنة القرض لاتخاذ القرار بالقبول أو الرفض في مدة لا تتعدى 3 أشهر من إيداع الطلب، في حالة الموافقة يتم إعطاء تعهد بمنح القرض كما ذكرنا سابقا .

في حالة القبول: يتم استدعاء العميل طالب القرض من أجل فتح حساب جاري لدى البنك الخاص بمساهمته الشخصية، كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد أو خطر عدم وجود السيولة ، و يجب على البنك التأكد من أن الضمانات المقدمة قابلة للتحويل، حيث يتم نقل الملكية إلى البنك خلال مدة القرض.

يقوم العميل بالإمضاء على كافة الوثائق اللازمة ،بالمقابل يحر ر البنك شيك لصالح المورد الذي تعامل معه العميل (الفواتير المستعملة) ، و يتم وضع جدول إهتلاك القرض للعميل و تحديد الفوائد و موعد الإستحقاق، أما إذا كان طالب القرض من العملاء الدائمين في البنك أي يكون لديه حساب لدى البنك ،فيعتبر رصيده في البنك كالضمان.

يتم فسخ العقد في حالة عدم تسديد المبالغ الواجب الأداء بها ، أصل القرض ،فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق الزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض خاصة في الحالات التالية :

- ✓ دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في الاتفاقية .
- ✓ التصريح الخاطئ للمقترض.

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (6).

- ✓ تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
- ✓ عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
- ✓ البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان للبنك، عند عدم احترام إتفاقية القرض يتحمل جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق [1] .

في حالة الرفض : يتم رفض طلب العميل في الحصول على القرض للأسباب التالية :

- ✓ السمعة السيئة أي أن العميل لديه سوابق في عدم السداد.
- ✓ عدم صدق القوائم المالية المقدمة من العميل.
- ✓ في حالة ما إذا كانت الضمانات غير كافية و نقص الشروط اللازم توفرها، يقوم العميل بالطعن في قرار مجلس إدارة البنك، مرة يكون فيها الطعن أمام الوكالة التي قدم لها طلب القرض، و مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.
- ✓ في حالة قبول الطعن يكمل العميل الوثائق الناقصة و تتم الموافقة له على طلب الحصول على القرض.

نميز في الوكالة عملية منح القروض نوعين، قروض مباشرة بين العميل و البنك و القروض الممنوحة بطريقة غير مباشرة عن طريق وساطة و تكون في إطار قروض تمويل ثلاثي لدعم و تشغيل الشباب "**ANSEJ** "و الصندوق الوطني لتامين على البطالة " **CNAC**" و **ANAGEM**"

المطلب الثاني: أنواع القروض المتوفرة لدى الوكالة محل الدراسة.

وفقا للمعلومات و الوثائق المقدمة من طرف الوكالة تتمثل أنواع القروض الممنوحة ضمن الوكالة في ما يلي:

- **قرض التحدي:** قرض استثماري محسن يمنح من طرف بدر (في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات)، تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الغير مستغلة ، المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف المنتجات الزراعية و الحيوانية و تصنيعها و التي تتطلب تمويل متوسط الأجل.

يمكن أن يتخذ صيغتين صيغة متوسطة الأجل لا يتجاوز 7 سنوات ،أو طويل الأجل لا يتجاوز 15 سنة، وقد قررت مصالح البنك أن يكون دون فوائد خلال الثلاث سنوات من عمر المشروع لتحدد النسبة ب 1% بداية من السنة الرابعة و ترتفع إلى% 3 خلال السنتين السادسة و السابعة و مع بداية السنة الثامنة فإن العميل المقترض ملزم كغيره من المقترضين بدفع الفوائد الناتجة عن القرض لأنه تجاوز آجال التسديد، أما المستفيد الذي قام بسداد ديونه في آجال إستحقاقها، فيمكنه الاستفادة من قرض آخر في إطار محاولته لتوسيع مشروعه .

تتمثل الضمانات المقدمة لهذا النوع من القرض في:

- ✓ **الضمانات الحاضرة** : المساهمة الشخصية ، تجديد التأمين ، كمبيالة أو إعتراف بالدين ، بطاقة الفلاح.
- ✓ **الضمانات غير حاضرة** : التعهد ، التأمين ضد جميع المخاطر [2] .

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (6).

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (9).

- **قرض رفيق** : هو قرض موسمي مدعم يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، موجه للفلاحين و المستثمرين و هذا حسب قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات فلاحية(إقتناء البذور ، شتلات ، الأسمدة المبيدات إلخ..) , و إلى المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف المنتجات الزراعية و تجهيزها و تخزينها .

هو قرض قصير ة الأجل لا تتجاوز مدته سنة مدعم بنسبة 100% من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، و كل مقترض يسدد مستحقاته خلال هذه المهلة له الحق في الإستفادة من تسديد وزارة الفلاحة و التنمية الريفية للفوائد مع إمتياز الإستفادة من قرض آخر من نفس النوع خلال السنة الموالية ، أما في حالة عدم التسديد خلال السنة فتمدد له مهلة 6 أشهر في حالة تعرضه لظروف قاهرة ،غير أنه يفقد حق تسديد الفوائد من قبل الوزارة المعنية و إمكانية الحصول على قرض آخر [1]،تتمثل الضمانات المقدمة لهذا النوع من القروض في :

- ✓ **الضمانات الحاضرة** : المساهمة الشخصية ، تجديد التأمين ، كمبيالة أو إعتراف بالدين ، بطاقة الفلاح.
- ✓ **الضمانات غير حاضرة** : التعهد ،التأمين ، ضد جميع المخاطر.

- **قرض رفيق الفيدرالي** : هو قرض إستغلال تشغيلي موجه للمتعاملين الاقتصاديين و المؤسسات المالية الاقتصادية المدرجة ضمن النشاط التجاري و الميدان التعاوني التجاري الذي يعمل على تحويل و تخزين و المنتجات، يكون في الأنشطة التالية [2] :

- ✓ تحويل الطماطم الصناعية.
- ✓ إنتاج الحليب ،إنتاج الحبوب ،إنتاج بذور البطاطا .
- ✓ وحدات تصنيع العجائن، تغليف و تصدير التمور .
- ✓ إنتاج زيتون المائدة و زيت الزيتون، إنتاج العسل، إنتاج منتجات محلية.
- ✓ إنشاء وحدات لثروة الحيوانية، ذبح و تقطيع الدواجن .... إلخ .

- **قروض تمويل ثلاثية الأطراف:** تتمثل في ثلاثة أنواع كما يلي :

- **قروض موجهة لصندوق الوطني لتأمين على البطالة "CNAC"** : هي أجهزة تمويل و قروض استثمارية طويل الأجل موجه لتمويل المشاريع و المؤسسات المالية بنسبة % 70 لإنشاء و توسيع المؤسسات الصغيرة إلى مؤسسات أكبر تتراوح مدة القرض من 30 سنة إلى 50 سنة[3]
- **قروض موجهة لـ "ANGEM"** : هي أجهزة تمويل تهدف إلى خلق أنشطة إنتاجية من سلع و خدمات و تسيير مؤسسات مصغرة، يمنح لفئة المواطنين الذين لديهم دخل محدود و غير منتظم مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة التي يتم ممارستها منزليا قصد شراء معدات و المواد الأولية للشروع في العمل

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (10).

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (11).

[3] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (12).

تتراوح مدتها من 18 سنة مع فوائد منخفضة بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في خلق نشاطاتهم الخاصة [1] .

- **قروض الموجهة لدعم و تشغيل الشباب" ANSEJ "** : هو جهاز تمويلي و قرض طويل الأجل لمدة أكثر من 40 سنة موجه لتمويل المشاريع للشباب العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و 35 سنة بنسبة% 70، و حائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله و لديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع [2]

- **قروض الاستغلال**: وهي قروض مدتها سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين تهدف إلى تمويل إحتياجات التشغيل، ويفرق البنك بين نوعين من القطاعات عند إعطاء هذه القروض هما:

القطاع الفلاحي(خارج المخطط الوطني للتنميةPNDA) : ويتضمن خمسة أنواع من العملاء (المزارعون الخواص الفرديون الذين هم في بداية مباشرة النشاط، المزارعون الخواص الفرديون العاملون حاليا في القطاع. المزارعون المجمعون،، المستثمرة الفلاحية الخاصة ، المستثمرة الفلاحية الجماعية) .

قطاع الصناعة: الخدمات، التجارة، البناء والأشغال العمومية، ويتضمن بدوره ثلاثة أنواع من العملاء (مقاولة الأشغال العمومية والبناء، الصناعة، التجارة والخدمات، المهن الحرة والنشاطات الخصوصية).

المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض المصرفية في الوكالة محل الدراسة

كما تطرقنا في الجانب النظري هناك أسباب متعلقة بالعميل و أسباب متعلقة بالبنك و أخرى خارجة عن إرادة الطرفين من خلال مقابلتنا و الوثائق المقدمة من وكالة محل الدراسة نوجز أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض الممنوحة من طرف الوكالة في ما يلي[3] :

الأسباب المتعلقة بالبنك :

- ✓ عدم القيام بدراسة شاملة و معرفة إذ كان المشروع ناجحا أم لا .
- ✓ عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل المقترض.
- ✓ قلة الزيارات الفجائية للعميل.
- ✓ طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل، مما يجعله غير قادر على التحكم في العميل مما يؤدي إلى تأخر فوائد التي يتوقعها البنك و عدم استرداده لأمواله.
- ✓ كثرة تمويل المشاريع التي تتميز بمخاطر عالية مثل دعم و تشغيل الشباب الذي تبلغ نسبة خطورته% 100 و نجد هذا النوع من القروض هو الأكثر تعثرا في الوكالة .

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق (13).

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق(14) .

[3] معلومات محصلة من مقابلة مع السيد: سوداني فريد، **رئيس مصلحة القروض** بالوكالة، و مع السيد: أمين زناتي، **موظف بقسم القروض** يوم الأحد 6 سبتمبر 2020

الأسباب المتعلقة بالعميل :

- ✓ تقديم معلومات خاطئة للبنك ،و في بعض الأحيان تكون مزورة من أجل تضليل البنك.
- ✓ استعمال مبلغ القرض في أغراض أخرى غير النشاط المصرح به.
- ✓ عدم القدرة و الدراية الكافية للعميل المقترض بكيفية تسيير مشروعة.
- ✓ قيام العميل ببيع ما تمكن الحصول عليه من البنك، و نجد هذه الحالة بشكل كبير في القروض المدعمة من وكالة دعم و تشغيل الشباب الخاصة بشراء معدات ،سيارات و شاحنات.
- ✓ عدم قدرة العميل على تسويق منتجاته.
- ✓ تعرضه لظروف طارئة كالفيضانات و زلازل .
- ✓ عدم قدرته على دفع الأقساط لأن نشاطه يعتمد على محصول الفلاحة الذي يكون مرة في السنة.
- ✓ ظهور ظروف قاهرة كحالة جفاف للتربة، ما أدى إلى إتلاف المحصول الذي قام المقترض بزرعه من خلال البذور التي إشتراها بالقرض الممنوح له، و بالتالي فإن مردودية مشروعه لم تصل إلى مكان متوقع من أجل تغطية قيمة القرض[1].

المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة و أثرها على الأداء المالي للوكالة محل الدراسة.

إن ضمان فعالية نشاط البنك يستوجب القيام بمراقبة مستمرة لهذ النشاط تفاديا لتعثره، و حماية لمصالح المودعين و المستثمرين، المستخدمة في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق منح قروض تمويلية لها، فالقروض المتعثرة تشكل هاجسا أمام البنوك، تختلف أساليب معالجة و تحصيل القروض المتعثرة بإختلاف نوع القرض المتعثر و قيمته و ذلك طبقا لظروف الخاصة بكل عميل و الأسباب التي أدت إلى تعثره.

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على الإجراءات المتخذة قبل و بعد تعثر القروض، إضافة إلى سياسة و طرق تحصيل القروض في الوكالة، و تحليل أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنك محل الدراسة ، من خلال تحديد حالة القرض المتعثر و درجة تعثره، ودراسة تطور القروض المتعثرة في الوكالة خلال سنوات **2017 /2018** ، **2019/2018**، **2020/2019**، و محاولة تحليل أثرها على الأداء المالي في الوكالة، و ذلك من خلال تحليل مقارن بين قروضه المتعثرة وودائعها و في الأخير إقراح حلول لمشكلة تعثر القروض في الوكالة .

المطلب الأول: إجراءات تحصيل و تسوية القروض المتعثرة في وكالة محل الدراسة.

تختلف أساليب معالجة و تحصيل القروض المتعثرة بالوكالة بإختلاف نوع القرض المتعثر و قيمته و ذلك طبقا لظروف الخاصة بكل عميل و الأسباب التي أدت إلى تعثره ،

ليصل البنك إلى تحصيل الجزء أو الكل من قيمة قروضه المتعثرة يجب عليه القيام بمجموعة من الإجراءات و الخطوات، تفاديا للآثار السلبية التي تترتب عنها، سنتناول في هذا المطلب الإجراءات التي تتخذها الوكالة محل الدراسة قبل و بعد التعثر و سياسة تحصيل التي تتبعها الوكالة لتحصيل قروضها المتعثرة.

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (15).

الفرع الأول : الإجراءات المتخذة قبل و بعد التعثر.

تتمثل الإجراءات التي تعتمدها الوكالة الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة قبل و بعد تعثر العميل في ما يلي:

أولا : إجراءات قبل المتخذة تعثر القرض (قبل إنعدام العميل عن السداد).

- ✓ المراقبة الدورية لجدول إهتلاك القرض الخاص بالعميل عن طريق إستخدام النظام الآلي للبنك.
- ✓ تحرير جدول يبين فيه إستحقاقاته القادمة الخاصة بالشهر و القسط ، و آخر أجل للإستحقاق وقبل الدخول في التعثر [1]
- ✓ بعد منح القرض للعميل تعمل الوكالة على وضع رزنامة لتحديد آجال تسديد الدفعات التي تحتوي بدورها على قسط إستهلاك القرض إضافة إلى الفوائد ، مع تحديد أول أجل و آخر أجل لدفع القسط.
- ✓ عند وصول القسط الأول للسداد يتم إعلام العميل بالقسط المستحق قبل 8 أيام من وصول تاريخ الإستحقاق، لإتخاذ الاحتياطات اللازمة لسداد و المدة المتبقية لإستحقاق القسط، عن طريق اشعار بمبلغ و تاريخ الاستحقاق و المدة المتبقية لاستحقاق القسط [2] .
- ✓ في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء بالقسط المترتب عليه يتقدم للبنك بطلب إعفاء مؤقت من سداد القسط مع توضيح الأسباب لكي لا يقع في حالة عدم السداد و التعثر [3] .
- ✓ في حالة عدم إستجابة العميل للإشعار و عدم سداد القسط في موعد الإستحقاق يتم بعد 3 أيام بإرسال إنذار ثاني [4]، فيلتزم العميل بسداد قيمة (القسط الأول + عمولة التأخير)، مع تقديم أسباب تأخره و عدم السداد في الوقت[5].

ثانيا : الاجراءات المتخذة بعد تعثر القرض (بعد انعدام العميل عن السداد).

في حالة ما لم يستجب العميل لدعوة البنك لسداد يسجل النظام الآلي المعتمد في البنك حالة عدم السداد يقوم المكلف بالتحصيل القروض بما يلي:

- ✓ إرسال إنذار للعميل بعد 3 أيام من عدم دفع القسط الأول، يتضمن تاريخ إستحقاق القسط المستحق عليه و المهلة المحددة لسداد مستحقاته، و التي تكون محددة من 8 إلى 10 أيام بعد إرسال الإنذار [6] .
- ✓ في حالة عدم تجاوب العميل، يتولى المكلف بتحصيل القرض بزيارة ميدانية لمقر العميل ، بهدف تشخيص أسباب عدم الدفع و تشخيص الصعوبات التي تواجهه ، ذلك لإيجاد حلول ودية لتحصيل مستحقات البنك و يلتزم العميل بتوضيح أسباب تأخره عن السداد و يجب أن تكون موضوعية.

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (16).
[2] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (17) .
[3] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (18).
[4] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (19).
[5] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (6).
[6] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (19).

- ✓ في حالة عدم إستجابة العميل لطلب البنك بتبرير التأخر عن التسديد و إتخاذ الإجراءات اللازمة ، يقوم البنك بإرسال إنذار ثاني للعميل المقترض لتسوية الوضعية و دفع القسط و عمولة التأخير.
- ✓ في حالة عدم إستجابة العميل للإنذار الثاني يقوم البنك بإرسال إنذار آخر عن طريق محضر قضائي ، بعد هذه الخطوة يتوجب على العميل التقرب إلى الوكالة لتسديد مستحقاته فيعود القرض في هذه الحالة إلى طبيعته.
- ✓ أما في حالة عدم السداد بعد إرسال المحضر القضائي يقوم البنك بالحجز على الضمانات المقدمة إليه .
- ✓ في حالة تأخر العميل عن سداد 5 دفعات متتالية أصبح القرض بأكمله متعثرا ، و يصبح العميل المقترض مطالبا بتسديد القيمة الاجمالية للقرض و الفوائد المترتبة على القرض و يتم إعلامه بذلك [1]

الفرع الثاني: إجراءات تحصيل الجزء أو الكل من القروض المتعثر في وكالة محل الدراسة.

تختلف أساليب معالجة و تحصيل القروض المتعثرة في الوكالة محل الدراسة بإختلاف نوع القرض المتعثر و قيمته، و ذلك طبقا لظروف الخاصة بكل عميل و الأسباب التي أدت إلى تعثره.

الوكالة البنكية محل الدراسة تعتبر القرض متعثرا إذا تأخر عن سداد ل5 دفعات متتالية، يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتصنيف القروض المتعثرة وفق لثلاث أصناف أو درجات لتعثر كما يلي [2] :

الدرجة الأول (Créance a Problème Potentiels, Créance Soufferance): ما يرمز له في الوكالة ب "**387** " الديون (IMP) المعلقة يكون العميل في هذه الحالة ممتنع عن السداد لمدة 3أشهر أي عند تاريخ الإستحقاق و قبل وبعد إرسال الإنذارات تكون فيها المطلوبات في حالة صعبة .

الدرجة الثاني (Créance Douteuses ,Créan ce Trés Risqué) : يرمز لها بالرمز **"388"** الذمم المدينة جدا (المشكوك في تحصيلها) يعتبر القرض مشكوك في تحصيله في حالة عدم السداد لمدة 6 و 9 أشهر ، في مرحلة ما قبل النزاعات .

الدرجة الثالث (Créance Compromises): يرمز لها بالرمز **"389"** الديون المعدومة (المتعثرة) و يكون العميل متعثرا إذا تأخر عن سداد ب 5 أقساط أي بعد 12 شهرا و يتم تصنيف القرض نهائيا إلى ديون معدومة ، يتم وضع مخصصات له في الميزانية ، وهي تكون في مرحلة النزاعات ،

حيث تقوم بتحويل ملف العميل إلى اللجنة الجهوية للوكالة المختصة في معالجة و تحصيل القروض المتعثرة ، تتم فيها دراسة كل المعلومات المتعلقة بالمقترض و المشروع الممول و بما أن العميل لم يستطيع سداد دفعة واحدة فإنه من المستحيل أن يقوم بسداد 5 دفعات أو قيمة القرض كاملة.

الحقوق التي على العميل تعتبر غير مدفوعة لما لا يستطيع بذلك ، يقوم المكلف بتسيير هذه القروض بتحصيلها و مباشرة تغطية الخسارة اللاحقة به، بالتالي يقوم مسؤول تحصيل القروض المتعثرة بالوكالة بفتح حساب خاص ليسجل فيه حالة عدم الدفع بالنسبة للقرض المتعثر و تعود مسؤولية تسيير هذا الحساب إلى الوكالة حيث

---

[1] معلومات محصلة من المقابلة ميدانية مع السيد: أمين زناتي، **موظف بقسم القروض**، يوم 8 سبتمبر 2020

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (20).

يعمل صندوق ضمان القروض [1] على تعويض البنك بنسبة 70% من مبلغ القرض الذي إستفاد منه العميل المتعثر إلا أن يسترجع البنك قيمة القرض و ذلك من أجل عدم تأثر الأداء المالي للبنك و نشاطه [2].

يقوم البنك بإشعار صندوق ضمان بعدم إستحقاق قيمة الدين ، ذلك بتقديم الملف القانوني للعميل لصندوق الضمان، يحتوي على الإنذارات الثلاثة، تقرير المتابعة الميدانية، إتفاقية القرض، و وثيقة تثبت إخلال العميل بشروط الإتفاقية و عدم السداد.

في هذه الحالة يتم فتح حساب لدى البنك و يقوم صندوق الضمان بتعويض البنك في ذلك الحساب من مخصصات القروض المتعثرة لدى البنك بنسبة 70% و النسبة المتبقية % 30 تبقى على عاتق العميل ، حيث أن البنك لا يتوقف عن مطالبة العميل بتسديد مبلغ القرض فيلتزم العميل بسداد النسبة المعوضة من طرف صندوق الضمان 70 % [3]،حيث يسترجع صندوق ضمان القرض أمواله في حال تم تحصيله للقرض من العميل.

لا يمثل فتح هذا الحساب نهاية الإجراءات الواجب أن يتخذها البنك ، بل يقوم بمطالبة العميل بسداد قيمة القرض بمختلف الوسائل الودية لمعالجة القرض"**Règlement Amiable** " [4] ، إما بالتحصيل الودي عن طريق تحديد آجال جديدة للدفع أو إعادة الجدولة، حيث يقوم البنك في حالة تعثر العميل و عد قدرته على السداد بتسيير القرض و إدارته لإخراجه من التعثر ، و ذلك بتحديد تاريخ دفع لاحق، أي تمديد فترات الدفع ، و ذلك من خلال التعرف على مرحلة ما قبل التوقف عن الدفع إذا كان العميل المتعثر قد أوفى بالأقساط السابقة أم لا، و أسباب عدم قدرة العميل على السداد، و مراجعة الفواتير الغير مسددة على مستوى الوكالة و على المستوى المركزي ، بالإضافة إلى زيارة ميدانية للعميل للتأكد من أنه يزاول نشاطه و كتابة تقرير بذلك [5].

كما يتم كذلك معالجة الودية للقروض المتعثرة عن طريق إعادة الجدولة و ذلك من خلال تقديم طلب من العميل يتمثل في إعادة جدولة ديونه، حيث يقدم الملف و إعادة التوجيه و مراجعة العمل المستمر.

يتم تكوين الصلاحيات و عمل اللجان لإعادة الجدولة للقرض المتعثر المتكونة من لجنة إسترداد القرض و اللجنة المركزية للبنك ،حيث يقوم بدراسة تركيبة القرض و مواصفاته و إجتماع لجنة التحصيل و معالجة الملف، و ذلك بإنشاء محضر عن نتائج الإجتماع و الإحتفاظ بالدقة و إضفاء الجانب الرسمي على قرار اللجنة [6] ،يقوم البنك بتخفيف نسبة الديون المترتبة على العميل بنسبة % 20 أو % 50 و حسب قيمة المبلغ الذي يقوم العميل بإيداعه[7]

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (21).

[2] معلومات محصلة من مقابلة مع السيد: **امين زناتي، موظف بقسم القروض**، وكالة الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة يوم 8 سبتمبر 2020

[3] معلومات محصلة من مقابلة مع السيد: سوداني فريد، **رئيس مصلحة القروض** , وكالة الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة, يوم 8 سبتمبر 2020

[4] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (22).

[5] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (23).

[6] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (22).

[7] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (40) .

بالإضافة إلى تخفيض أعباء الضريبة و ذلك لمساعدته للخروج من التعثر و في الأخير يصبح الدين غير موجود تم دفعه كليا، و في حالة عدم الدفع يتم متابعته قانونيا و تحصيل القرض بالطرق القانونية[1] .

دراسة مثال إعادة الجدولة لعميل متعثر في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة

قام العميل (ش أ) بتقديم قرض للبنك وفق المعلومات التالية:

نوع القرض: قرض رفيق تجاري خاص بالعتاد الفلاحي المتمثل في جرارة و ما يتبعه من عتاد قصير الأجل.

- ✓ **المبلغ** : 00 . 00 0 2660دج
- ✓ **المدة**: 5 سنوات [2] .
- ✓ **الضمانات و الاحتياطات الحاضرة** : الرهن و التأمين .
- ✓ **الضمانات و الاحتياطات غير الحاضرة** : تعهد ،تأمين ضد جميع المخاطر.

قام البنك بموافقة على طلب العميل في الحصول على القرض عن طريق ائتمان التأجيري [3]،حيث يقوم البنك بشراء معدات الفلاحية المتمثلة في جرارة و ما يتبعها من عتاد و تأجيرها للعميل إلا أن ينتهي من سدا قيمة القرض و تتحول الملكية له [4] .

مع تأمين على المعدات لتجنب الحادث أو السرقة [5]، نتيجة لعدم سداد الأقساط[6]،قامت الوكالة الجهوية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لقالمة بمتابعة قضائية للعميل، فطلب العميل إعادة جدولة ديون و هذا عن طريق طلب خطي موضحا فيه أسباب إنعدامه عن السداد و التي كانت متمثلة في أنه لا يستطيع سداد الأقساط كل 6 أشهر و ذلك لسبب اعتماد نشاطه على محصول القمح فقط فطلب تحويل الأقساط لكل 12 شهرا بدل من 6 أشهر [7] .

تم قبول طلب العميل بإعادة جدولة ديونه[8] من قبل البنك بتقديم ملف العميل إلى إدارة تحصيل القروض [9]،فقامت لجنة تحصيل و معالجة القروض بدراسة طلبه و الموافقة على جدولة ديونه كالتالي:

- ✓ تحديث العقد بين العميل و البنك.
- ✓ قبول طلب إعادة جدولة الديون لمدة 4 سنوات.
- ✓ الإعفاء بنسبة 20% من ديونه و مصاريف بنكية و رسوم الحجز وهذا لإيداع العميل مبلغ بقيمة 1.181.822.38دج.

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (24)

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (25) و (26) .

[3] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (27).

[4] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (28).

[5] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (29).

[6] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (30).

[7] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (31).

[8] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم(32).

[9] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (33).

- ✓ إعادة تنظيم القرض و تنظيم الأقساط المستحقة بما يتلاءم مع نشاط العميل المتعثر.
- ✓ إعادة هيكلة باقي الديون المعلقة المقدرة ب 00 .000. 0 266 دج و ذلك بعد أن قام العميل بإيداع مبلغ 1.181.822.38دج .
- ✓ إزالة التكاليف القانونية إن وجدت.
- ✓ صيانة و تحقيق الضمانات و الاحتياطات المقيدة و غير المحجوبة [1]

المطلب الثاني : تطور حجم القروض المتعثرة في الوكالة محل الدراسة.

يتعرض بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية إلى مشكلة تعثر القروض التي يمنحها، أو كما يسمى في البنك بخطر عدم السداد ، و في ما يلي سنحاول عرض تطور حجم القروض المتعثرة حسب نوع القرض المقدم في الوكالة خلال سنوات **2020/2019, 2019/ 2018 ,2018/2017** .

أولا : تطور عدد القروض المتعثرة حسب درجة تعثر القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2017 /2018).

فيما يتعلق بتطور حجم القروض المتعثرة وفقا لمعيار درجة التعثر نورد الشكل والجدول الآتيين لتوضيح ذلك:

الجدول رقم(01): تطور القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة خلال سنة(2018/2017).

الوحدة : دينار جزائري

درجة تعثر القرض	الديون العالقة(387)	الديون المشكوك في تحصيلها(388)	الديون المعدومة(389)
عدد القروض المتعثرة	86	20	203
قيمة التعثر	23278653,00	22608487,29	332331295,99

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة حسب درجة تعثر القرض لسنة (2017 -2018)المأخوذة من الملحق رقم(35)

[1] للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 26).

الشكل رقم (10): تطور القروض المتعثرة وفقا لدرجة تعثر القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة سنة (2018/2017)

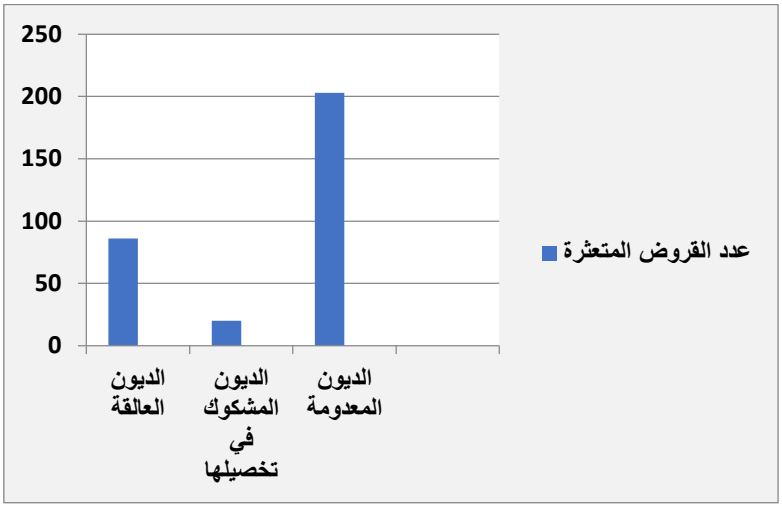

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (1)

بالنظر الى المنحنى أعلاه و الجدول رقم 1 ، الذي يمثل تطور القروض المتعثرة في الوكالة وفقا لدرجة تعثرها لسنة 2018/2017، نلاحظ أن عدد القروض العالقة في التي سجلت في درجة تعثر الأولى (387) قدرت ب 86 قرضا متعثرا بنسبة % 27،8 من إجمالي القروض المتعثرة لسنة2017 ، بمبلغ قدر ب 23278653,00دج، و التي تكون المطلوبات في حالة صعبة و نسبة تعثر القرض ب % 20 أي أن العميل لا يستطيع دفع الأقساط الأولى لمدة 3 أشهر ، في حين نلاحظ إنخفاض في عدد القروض المشكوك في تحصيلها التي سجلت في درجة التعثر الثانية(388) التي تكون القروض فيها متعثرة بنسبة 50% أيعدم سداد الأقساط لمدة 6 أشهر ، حيث وصل إنخفاض الديون إلى 20 قرضا متعثرا بنسبة % 6،47 من إجمالي القروض المتعثرة لسنة 2017 ،بمبلغ قيمته 22608487,29دج ، هذا يدل على إستجابة العملاء إلى إشعارات البنك بسداد قيمة الأقساط المستحقة عليهم ، مما أدى إلى إنخفاض عدد القروض المتعثرة في الدرجة الثانية، في حين نلاحظ إرتفاع و تفاقم في عدد القروض المعدومة التي سجلت في الدرجة الثالثة لتعثر (389) التي يكون القرض متعثرا فيها بنسبة 100%، لعميل في هذه الحالة لم يقم بسداد أقساطه لمدة 12 شهرا، حيث قدرت ب 203 قرضا متعثرا بنسبة % 65،69 و هي أعلى نسبة لتعثر سنة (2018/2017)، و هذ راجع لعدم سداد العملاء للأقساط المستحقة عليهم، و إرتفاع في قيمة المبالغ المتعثرة حيث وصل إلى 332331295,99دج

ثانيا : تطور عدد القروض المتعثرة حسب نوع القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2018 2019).

بالنسبة بتطور عدد القروض المتعثرة حسب نوع القرض الممنوح والمتعلقة بوكالة قالمة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ندرج الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم(2) : تطور عدد القروض المتعثرة حسب نوع القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة(2018/ 2019).

(الوحدة : دينار جزائري)

نوع القروض المصرفية الممنوحة من طرف الوكالة	عدد القروض و المشاريع الممنوحة المتعثرة	قيمة القرض المتعثر في الوكالة
قرض إستثمار	21	140301509
قروض ثلاثية التمويل لدعم تشغيل الشباب	458	4997626,42
قرض تمويل تأجيري	10	8700848,60
قرض رفيق	112	38530088,12
قروض مغطاة	8	23808021,53
قروض تشغيل	1	14000000,00
قروض عقارية	1	68466,91
قروض فواتير مسددة	29	92699128,68

المصدر: من إعداد الطالبة بناء عل حجم القروض المتعثرة حسب نوع القرض المقدم و درجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2019-2020) المأخوذة من الملحق رقم(36).

الشكل رقم (11) : يمثل تطور القروض المتعثرة في الوكالة و فقا لمبلغ التعثر و عدد القروض المتعثرة وفقا لمبلغ الدين.

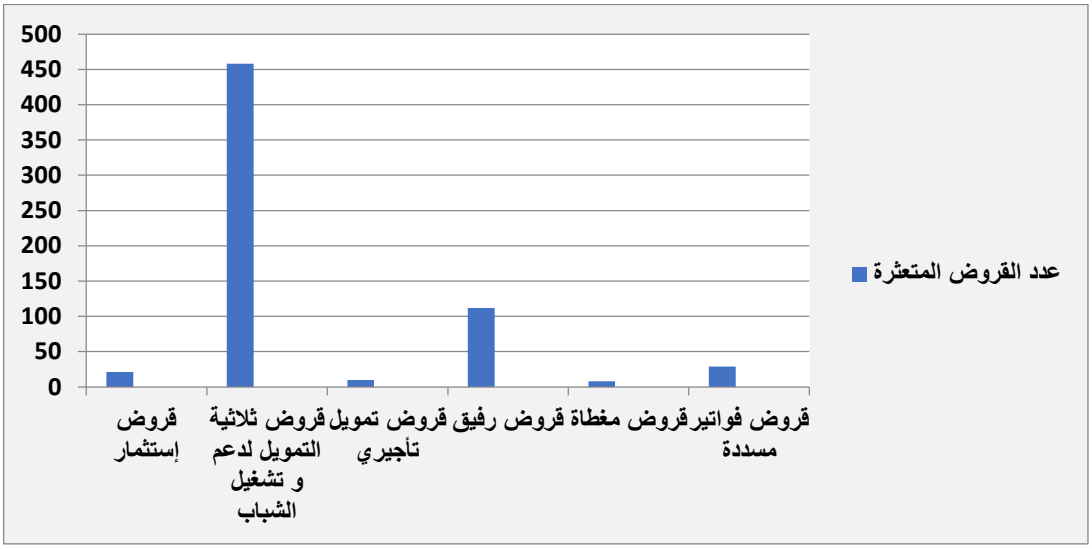

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات الجدول رقم (2).

من خلال الجدول رقم 2 و الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن أغلب القروض المتعثرة في الوكالة هي قروض تمويل ثلاثي الأطراف الموجهة لدعم الشباب(**ANSEJ**) و الصندوق الوطني لضمان على البطالة (**CNAC**) (ANAGEM) و هي قروض ممنوحة لتمويل مؤسسات مصغرة .

نلاحظ أن تلك القروض تشكل أعلى نسبة لتعثر ب% 71،56 ،بـ 458 قرضا متعثرا لسنة(2018-2019) و هو أكبر عدد للقروض المتعثرة في الوكالة بمبلغ 499762642دج . وهذا ما يفسر السياسة المنتهجة من الدولة في

دعم الشباب، التي تلزم البنوك بمنح القروض طويلة و متوسطة الأجل إلى المؤسسات المصغرة في إطار دعم و تشغيل الشباب فأصحاب هذ القروض لا يقومون بسداد مستحقاتهم مما أدى إلى تعثرها.

كما نلاحظ أن قرض رفيق إحتل المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المتعثرة في الوكالة لسنة(2018-2019) بمبلغ قيمته 38530088,12دج و 112 قرضا متعثرا و شكل نسبة 17،5% من إجمالي القروض المتعثرة لهذه السنة، و تليه قروض الفواتير الغير مسددة بنسبة% 4،53 من إجمالي القروض المتعثرة لهذه السنة ، مقدرة ب 29 قرضا متعثرة بمبلغ 9269912868 دج، و هو أعلى قيمة للديون الموجودة لدى الغير ، تليه قروض الاستثمار بنسبة% 3،28 من إجمالي القروض المتعثرة لسنة (2018-2019) و 21 قرضا متعثرا بمبلغ 140301509دج .

أما فيما يخص باقي القروض الكلاسيكية من قروض مغطاة و قروض تشغيل و قروض تمويل تأجيري و قروض عقارية فقد سجلت في مجملها 20 قرضا متعثرا و بنسب ضئيلة مقارنة بالقروض المتعثرة الأخرى على الترتيب التالي 0،15%، 1،25%،1،56%. و هي نسبة مقبولة عموما ،بالإضافة إلى إنعدام و غياب تام في قروض الإستغلال لسنة (2018-2019) ، يمكننا إستنتاج أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية محل الدراسة نسبة قروضه المتعثرة نحو فئة تشغيل الشباب و قروض فواتير غير مسددة و قروض رفيق تمثل الأكبر نسبة من القروض المتعثرة في الوكالة فهي تمثل% 90 من مجموع القروض المتعثرة مقارنة بالقروض المتعثرة الباقية فهي لا تمثل سوى نسبة% 10 من إجمالي القروض المتعثرة.

و فيما يلي ندرج جدولا موضحا لتطور القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر (الديون المعلقة ،المشكوك في تحصيلها، الديون المعدومة) لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة

الجدول رقم (3): تطور القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر (الديون المعلقة ،المشكوك في تحصيلها، الديون المعدومة) لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2018 – 2019).

(الوحدة : الدينار الجزائري)

درجة التعثر نوع القرض	الديون العالقة (387)		الديون المشكوك في تخصيلها (388)		الديون المعدومة(389)	
	الملفات	المبلغ	الملفات	المبلغ	عدد	المبلغ
قرض استثماري	0	0	3	1589938,06	18	138711571,27
قروض تمويل ثلاثية الدعم شباب	92	39016561,53	53	66912507,74	313	393833572,46
قرض تمويل تأجيري	0	0	0	0	10	8700848,60
قروض رفيق	1	4105282,59	0	0	111	34424805,60
قروض مغطاة	0		0		8	23808021,53
قروض عقار	0		0		1	68466,91
قروض تشغيل	0		0		1	14000000,00
قروض فواتير مسددة	0		0		29	92699128,68
المجموع	93	43121844,12	56	68502445,80	491	706246415,05

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على حجم القروض المتعثرة حسب نوع و درجة تعثر القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة المأخوذة من الملحق رقم (36) .

الشكل رقم(12): تطور القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة(2018-2019).

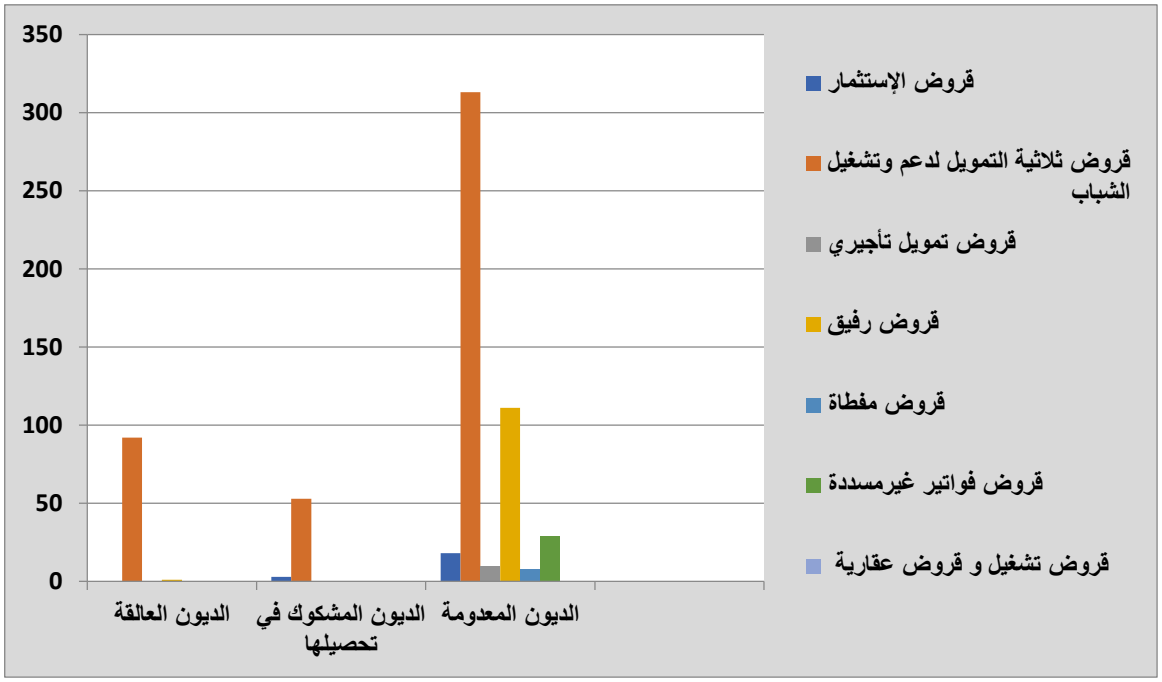

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(3).

من خلال الشكل أعلاه و الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيمة القروض المتعثرة في الوكالة مرتفعة خلال درجة القروض المعدومة (389) حيث مثلت% 76،71 من أجمالي القروض المتعثرة لسنة (2018-2019) أي أن أغلب القروض الممنوحة من طرف وكالة قالمة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لا يقوم العملاء المقترضين بسداد الأقساط في وقتها، حيث تسجل في هذه الدرجة عدم سداد الإستحقاقات ل5 أقساط متتالية فيكون العميل متعثر بنسبة 100 % ، قدرت ب 491 قرضا متعثرا بقيمة 706246415,05دج ،فيما بلغ عدد القروض المشكوك في تحصيلها في الدرجة الثانية (388) لتعثر 56 قرضا متعثرا بنسبة% 8،75 من إجمالي القروض المتعثرة لسنة (2018-2019) و هي نسبة ضئيلة مقارنة مع القروض المعدومة، يكون فيها المقترض في وضع مشكوك في تحصيل الديون بعد مرور 6 أشهر و التي تكون متعثرة بنسبة 50 % ب 56 قرضا متعثرا بقيمة 68502445,80دج ، أما لقروض العالقة (387) التي تكون مشكلة في تحصيل الأقساط الأولى بعد 3 أشهر قدرت ب 93 قرضا متعثرا بنسبة % 14،53 من إجمالي القروض المتعثرة لسنة (2018- 2019) و هي أكبر من نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و أقل من الديون المعدومة، بقيمة 43121844,12 دج تكون فيها المطلوبات في هذه الحالة صعبة و متعثرة بنسبة 20%.

عند وصول تاريخ إستحقاق مجموع القروض الممنوحة و لم يسجل البنك أي دفع يقوم تلقائيا بتحويل هذه الديون إلى حساب المبالغ غير المدفوعة(الديون العالقة) ذات الدرجة 387 ، فتكون المطلوبات في حالة صعبة ، يقوم فيها البنك بإرسال إنذار للعميل بسداد مستحقاته قبل اللجوء إلى القضاء .

بعد إنتهاء مرحلة الأعذار يصل البنك إلى مرحلة النزاعات و القروض المشكوك في تحصيلها و ذلك بتحويل ملف العميل إلى فرع المنازعات القانونية و إعادة إرسال إشعارات للعميل بسداد مستحقاته ،حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن عدد القروض المتعثرة الخاصة بالقروض الاستثمارية ترتفع من درجة الأولى لتعثر إلى الدرجة

الثانية ،حيث سجلت 0 في الديون العالقة ثم سجلت 3 في الديون المشكوك في تحصيلها هذا يدل على سداد العملاء للأقساط في فترات الأولى ثم الإمتناع ، فهي تمثل نسبة 3،28 % من إجمالي القروض المتعثرة لسنة(2018-2019)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) فيما يخص القروض الموجهة لتدعيم الشباب بأنها في درجة عدم السداد الأولى التي تكون فيها الديون عالقة سجلت 92 قرضا متعثرا ثم إنخفضت إلى 53قرضا ،هذا يدل على إستجابة بعض العملاء لإشعارات البنك و سداد مستحقاتهم مما أدى إلى إنخفاض عدد الديون المشكوك في تحصيلها في الثانية ثم نلاحظ تفاقم في حجم الديون المعدومة لهذا النوع من القروض ب363 قرضا متعثرا، وإرتفاع حجم المبالغ الغير مسددة ووصل إلى 518459034,29دج ، نلاحظ كذلك أن القروض من نوع رفيق تسجيل قرضا واحدا متعثرا في الدرجة الأولى لتعثر ثم 0 في درجة الثانية هذا يدل على إستجابة العميل لإشعارات البنك و سداد مستحقاته، ثم نلاحظ إرتفاع ملحوظ ب 111 قرضا متعثرا في الديون المعدومة ، البنك في هذه الحالة يقوم بتحويل ملف القروض إلى مصلحة النزاعات لتسويتها قانونيا، في أغلب الأحيان تتدخل الدولة ممثلة بالخزينة العمومية لمسح كافة ديون دعم و تشغيل الشباب المتواجدة في البنوك هذا ما أدى إلى امتناع أصحابها عن الدفع طمعا في الإستفادة من عملية مسح الديون.

في حين نلاحظ أن أنواع القروض الأخرى هناك من لم يسجل أي حالة عد السداد في درجيتين 387- 388 و سجلت في الديون المعدومة (389) هذا يدل على إستجابة العميل في البداية إلى سداد المستحقات ثم توقفه لظروف طارئة فهذا النوع من العملاء يتم إعادة جدولة ديونه أو إعادة تأجيل فترات إستحقاق القرض .

ثالثا: تطور حجم القروض المتعثرة حسب نوع القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2019-2020): لتتبع ورصد تطور حجم القروض المتعثرة حسب نوع القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة ندرج الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم(4): تطور عدد القروض المتعثرة حسب نوع القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2019-2020)

(الوحدة : الدينار الجزائري)

نوع القرض الممنوح	عدد القروض المتعثرة	مبلغ القرض المتعثر
قروض الاستثمار	22	180227007
قروض ثلاثية التمويل لدعم الشباب	504	706825455
قروض تمويل تأجيري	13	19671059,60
قروض رفيق	134	53434589,18
قروض مغطاة	11	26422660,95
قروض تشغيل	1	14000000,00
قروض عقارية	1	68466,91
قروض استغلال	0	0
قروض فواتير غير مسددة	29	92699128,68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىحجم القروض المتعثرة حسب نوع القرض الممنوح و درجة تعثره لسنة(2019-2020) بتاريخ 23-06- 2020 المأخوذة من الملحق رقم (37).

الشكل رقم (13): تطور حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2019-2020)

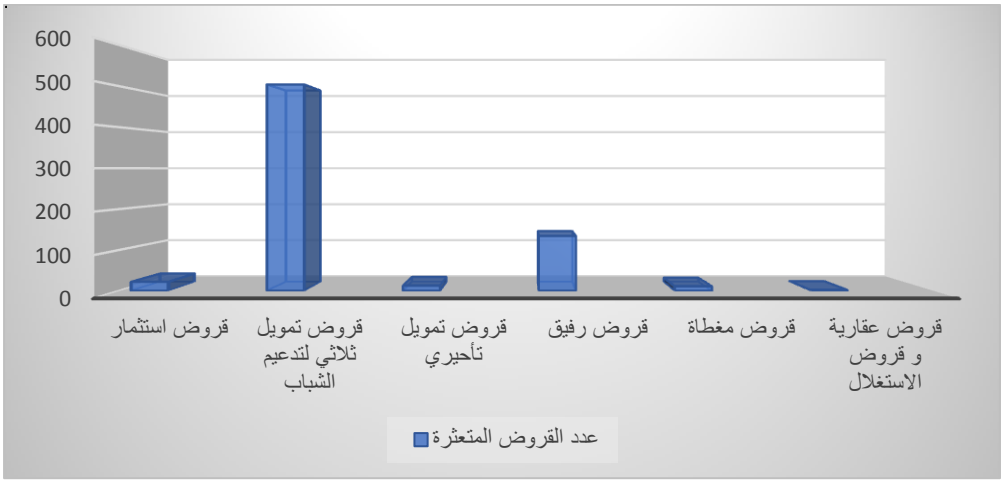

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على جدول رقم (4).

من خلا ل الجدول (4 و الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن أغلب القروض المتعثرة في الوكالة هي قروض تمويل ثلاثي الأطراف الموجهة لدعم الشباب(ANSEj) و الصندوق الوطني لضمان على البطالة (CNAC)و قروض الممنوحة في إطار إنشاء قروض (ANAGEM) و هذا لتمويل مؤسسات مصغرة .

نلاحظ أن نسبة تعثر القروض هذا النوع %من إجمالي القروض المتعثرة لسنة(2019-2020) فقدرت ب 504 قرضا متعثرا و هو متزايد بشكل مستمر مقارنة مع السنة السابقة حيث سجلت فيها 458 قرضا ،فهو أكبر عدد لتعثر القروض في الوكالة خلال السنوات السابقة بمبلغ706825455 دج، هذا ما يفسر السياسة المنتهجة من الدولة في دعم الشباب التي تلزم البنوك بمنح القروض طويلة و متوسطة الأجل إلى المؤسسات المصغرة في إطار دعم و تشغيل الشباب.

كما نلاحظ أن قرض رفيق إحتل المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المتعثرة في الوكالة لسنة 2020 قدر ب 134 قرضا متعثرا بنسبة% 18،74من إجمالي القروض المتعثرة لهذه السنة و هو أعلى من نسبة التعثر في السنة السابقة حيث سجلت ب % 17،5 ،و تليه قروض الفواتير الغير المسددة ب 29 قرضا متعثرة بمبلغ 9269912868 دج بنفس و النسبة القيمة المسجلة في سنة 2019، هذا يدل على عدم إسترجاع البنك لجزء من أمواله الخاصة بهذا النوع من القروض المتعثرة ، تليه قروض الاستثمار ب 22 قرضا متعثرا بنسبة % 3،07 من إجمالي القروض المتعثرة خلال سنة 2020 بمبلغ قيمته180227007دج،

أما فيما يخص باقي القروض الكلاسيكية من قروض مغطاة و قروض تشغيل و قروض تمويل تأجيري و قروض عقارية، فقد سجلت في مجملها 26 قرضا متعثرا بنسب متفاوتة كالآتي % 1،53 ،% 0،13 %،1،18و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالقروض المتعثرة الأخرى و متقاربة الى النسب المسجلة في السنة السابقة، بالإضافة الى انعدام و غياب تام في قروض الاستغلال لسنة 2020

يمكننا الإستنتاج أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية محل الدراسة نسبة قروضه المتعثرة نحو فئة التشغيل الشباب و قروض فواتير فير مسددة و قرض رفيق تمثل% 93،82، و هي أكبر نسبة في الوكالة مقارنة بالقروض المتعثرة الباقية فهي لا تمثل سوى% 6،18 من إجمالي القروض المتعثرة .

الجدول رقم (5): تطور حجم القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة سنة (2020-2019) بتاريخ 23-06-2020.

الوحدة: بالدينار الجزائري

درجة التعثر / نوع القرض	ديون معلقة(387)		ديون مشكوك في تحصيلها(388)		ديون معدومة (389)	
	الملفات	المبلغ	الملفات	المبلغ	عدد	المبلغ
قروض استثمارية	01	300000000	1	1531964696	20	16190735968
قرض ثلاثية التمويل	88	4259078232	53	14577563828	363	51845903429
قرض تمويل تأجيري	0	0,00	3	1097021100	10	8700848,60
قروض رفيق	0	0,00	26	1562283335	108	3781175583
قروض مغطاة	0		0		11	2642266095
قروض عقارية	0		0		1	68466,91
قروض استغلال	0		0		0	0
قروض فواتير غير مسددة	0		0		29	92699128,68
قروض تشغيل	0	0	0	0	1	1400000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على حجم القروض المتعثرة حسب نوع التعثر وحجم القروض المتعثرة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2020-2019) المأخوذة من الملحقين رقم (37)،(38).

الشكل رقم (14): تطور القروض المتعثرة وفقا لدرجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة (2020-2019)

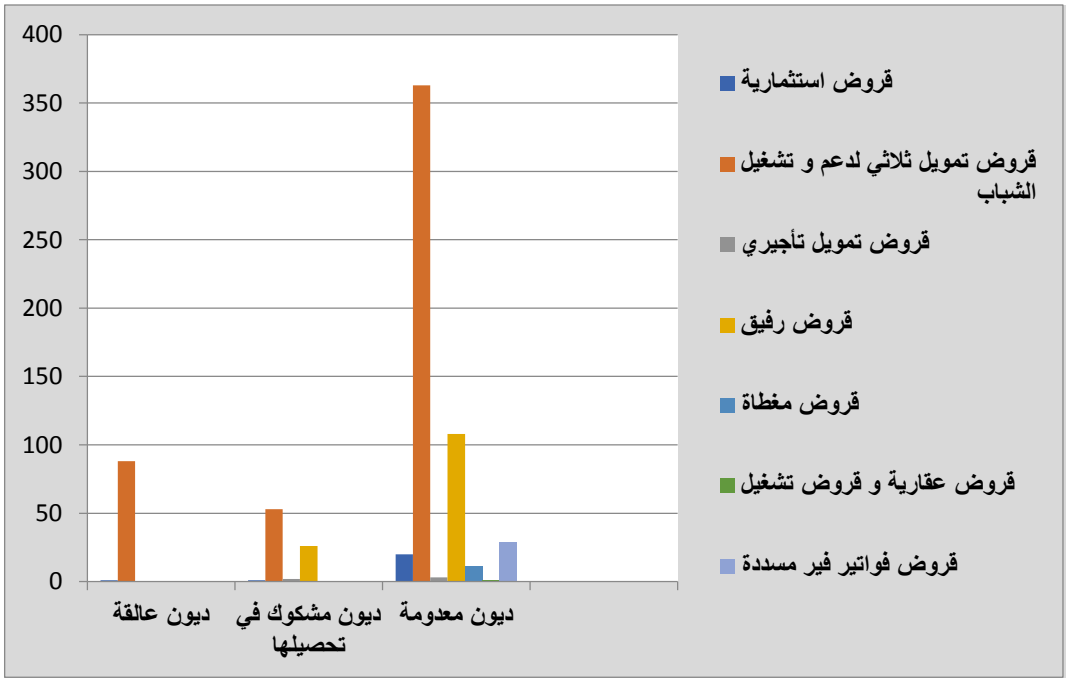

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (5)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة القروض المتعثرة في الوكالة ترتفع تدريجيا حسب درجة التعثر حيث سجلت في الديون العالقة بدرجة (387) نسبة % 12،44 من إجمالي القروض المتعثرة ب 89 قرضا متعثرا وهي نسبة منخفضة مقارنة مع السنة السابقة حيث قدرت ب% 14،53، في حين نلاحظ إنخفاض نسبة الديون المشكوك في تحصلها حيث سجلت نسبة 11،60% من إجمالي القروض المتعثرة لسنة (2019-2020) هذا راجع للاستجابة العملاء لإشعارات البنك و سداد الأقساط المستحقة عليهم مما أدى إلى إنخفاضها .

و من الجدول رقم (5) و الشكل أعلاه نلاحظ أيضا إرتفاع ملحوظ و سريع في حجم الديون المعدومة حيث شكلت نسبة% 75،94 و هي أعلى نسبة لتعثر في سنة (2019-2020) و هي متعثرة بنسبة% 100

عند وصول تاريخ إستحقاق مجموع القروض الممنوحة و لم يسجل البنك أي دفع يقوم تلقائيا بتحويل هذه الديون إلى حساب العالقة ذات الدرجة(387) فتكون المطلوبات في حالة صعبة ،يقوم فيها البنك بإرسال إنذار للعميل بسداد مستحقاته قبل اللجوء إلى القضاء .

بعد إنتهاء مرحلة الأعذار يصل البنك إلى مرحلة النزاعات و القروض المشكوك في تحصيلها و ذلك بتحويل ملف العميل الى فرع المنازعات القانونية و إعادة إرسال إشعارات للعميل بسداد مستحقاته ،حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم(5) زيادة في عدد القروض المتعثرة من درجة الأولى لتعثر(387) إلى الدرجة الثانية(388) و هذا يدل على عدم إستجابة العميل لإشعارات و إنذارات البنك) .

نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم(5) فيما يخص القروض الموجهة لتدعيم الشباب أنها في درجة عدم السداد الأولى التي تكون فيها الديون عالقة سجلت88 قرضا متعثرا ثم إنخفضت إلى 53قرضا متعثرا، هذا يد على استجابة بعض العملاء لإشعارات البنك و سداد مستحقاتهم مما أدى إلى إنخفاض عدد قروض متعثرة ،ثم إرتفعت في الديون المعدومة لتصل الى 363 قرضا متعثرا بنسبة% 70،49 من إجمالي القروض المتعثرة و تفاقم حجم المبالغ الغير مدفوعة للديون المعدومة ووصل إلى 518459034,29دج ، يقوم البنك بتحويل ملف القروض من هذا النوع إلى مصلحة النزاعات لتسويتها قانونيا .

في حين نلاحظ كذلك أن الأنواع الأخرى للقروض المتعثرة هناك من لم يسجل اي حالة عد السداد المراحل الأولى سجل في الديون المعدومة ،هذا يدل على استجابة العميل في البداية إلى سداد المستحقات ثم توقفه لظروف طارئة فهذا النوع من العملاء يتم إعادة جدولة ديونه أو إعادة تأجيل فترات إستحقاق القرض .

الجدول رقم(6): تطور حجم القروض المتعثرة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة خلال الفترة (2017-2020)

(الوحدة: بالدينار الجزائري)

السنوات	2018/2017	2019/2018	2020/2019
عدد القروض المتعثرة	309	640	715
مبلغ القروض المتعثرة	378218436	817870705	1102272557,49

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على:

- حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2017-2018) ، للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (35).
- حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2018-2019) ، للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (36).
- حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2019-2020)، للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (37).
- تطور حجم القروض المتعثرة حسب درجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة ،للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (38).

الشكل رقم(15) : تطور القروض المتعثرة في لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة خلال الفترة (2017-2020)

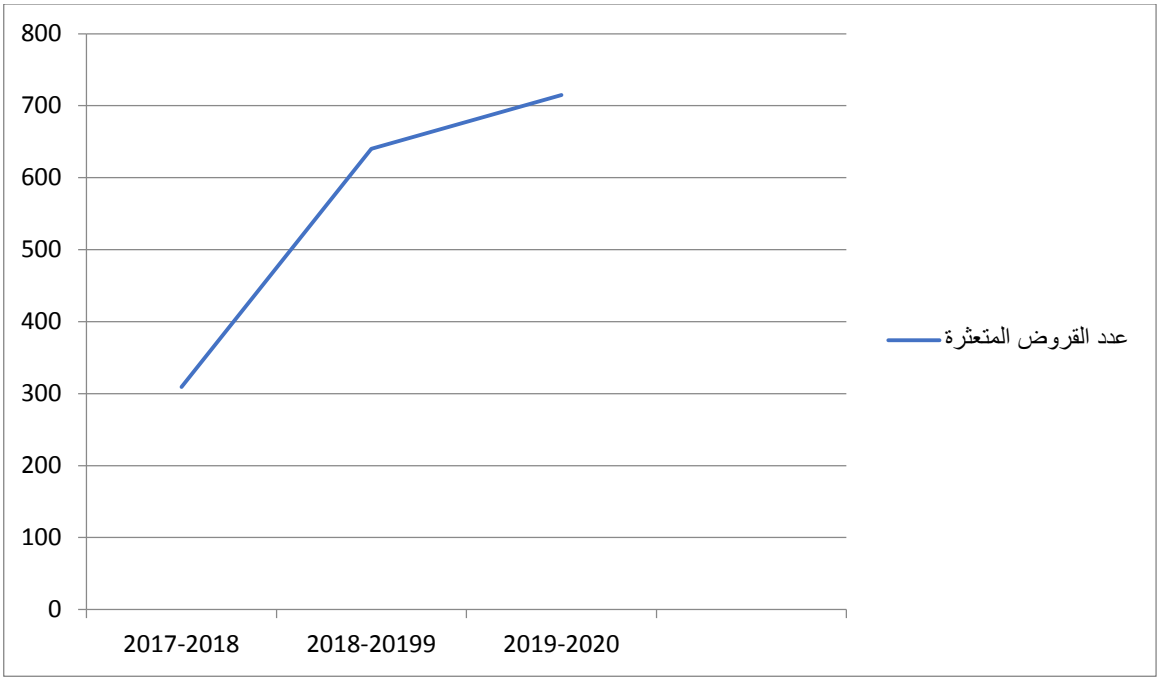

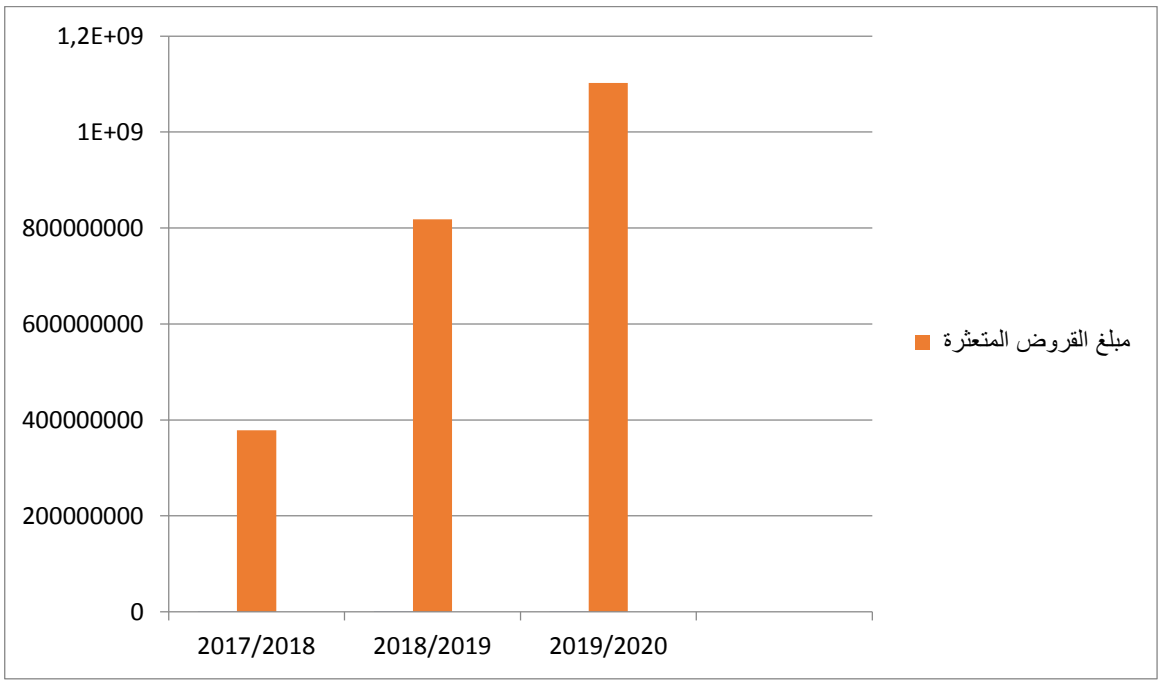

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (6).

من خلال الجدول رقم(6) و الرسم البياني أعلاه يتضح لنا أن حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة في إرتفاع مستمر فهي تتزايد عبر السنوات، حيث سجلت زيادة في حجم القروض المتعثرة خلال سنة 2020 بمبلغ 110227257,49 دج بعدد 715 قرضا متعثرا ، مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 640 قرضا متعثرا بقيمة 817870705 دج.

و منه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين المشاريع الممولة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القروض المتعثرة فكلما إرتفعت قيمة القرض الممنوح و مبلغه كلما إرتفعت نسبة تعثر القروض في الوكالة خاصة تلك الممنوحة في إطار دعم و تشغيل الشباب في فترة اليسر المالي التي مرت بها الجزائر.

وفي ما يلي جدول يوضح تطور نسبة القروض المتعثرة في الوكالة من ضمنها القروض الموجهة لدهم و تشغيل الشباب بالنسبة إلى إجمالي القروض المتعثرة.

الجدول رقم (07): تطور نسبة القروض المتعثرة لكل نوع من أنواع القروض الممنوحة في الوكالة بالنسبة إلى إجمالي القروض المتعثرة في الوكالة خلال الفترة (2017 - 2020)

نوع القرض الممنوحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفة وكالة قالمة	عدد القروض المتعثرة	النسبة المئوية لتعثر كل قرض بالنسبة إلى إجمالي القروض
قروض استثمار	43	%3,69
قروض تمويل ثلاثي الأطراف	962	%82,65
قروض تمويل تأجير	23	%1,98
قرض رفيق	246	%21,13
قروض مغطاة	19	%1,63
قروض تشغيل	2	%0,17
قروض عقارية	2	%0,17
قروض فواتير غير مسددة	58	%4,98
قروض استغلال	0	%0

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على:

- حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2017-2018) ، للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (35).
- حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2018-2019) ، للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (36).
- حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة لسنة (2019-2020)، للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (37).
- تطور حجم القروض المتعثرة حسب درجة التعثر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة ،للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (38).

من خلال الجدول رقم 7 نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة لكل نوع من القروض الممنوحة في البنك بالنسبة إلى إجمالي القروض المتعثرة للفترة (2017-2020) متذبذبة من نوع لآخر و هذا راجع لحجم القروض المتعثرة لكل نوع من القروض الممنوحة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة لتعثر القروض المصرفية الممنوحة في الوكالة بالنسب إلى إجمالي القروض المتعثرة هي تلك الموجهة لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ . CNAC. ANAGEM،حيث شكلت القروض الموجه لتشغيل و دعم الشباب نسبة 82,65 % ،يليها قرض رفيق بنسبة 21,13% من إجمالي القروض المتعثرة ،أما قروض الاستثمار فقد شكلت نسبة 3,69 % بالنسبة إلى إجمالي القروض المتعثرة ، في حين سجلت قروض فواتير غير مسددة نسبة 4,98% من إجمالي القروض المتعثرة في الوكالة ،أما فيما يخص باقي القروض فقد سجلت نسب قليلة نوعا ما حيث سجلت قروض تشغيل و قروض عقارية نفس النسبة 0,17 % ، أما القروض المغطاة و قروض تمويل تأجير فقد كانت بنسبة متقاربة 1,63%، 1,98% في حين نلاحظ إنعدام في نسبة تعثر قروض الاستغلال بالنسبة إلى إجمالي القروض

المطلب الثالث: تحليل أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للوكالة محل الدراسة.

نظرا لإستحالة الحصول على المعلومات الكاملة حول القوائم المالية و الميزانية المالية للوكالة محل الدراسة باعتبارها وثائق سرية .

سيتم خلال هذا المطلب إستخلاص تحليل أثر القروض المتعثرة على الوضعية المالية للوكالة الجهوية قالمة و ذلك من خلال التحليل المقارن بين تطور القروض المتعثرة وودائع العملاء لدى الوكالة لسنة 2020/2019 كما يلي :

تتمثل ودائع بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة في ما يلي :

و ديعة منحة قروض دعم الشباب، حساب بدر ، حساب بدر في الخزينة الوطنية ، حساب جار ،دفتر توفير بفائدة و بدون فائدة ،دفتر توفير للصغار بدون فائدة، حساب مرتبات العمال لإدارات مختلفة ،حساب كفالات القروض ، ودائع لأجل بسعر متغير كل 24 شهر و 36 و 48 و 60 شهر ،حساب لموظفين بدر ، ..... الخ

الجدول رقم(8) : يمثل مقارنة بين قيم الودائع و القروض المتعثرة في الوكالة لسنة 2020/2019.

الوحدة : بالدينار الجزائري

السنة	2019	2020
قيمة القروض المتعثرة	817870705	1102272557,49
قيمة الودائع	8263327420	3670337285

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على حجم الودائع المتوفرة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة للسنوات المالية 2018-2019-2020 المأخوذة من الملاحق (37) و(38)

الشكل رقم(16): يوضح مقارنة بين قيمة الودائع و القروض المتعثرة في الوكالة لسنة(2020/2019)

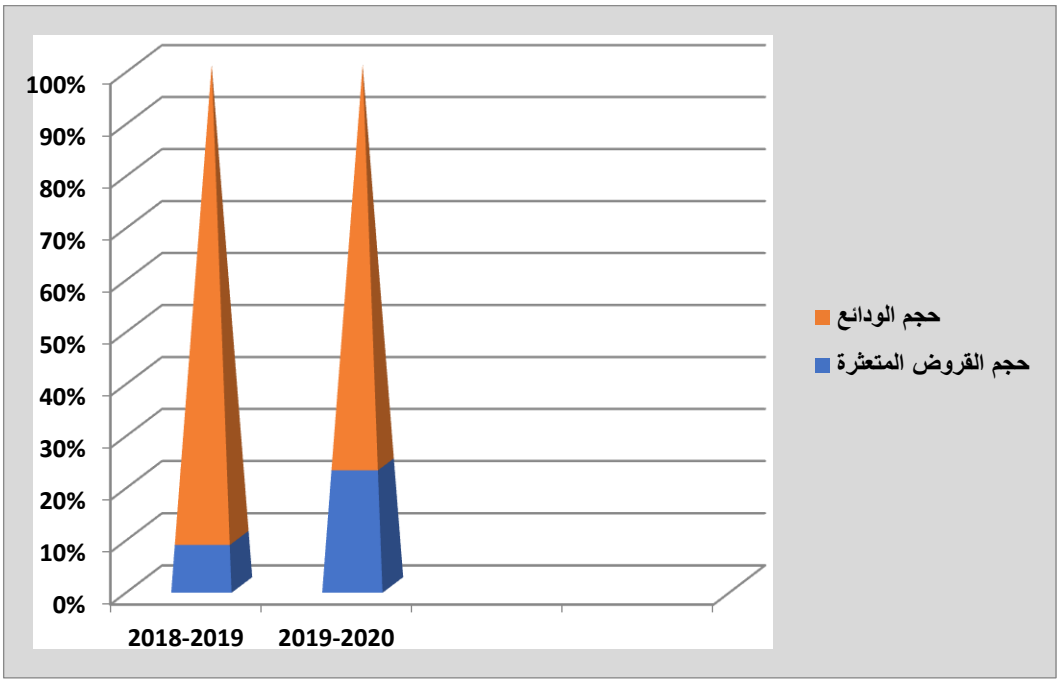

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (8)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن حجم الودائع المتوفرة لدى الوكالة الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة يفوق حجم القروض المتعثرة خلال السنوت(2019/2018 و 2020/2019)،إذ نجد سنة (2019/2018)كان الفارق بينهما 8462037 دج، هذا ما يدل على أن الوكالة البنكية محل الدراسة قادرة على إسترجاع ودائع الزبائن التي قدمتها كقروض للعملاء لتوظيفها في إستثمارات مختلفة إضافة إلى جزء من رأسمالها الخاص . و الفارق بين الودائع و القروض سنة(2019-2020) قدر ب 11933664711- دج فقيمة القروض المتعثرة لتاريخ 23-06-2020 تفوق قيمة الودائع المتوفرة لدى الوكالة ، هذا يدل على أن البنك في حالة صعبة و غير قادرة على استرجاع جزء من ودائع العملاء التي عملت على توظيفها إضافة إلى جزء من رأسمالها الخاص ، فيجب عليها تحصيل جزء من قروضها المتعثرة و هذا لمواجهة خطر إنعدام السيولة قبل نهاية سنة 2020.

إن وجود وكالة قالمة ضمن مجموعة متكافلة من الوكالات الاستغلالية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية كما سبق ووضحنا في الشكل رقم (7) بمعنى عدم استقلاليتها ماليا ، جعلت وقوع البنك في وضعية مالية صعبة و تأثر أدائه المالي جراء القروض المتعثرة في الوكالة شبه مستحيلة و أمر مستبعد نظرا للدعم المالي الذي تتلقاه إضافة إلى تدخل لدولة ممثلة بالخزينة العمومية و البنك المركزي لمسح ديون المتعثرة الخاصة بالعملاء خاصة تلك الموجهة لدعم و تشغيل الشباب و تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

حسب المعلومات المقدمة نلاحظ أن الوكالة تتبع سياسة حذرة وصارمة بالنسبة لمنح القروض العادية الكلاسيكية و خاصة قروض الإستثمار طويلة و متوسطة الأجل ،لكن فيما يخص القروض الموجهة للوكالات الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لا يمكن للبنك التحكم في قرار منحها لأنها مدعومة من طرف الدولة رغم أنها مصنفة أكبر نسبة لقروض المتعثرة في الوكالة ، غير أن هذه النسبة الكبيرة لتعثر القروض تؤدي إلى خسائر متكبدة سنويا لدى البنك جراء عجز العملاء عن السداد مما يؤثر على الأداء المالي للبنك .

نستخلص مما سبق أن القروض المتعثرة تأثر على الأداء المالي للوكالة محل الدراسة كما يلي :

تؤثر القروض المتعثرة على سيولة البنك، فكلما إرتفع حجم القروض المتعثرة كلما إنخفضت السيولة الموجودة لدى البنك، بسبب تعويض البنك لقيمة التعثر من مخصصات القروض المتعثرة ذلك لتمويل بشكل مؤقت إلى حين التحصيل الفعلي، مما يؤثر على حجم السيولة لدى البنك و بالتالي ضعف قدرته على ممارسة نشاطه الأساسي المتمثل في منح القروض و تمويل نشاطات إستثمارية بغية تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى عدم قدرته على الوفاء بمستحقاته تجاه المودعين فهو غير قادر على إسترجاع الودائع التي قام بإقراضها ،و كذلك جزء من رأسماله.

تؤثر القروض المتعثرة على ربحية البنك، فكلما إرتفع حجم القروض المتعثرة في الوكالة كلما إنخفضت ربحية البنك، المتمثلة في الفوائد التي يتحصل عليها جراء منح القروض لتمويل للاستثمارات المختلفة ،فتخفيض أرباح البنك يضعف من القدرة التنافسية للبنك و هذا ما يؤثر بالسلب على إستقطاب و جذب الودائع .

تؤثر القروض المتعثرة سلبا على كفاية رأس المال ، حيث كلما إرتفع حجم القروض المتعثرة كلما إنخفضت كفاية رأس مال البنك، فتطور حجم القروض المتعثرة يؤدي إلى تآكل رأس مال البنك و ذلك لتعويض من رأس ماله الخاص نسبة 70% من قيمة القروض المتعثرة، التي تسجل كخسارة للبنك عن طريق مخصصات القروض المتعثرة المتواجدة ضمن صندوق ضمان القروض و بالتالي تنخفض كفاية رأس المال للبنك.

تؤثر القروض المتعثرة عل نشاط البنك حيث أن إرتفاع عدد القروض المتعثرة تحبط من عملية منح القروض التي تعتبر من الأنشطة الأساسية للبنك و بالتالي ضعف نشاط البنك، و كذلك إنخفاض معدل دوران الأموال في البنك ما يؤدي إلى تخفيض القدرة التشغيلية لموارد البنك و إنقاص أرباحه و زيادة خسائره و قد يؤدي إلى وقوع البنك في أزمة سيولة.

خلاصة الفصل:

رغم إتخاذ البنك مبدأ الحيطة و الحذر من خلال قيامه بالدراسات الائتمانية قبل منحه القروض و كذا الدراسة الشاملة عن العملاء ووضعياتهم المالية، بالإضافة إلى حجم الضمانات المقدمة من طرف العميل المقترض إلا أن خطر الوقوع في تعثر يبقى موجودا .

لا يمكن ضبط الحجم الحقيقي للقروض المصرفية المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة ، فأسباب تعثر القروض المصرفية متعددة منها ما يرجع إلى العميل المقترض بدرجة كبيرة سواء بسبب فشل المشروع أو إفلاسه ،إذا كان السبب فشل المشاريع و مردوديتها أوجب علينا الاعتراف بضعف مستوى المستثمرين و نقص خبرتهم ،أو الإمتناع عن سداد مستحقاته خاصة فيما يتعلق الأمر بإطار قروض التمويل الثلاثي الأطراف لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ. CNAC. ANAGEM) المدعمة من طرف الدولة ، فالبنك في دراسته الائتمانية لهذا النوع من القروض لا يراعي المعلومات الدقيقة للملف و الضمانات المقدمة ، و عدم تأكده من مصداقية و أهلية العميل المقترض ،مما يؤدي إلى تعثر جانب كبير من هذه القروض و هي تشكل أكبر عدد لتعثر للقروض المصرفية في الوكالة محل الدراسة خلال الفترة(2017-2020)

من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة حاولنا الربط بين الفصلين الأول و الثاني ، نستنتج أن أسلوب البنك في تحصيل و معالجة القروض لمتعثرة يعتمد بالدرجة الأولى على الأسباب التي أدت إلى تعثر القروض المصرفية.

في غالب الأحيان ما يلجا البنك إلى القضاء لتحصيل قروضه، فهو يعتمد في معالجة قروضه المتعثرة على الطرق الودية للمحافظة على عملائه و سمعته بين البنوك من أجل البقاء في المنافسة و تبقى المنازعات كاحل أخير في حالة عدم إستجابة العميل المتعثر للحلول الودية فتبقى ظاهرة القروض المتعثرة من المشاكل التي يوليها البنك أهمية في نشاطه نظرا لتأثيرها الواضح على الأداء المالي للبنك و الوضعية المالية .

لتفادي تعثر القروض لمصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة نقوم بطرح عدة إقتراحات للحد من بعض أسباب تعثر القروض المصرفية في الوكالة كما يلي :

- ✓ يجب مراعاة الدقة في الدراسات الائتمانية لطلبات القروض المقدمة و ذلك لتأطير الجيد و المستمر للعمال في مجال الائتمان و اختيار كفاءات ،دقة في التحقق من صحة المعلومات المقدمة من العميل.
- ✓ قيام بمتابعة مشروع الممول من البداية إلى النهاية و القيام بزيارات ميدانية لتأكد من سير العمل.
- ✓ يجب أن يكون المستثمر على درجة عالية من الوعي و ذو خبرة في مجال استثماره لتجنب فشل المشروع.
- ✓ مراقبة نشاط المشروع الممول و التأكد من إستخدام القرض في الغرض الممول لأجله، خاصة في القروض التي تكون بقيم كبيرة .
- ✓ دراسات الضمانات المقدمة و التأكد من إمكانية تحويلها إلى سيولة في أي وقت.

- ✓ تطوير أنظمة و إجراءات تحصيل القروض المتعثرة ، و التأكد من نية العميل المتعثر برغبة وقدرته على السداد أم لا ،من خلال زيارات فجائية و التأكد من سير المشروع.
- ✓ مراعاة الظروف الطارئة التي يمكن أن تحدث كالزلازل و الفيضانات و إنجراف التربة بسبب الفيضانات للفلاحين التي تكون أحد أسباب تعثر القروض و مساعدتهم لإيجاد حلول و الخروج من التعثر.
- ✓ إيجاد حلول للقروض المصرفية في إطار التمويل الثلاثي الخاصة بدعم و تشغيل الشباب المدعمة من طرف الدولة لأنها تشكل أكبر عدد للقروض المتعثرة في الوكالة المدروسة.
- ✓ محاولة التقليل من خطر القروض المتعثرة فهو يمثل التحدي الرئيسي للبنوك أمام تحسين أداءها المالي.

الخاتمـــــة

يتعرض النشاط المصرفي للعديد من المخاطر التي تهدد استقراره المالي، ولعل أهمها خطر القروض المتعثرة هذه الأخيرة التي تسبب تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم، مما يؤدي إلى تعرض البنك لخسائر معتبرة خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية وقابلة للتحويل إلى سيولة بغرض تسديد قيمة القرض، هذا بالإضافة إلى أن القرض المتعثر يؤدي إلى التقليل من معدل دوران الأموال في البنك و تخفيض القدرة التشغيلية لموارده و إنقاص أرباحه و زيادة خسائره، مما يتسبب بوقوع البنك في أزمة سيولة .

على الرغم من جميع الاجراءات و التعديلات التي عرفتها الأنظمة المصرفية إلا أن مشكلة القروض المتعثرة لم تحظى بالاهتمام اللازم من قبل أصحاب القرار،حيث اقتصرت حلول مشكلة التعثر المصرفي على إنشاء صناديق ضمان القروض، هذه الأخيرة التي يمكن من خلالها نقل قيمة القروض المتعثرة إليها مما يكفل تمويل البنوك التجارية بشكل مؤقت إلى حين يتم التحصيل الفعلي لهذه القروض من المدينين الأصليين، هذا الحل المؤقت يجعل البنك يبقى مطالبا بتعويض قيمة المبلغ و إرجاعها لصندوق الضمان، وفي هذه الحالة لا يمكن الحصول على معلومات دقيقة حول حجم القروض المتعثرة التي هي في تزايد مستمر عبر السنوات.

إنه وعلى الرغم من إجراءات مسح الديون التي تبنتها الدولة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالقروض الموجهة لدعم و تشغيل الشباب لم يخفض ذلك من حجم التعثر ، بل ساهمت هذه الإجراءات في خلق ذهنية عدم السداد لدى المقترضين وهو الأمر الذي تفسره ظاهرة تفاقم حجم القروض المتعثرة في الوكالة محل الدراسة الخاصة بهذا النوع من القروض خلال السنوات الأخيرة .

إنه ومن خلال الدراسة الميدانية التي تم اجراؤها على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة، تم التوصل إلى أن جزء كبير من القروض المصرفية الممنوحة من الوكالة تعتبر متعثرة ، وتعود أسباب تعثرها بدرجة كبيرة إلى المقترضين سواء كان مرد التعثر فشل المشاريع الممولة أو إفلاسها أو الامتناع عن السداد خاصة اذا ما تعلق الأمر بقروض التمويل الثلاثي الموجهة لدعم و تشغيل الشباب والتي تشكل نسبة 82،65 %من إجمالي القروض المتعثرة في الوكالة خلال السنوات المدروسة، إضافة إلى قرض الرفيق الموجه للفلاحين حيث شكل نسبة 21،13 %من إجمالي القروض المتعثرة ، وفي هذا الصدد يتحمل البنك كذلك المسؤولية الكاملة في تعثر هذه القروض نظرا لقصور المتابعة المستمرة للمشاريع الممولة، و كذا ضعف طرق التحصيل و المعالجة للقروض المتعثرة ،

لقد اهتمت هذه الدراسة بإبراز تطور القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة- خلال الفترة (2017-2020)، وكذلك طرق التسوية والمعالجة المستخدمة لتحصيل القروض المتعثرة، وإبراز أثر مخصصات القروض المتعثرة على الأداء المالي للوكالة محل الدراسة بصفة خاصة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة

نتائج الدراسة :

بناء على ما سبق فقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج النظرية اتضحت معالمها من خلال الفصل التطبيقي الثالث، وفيما يلي يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجانب النظري والتطبيقي:

- القروض المصرفية المتعثرة من أخطر المشاكل التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ككل، فهي تؤثر على موارد البنوك التي تعتبر أساس ربحيتها، ظاهرة التعثر لا يمكن تجنبها نهائيا وإنما يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر، ومحاولة التخفيف من حدة أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- القروض المصرفية المتعثرة ظاهرة متلازمة للجهاز المصرفي رغم الحيطة والحذر، فهي لم تحظى بالاهتمام اللازم حيث اقتصرت حلول لهذه المشكلة، على إنشاء صناديق ضمان القروض وذلك لتمويل البنوك بشكل مؤقت إلى حين التحصيل الفعلي للقروض المتعثرة.
- يتم اتخاذ القرار الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة بناء على مجموعة من العوامل والشروط التي يجب توفرها في العميل المقترض، وكذلك على أساس الضمانات المقدمة من طرف العميل، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات وصولا لدراسة ملف العميل.
- تعثر القروض ليس بالضرورة توقف البنك عن منح القروض، إنما هو يدل على وجود خلل في السياسة الائتمانية وسياسة تحصيل القروض في البنك.
- أسباب التعثر المصرفي بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض و التسهيلات الائتمانية، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية من أجل جلب المزيد من العملاء ، بالإضافة إلى مساهمة العملاء في زيادة من حجم القروض المتعثرة ، فيعتبر المقترضين أحد الأسباب الرئيسية لتعثر القروض في البنك ، و ذلك لعدم سداد الأقساط في تاريخ استحقاقها سواء لعدم قدرتهم على السداد او عدم رغبتهم في ذلك ، بالإضافة غياب المتابعة و التقييم المستمران من طرف البنك للمشاريع الممولة التي قد تؤدي إلى تعثر القروض، كما نستنتج من خلال دراستنا التطبيقية تعثر العملاء بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم ، كانجراف و جفاف التربة خاصة بالنسبة لعملاء الذين يعتمد مردودهم على الفلاحة و الموسم الزراعي، بالإضافة إلى الظروف القاهرة المتمثلة في الزلازل ، الفيضانات ،الحروب ..... الخ.
- الكشف المبكر لتعثر القروض المصرفية يساعد في تقليل من حجمها والحد من تأثيرها على الأداء المالي للبنك، الذي يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لنشاطه المتمثل في تمويل مختلف النشاطات الاستثمارية، وذلك باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك ونماذج لتنبؤ بالتعثر المالي للقروض.
- إن التحليل الائتماني السليم عملية هامة لنجاح الاستراتيجية المالية للبنوك، من خلال لدراسة الدقيقة والوافية لملف القرض بهدف الوقاية من التعثر.
- ضرورة تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات الربحية والسيولة، النشاط، ومؤشرات رأس المال، للحكم على الوضعية المالية للبنك.

- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن حجم القروض المتعثرة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية والريفية يؤثر على ربحية وسيولة البنك، وكذلك على نشاطه المتمثل أساسا في منح القروض وتمويل الاستثمارات المختلفة، فقد تصل درجة تأثيرها الى حد إفلاس البنك.
- القروض المتعثرة أحد أسباب الأزمات التي مر بها النظام المصرفي في العالم وأكبر دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري" لسنة 2008 .
- يجب توفر خبرة ودراية واسعة في المعالجة القانونية للتعامل مع القروض المتعثرة، حيث اتبعت البنوك التجارية بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية والريفية بصفة خاصة مختلف الأساليب والاجراءات الوقائية والعلاجية في مساعدة العميل للخروج من التعثر، وذلك بتقديم سياسات استشارية وترشيد العميل وعن طريق تسوية ديونه المتعثرة.
- معالجة القروض المصرفية تتم بالتعاون بين العملاء والبنك لإيجاد حل للمشكلة باستغلال كافة الامكانيات.
- تلجأ البنوك التجارية الجزائرية إلى القضاء في حالة عدم سداد العميل لمستحقاته بعد الاجراءات الودية، من إعادة جدولة الديون وتمديد لفترات السداد، نستنتج من خلال الدراسة التطبيقية أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى دائما إلى الحلول الودية في تحصيل قروضه المتعثرة، حفاظا على سمعته ومكانته في الجهاز المصرفي، ولكن معظم العملاء لا يمتثلون إلا للمتابعة القضائية.
- من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل التطبيقي حول تطور حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة نجد أن القروض الاستثمارية الموجهة لدعم و تشغيل الشباب في إطار تمويل ثلاثي هي أكبر نسبة لتعثر ، حيث تمثل نسبة 82,95 % من اجمالي القروض المتعثرة في الوكالة يليها قرض رفيق الموجه لدعم الفلاحين بنسبة 21,13 % من إجمالي القروض المتعثرة، أما الانواع الأخرى للقروض الكلاسيكية من قروض استثمار ، قروض إستغلال، قروض عقارية ،قروض مغطاة ، فتشكل نسب قليلة و متفاوتة بين 0,17 % الى 3,98% و4,98% من إجمالي القروض المتعثرة في الوكالة.
- إن احتفاظ البنك بمخصصات القروض المتعثرة يؤثر على سيولة البنك.
- غالبا ما يقدم العميل معلومات غير دقيقة مما يؤدي إلى عدم قدرة البنك في تحليل هذه البيانات والاعتماد على الزيارات الميدانية لمعرفة الوضع المالي للعميل.
- ارتفاع حجم القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الجزائري هو نتاج للتحول الاقتصادي الذي تشهده البلاد وكذا انفتاحها على اقتصاد السوق وانتهاج الدولة لسياسة مسح ديون البنوك العمومية بحيث لا تترك لها المجال لمواجهة أزماتها المالية باتخاذ التدابير المناسبة لاسترجاع القروض الممنوحة بأساليب وطرق عقلانية وعلمية ناجعة.

اختبار الفرضيات:

تشير الفرضية الأولى إلى أن :**"القروض المتعثرة هي تلك التي يتوقف فيها العملاء المدينين عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد إستحقاقها و تساهم المعالجة المصرفية في التخفيض من حدة هذه القروض "**، و هي **فرضية صحيحة تم إثباتها** من خلال الجانب النظري و التطبيقي ، حيث يعتبر القرض متعثرا في

بنك الفلاحة التنمية الريفية" وكالة قالمة" إذا تأخر العميل عن سداد 5 أقساط متتالية ، إن عملية التعامل مع القروض المتعثرة تحتاج إلى خبرة واسعة و دراية كافية بأصول المعالجة القانونية و المصرفية و الوقائية للقروض المتعثرة ، حيث إتبعت البنوك التجارية عدة أساليب و إجراءات متعددة في مواجهة مشكلة التعثر، مع الأخذ بعين الإعتبار الأسباب التي كانت وراء تفاقمها و الظروف المحيطة بالمقترضين فقامت بوضع إجراءات ودية لمساعدة العميل للخروج من التعثر ، و ذلك بتقديم إستشارات و سياسات ترشيديه و تعويم نشاط العميل و إعادة تسوية و جدولة الديون .

من خلال الجانب التطبيقي نجد أن صناديق ضمان القروض المصرفية تساهم في تخفيض حجم القروض المتعثرة في البنوك عن طريق إعادة تمويلها و جدولتها ، فعملية إعاد الجدولة ساهمت في تخفيض من حدة القروض المتعثرة في الوكالة، بالإضافة إلى الطرق الودية التي يستخدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتجنب تعثر القروض و إسترجاع أمواله من تأجيل الاقساط، و تمديد فترات الاستحقاق ، و في حالة عدم إستجابة العميل لطرق السابقة يتم اللجوء إلى الطرق الجبرية عن طريق القضاء حتى و إن كانت فيها العديد من العراقيل و الصعوبات .

الفرضية الثانية تشير إلى :" **يعاني بنك الفلاحة و التنمية الريفية على غرار غيره من البنوك التجارية من تعثر بعض قروضه الممنوحة** "، **و هي فرضية خاطئة** ، نظرا لأن بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليس كا باقي البنوك التجارية فهو تابع لملكية الدولة ، و الدولة تحاول قد المستطاع أن تضخ الأموال فيه لاقراضها للفئة الهشة من الفلاحين و دعم الشباب البطال فهو يعاني معاناة شديدة من التعثر ،حيث أن حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تزايد مستمر فهو يفوق حجم القروض المحصلة ،خاصة تلك القروض الموجهة لدعم و تشغيل الشباب التي تشكل أكبر حجم للتعثر .على الرغم من ذلك نجد أن الدولة في نهاية كل سنة مالية عن طريق خزينتها العمومية تلجا إلى ضخ الأموال في هذه البنوك المتعثرة ،مما يؤدي الى ضعف من حدة تأثيرها على الأداء المالي و كفاءة بنك .

و تشير الفرضية الثالثة إلى : " **تأثر القروض المصرفية المتعثرة سلبا على ربحية و سيولة وكفاءة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة** " **وهي فرضية صحيحة تم إثباتها** من خلال الفصل التطبيقي ، حيث أن إحتفاظ البنك بمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها يكون عن طريق الإقتطاع من رأسمال البنك و أرباحه مما يؤدي إلى إنخفاض ربحية البنك ، و تخفيض من كفاءته فابنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى لتعظيم أرباحه و تحقيق ميزة تنافسية و إستقطاب و جذب أكبر حجم ممكن من الودائع ، و الحفاظ على متانة و إستقرار الوضع المالي للبنك، و بالتالي فتعثر قروضها المصرفية يؤدي إلى تعرض البنك لمشاكل السيولة ، فيؤثر على سمعتها و مكانتها بين المتعاملين ، بالإضافة إلى تكاليف تحصيل القروض المتعثرة و المتابعة القضائية

بما ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك عمومي فتأثير السلبي للقروض المتعثرة على كفاءته تأثير آني و ظرفي ففي نهاية كل السنة المالية تقومالدولةعن طريق خزينتها العمومية بضخ الأموال في البنك مما يؤدي إلى استعادة كفاءته .

التوصيات و الاقتراحات :

بناء على ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات نوردها في النقاط الآتية:

- ضرورة الاهتمام باستقرار النظام المالي والمصرفي وذلك بتقوية نشاط الرقابة المصرفية وتسيير ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك المتعلقة بتعثر القروض المصرفية.
- يجب ان يطلب البنك من العميل إرفاق طلب القرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية، وعلى مدار عدة فترات، وإخضاع القوائم المقدمة للدراسة والتحليل وذلك لتعرف على عوامل السيولة والجدارة والكفاءة والربحية للعميل الذي تقدم بطلب الحصول على القرض.
- يجب أن تحرص البنوك على انتهاج طرق وقائية لتجنب مخاطر تعثر قروضها، وذلك من خلال إتباع سياسة ائتمانية سليمة عند منح القروض، ودراسة دقيقة ووافية لملف القرض، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة مما يخفف من احتمال تعثر القروض، وذلك من خلال الكشف المبكر وبالتالي إمكانية تفادي التعثر.
- ضرورة الاهتمام بتحليل مخاطر الائتمان الخاصة بالقروض المتعثرة، وذلك من خلال إعادة تقييم الضمانات العينية باستمرار ومتابعة القرض بعد منحه، والتأكد من أنه استعمل في نفس الغرض.
- ضرورة إتباع إجراءات علاجية أكثر صرامة لمعالجة تعثر القروض، وذلك من خلال دراسة وتحديد أسباب التعثر قبل اتخاذ الإجراء المناسب والتأكد من عدم قدرة العميل على السداد وليس عدم رغبته في السداد، فتختلف الطرق العلاجية طبقا لأسباب ومعرفة مدى إمكانية مساعدة العميل للخروج من التعثر واستعادة نشاطه.
- العمل على تلبية رغبات عملائه المتزايدة والمتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات من شأنها مسايرة التغيرات العالمية، إضافة إلى وضع برنامج تسييري ديناميكي في مجال التحصيل للقروض المتعثرة وإدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال كاعتماد على الأساليب الحديثة في التسويق وإدخال سلسلة منتجات جديدة.
- يجب على الدولة إصدار قوانين ردعية للقضاء ومعالجة تعثر القروض في الجهاز المصرفي، لكي تتمكن البنوك من ممارسة نشاطها المتمثل في منح القروض وتمويل الاستثمارات، بشكل جيد في إطار تحقيق فوائد واسترداد أموالها.
- ضرورة إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكفل بدراسة نوع القرض وكيفية تسويته ومعالجته.
- الحرص على انتقاء العملاء، ذوي المخاطر المنخفضة وذلك بالاستعلام عن العميل من المصادر المختلفة.
- وجوب عمل أصحاب القرار في البنوك الجزائرية على بذل المزيد من الجهد مجال التكوين والتدريب لإتاحة الفرص للجيل الجديد من الكوادر البنكية لتطبيق أساليب العمل الجديدة، في ظل الارتفاع في المستوى العام للمعارف الاقتصادية والمالية لدى الزبائن من جهة، وضعف الخبرات البنكية الإدارية وعدم دراية العاملين في البنوك الجزائرية بأسس العمل المصرفي من جهة أخرى؛

- ضرورة الإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لتوظيف السيولة الفائضة في البنوك الجزائرية، فنمو حجم هذه السيولة خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة بوتائر متصاعدة يعتبر خسارة حقيقية للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى اتساع مجالات الاستثمار وتفشي ظاهرة البطالة؛
- ضرورة سعي أصحاب القرار في الجزائر بجدية نحو صياغة استراتيجية فعالة تضمن إعادة هيكلة جوانبه التشريعية بصفة أساسية ثم التنظيمية والإدارية فالرقابية قبل التفكير في الدعم المالي وفقط، لأن هذا الدعم لن يؤدي إلا إلى تبذير المالي العام بسبب سوء التسيير؛ فالنظرة الشاملة الغير مطمئنة للبنوك الجزائرية من دعم مالي مستمر وممارس على البنوك العمومية (حيث وصل المبلغ المخصص لإعادة رسملة البنوك العمومية 42 مليار دينار سنة 2016، وهو ما يساهم أساسا في تطهير ديونها قبل الدعم لأصولها أو زيادة مواردها) يمكن أن يمنح الطمأنينة في قلوب الكثير من المسؤولين، لكن يبقى هذا الدعم الممارس في إطار التغطية والتستر على عيوب القطاع خوفا من فضيحة الإفلاس، يشجع بطريقة غير مباشرة على تفشي ظاهرة الاختلاسات، و يغطي أعين أصحاب القرار عن اتخاذ التدابير العلمية السليمة و الملائمة في التسيير للرقي بالمول الأساسي إن لم نقل الوحيد للتنمية في البلاد، خاصة في ظل التقهقر المستمر للعوائد البترولية؛
- ضرورة قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعقد دورات مختصة حول كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر. فحجم القروض المتعثرة التي تؤثر سلبا على ربحية وسيولة البنك في الأجل القصير ستؤدي إلى حدوث أزمة مالية معتبرة قد تمس الدولة بكل قطاعاتها في الأجل الطويل
- أما تنامي عدد وحجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار بقية البنوك العمومية وجب على أصحاب القرارات ضرورة السعي لصياغة استراتيجية إصلاح شاملة لكل لنظام المصرفي وتشجيع راس المال الخاص والأجنبي وخوصصة البنوك، لتشجيع المنافسة بين البنوك لخلق منتجات تلبي حاجات العميل على غرار المنتجات الإسلامية.
- يتعين على إدارة البنوك عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة تنويع محفظة القروض، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب تمركزها في نوع واحد..
- في الأخير و نقلا عن الباحثة **"بن مداني صديقة "** فإن مشكلة القروض المتعثرة و إنعكاساتها على الأداء المالي للبنوك التجارية يبقى موضوع واسع و يحتاج إلى دراسات أخرى لمختلف المتغيرات المحيطة بالموضوع ،

و لذا نوصي بأنه لا بد من إستخدام نظام التقييم الائتماني" **CAMLES"** لتقييم أداء البنوك التجارية ، و دراسة دور أنظمة الإنذار المبكر في تخفيض نسبة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية

- نوصي بإنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكفل بدراسة نوع القرض و كيفية تسويته و معالجته.
- حرص بنك الفلاحة و التنمية الريفية على إنتقاء العملاء ، ذوي المخاطر المنخفضة و ذلك بإستعلام عن العميل من المصادر المختلفة .

- ندعو لإلغاء قرار مسح الديون فهو يخدم البنوك على المدى القصير لكنه يؤدي إلى تفاقم حجم القروض المتعثرة في المستقبل و من شأنه أن يخلق ذهنية عدم السداد لدى فئات مقترضة أخرى ، فالعديد من المقترضين يمتنعون عن السداد في إنتظار الإستفادة من مسح الديون ،خاصة فيما يتعلق الأمر بالقروض الممولة في إطار تدعيم و تشغيل الشباب .
- خطر القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمثل التحدي الرئيسي لكافة البنوك أمام تحسين أداءها المالي، و البحث في أسبابها يعد إستثمارا مربحا للجهاز المصرفي ككل لذا ندعو الباحثين و المتخصصين في مجال البنوك إلى إثارة النقاش حول هذا الموضوع خاصة بعد تفاقم حجمها .
- ضرورة قيام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعقد دورات مختصة حول كيفية إستخدام و تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر.
- لجذب فئات أخرى من المتعاملين التي ترفض التعامل بالربى ، و العمل على إمتصاص السيولة النشطة خارج النظام المصرفي و تمويل مختلف المشاريع لنهوض بالاقتصاد .
- يتعين على إدارة البنوك عامة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة تنويع محفظة القروض ،و ذلك بهدف توزيع المخاطر و تجنب تمركزها في نوع واحد .

آفاق الدراسة :

نظرا لأهمية موضوع " **أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية** " و حداثته في الجهاز المصرفي، فإن مجال الخوض فيه مفتوح فالنتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى ضرورة إمتداد جهود الباحثين لإيجاد حلول للحد من تعثر القروض المصرفية في الجهاز المصرفي ، فهناك مجموعة من المواضيع ذات صلة بموضوع الدراسة و التي يمكن أن تكون دراسات بحثية في المستقبل إن شاء الله و نذكر من بينها :

- إجراء دراسات على بنوك غير بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة البنوك الأجنبية و البنوك الخاصة ،و مقارنة حجم القروض المتعثرة فيها مع البنوك العمومية .
- دراسة تحليلية لتعثر القروض الموجهة لدعم و تشغيل الشباب .
- إجراء دراسة بالاعتماد على مؤشرات تقييم الأداء المالي لتنبأ بالتعثر المصرفي.
- سياسة الدولة في منح القروض و دورها في تعثر القروض المصرفية .
- واقع صندوق ضمان القروض و مخصصات القروض المتعثرة و تأثيرها على سيولة و ربحية البنك .

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر

أولا: القرآن الكريم:

1. الآية 14 من سورة لقمان

ثانيا : السنة النبوية:

1. حديث أخرجة الترميذي في سننه ك/البر و الصلة،باب/ ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك،3/383

ثالثا: التشريعات (القوانين، المراسيم والقرارات)

1. القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 افريل 1990.
2. المرسوم 206/82 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.
3. المرسوم رقم (82/106) المؤرخ في 13 مارس 1982.

II. المراجع

أولا: الكتب

1- باللغة العربية

1. أحلام بعبدلي، (2015): سياسات ادارة البنوك التجارية و مؤشراتها، (الطبعة الأولى)، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن.
2. أحمد عبد العزيز الألفي، (1997): الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، (بدون طبعة)،دار المستقبل للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر.
3. بلال نوري السعيد، عبد لسلام لفتة سعيد، (2016): المخاطر الائتمانية و انعكاسها على الربحية المصرفية، مجلة الادارة و الاقتصاد، (العدد 108).
4. حمزة محمود الزبيدي، (2002): إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، (الطبعة الأولى)، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
5. خالد أمين عبد الله، (2015): ادارة المخاطر الائتمانية، (الطبعة الاولى)، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ص 84.
6. خالد توفيق الشمري، (2010): التحليل المالي و الاقتصادي، (الطبعة الاولى)، دار وائل للنشر، الأردن، عما ن.
7. رحيم حسين، (2008): الاقتصاد المصرفي، (الطبعة الاولى)، دار الهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر.
8. زياد رمضان، محفوظ جودة، (بدون سنة نشر): ادارة مخاطر الائتمان، (الطبعة الثانية)، الشركة العربية المتحددة للتسويق و التوريد، القاهرة.
9. السعيد فرحات جمعة، (2000): الأداء المالي لمنظمات الاعمال، (بدون طبعة)، دار المريخ للنشر، الرياض.
10. سمير الشاهد، (2002): إدارة الأصول و مخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي و الاسلامي، (بدون طبعة)، اتحاد المصارف العربية.

11. السيد عبد المطلب عبده، (1992): التحليل المالي، (الطبعة الاولى)، دار النهضة العربية، القاهرة.
12. شعيب شنوف، (2012): التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، (الطبعة الاولى)، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
13. طارق طه،(2007): ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ،(بدون طبعة)، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية.
14. طارق عبد العال حماد، (2003): تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، (بدون طبعة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
15. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، (1999): **إدارة الائتمان**، (الطبعة الأولى)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
16. عادل مبروك محمد، قروض البنوك الظاهرة و الحل "الحلول البديلة لمواجهة الائتمان المصرفي المتعثر"، (بدون طبعة)، بحث مرجعي، كلية التجارة جامعة القاهرة.
17. عائشة يوسف الشميلي، (2017): برنامج تحسين الأداء، (الطبعة الأولى)، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر.
18. عبد الحميد الشواربي، (2000): إدارة المخاطر من وجهتي نظر قانونية و مصرفية، (بدون طبعة)، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.
19. عبد السلام لفته السعيد، (2013): ادارة المصارف و خصوصية العمل المصرفي، (الطبعة الأولى)، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان.
20. عبد الكريم أحمد قندوز، (2016): التحوط و ادارة المخاطر في التمويل الاسلامي،(بدون طبعة)، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن.
21. عبد المجيد قدي، (2005): المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
22. عبد المطلب عبد الحميد، (2009): الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، (بدون طبعة)،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
23. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، (2015): تقييم كفاءة الشركات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الصناعية، (بدون طبعة)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.
24. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، (2007): التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، (بدون طبعة)، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن.
25. عطاالله علي الزبون، (2010): استراتيجيات التحليل المالي ، (بدون طبعة)، دار المتنبي للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن.
26. علي كنعان، محمد حمزه، (بدون سنة نشر): إدارة المصارف، (بدون طبعة)، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

27. فريد راغب النجار، (2000): إدارة الائتمان و القروض المصرفية مخاطر البنوك في القرن واحد و العشرون، (بدون طبعة)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر.
28. فريد راغب النجار، (2011): إعادة هندسة الائتمان بالبنوك نهاية القروض المصرفية المتعثرة، (بدون طبعة)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
29. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، (2000): ادارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، (بدون طبعة)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان.
30. لورانس اوتول، كينيث مائير، (2013): كامبردج في الادارة العامة المنظمات و الحوكمة و الأداء، (الطبعة العربية الاولى)، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر.
31. مجيد الكرخي، (2014): تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، (الطبعة الاولى)، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
32. محمد أحمد الأفندي، (2017): الاقتصاد النقدي و المصرفي، (الطبعة الأولى)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
33. محمد داود عثمان، (2013): إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره، (الطبعة الاولى)، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان.
34. محمد سويلم، (1998): ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية مدخل مقارن، (بدون طبعة)، مكتبة الاشعاع الفنية، دار النهضة المصرية، جامعة منصورة، مصر.
35. محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، (بدون سنة نشر)، المؤسسات المالية و البورصة و البنوك التجارية، (بدون طبعة)،الدار الجامعية للطبع و النشر، مصر.
36. محمد كمال خليل الحمزاوي، (2000): اقتصاديات الائتمان المصرفي، (الطبعة الثانية)، العارف للنشر، الإسكندرية.
37. محمد محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي و أثره على عوائد الاسهم و الشركات، (الطبعة الأولى)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن.
38. محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، (2013): التحليل المالي الكشف عن الانحرافات و الاختلاس، (الطبعة الاولى)، دار الصايل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
39. محمد مطر، (2006): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية -، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
40. منير شاكر محمد، (2005): التحليل المالي مدخل صناعات القرارات ، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر، عمان.
41. منير شاكر محمدو اخرون، (2000): التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، (الطبعة الاولى)، مطبعة الطليعة، عمان.
42. نذير عدنان الصالحي، (2017): التدابير الشرعية للديون المتعثرة في المصارف الاسلامية، (بدون طبعة)، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن.

43. نصر حمود مزنان فهد، (2009): أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، (الطبعة الاولى)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

44. هشام أحمد حسو، (1992): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و المحاسبي، (بدون طبعة)، مكتبة عين شمس.

45. هيام سامي أحمد الزعبي، (2016): جدولة الديون في العمل المصرفي المعاصر دراسة مقارنة، (الطبعة الاولى)، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن .

46. هشام جبر، (2008): إدارة المصارف، (بدون طبعة)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر

47. وليد ناجي الحيالي، (2007): التحليل المالي، (بدون طبعة)، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

2- باللغة الأجنبية

1. Amoud housron, (2005) : évaluation des entreprise technique de gestion,édition Economica, Paris.
2. Rose Pete Sylvia, (2002): **commercial Bank management Measuring Evaluating Bank Performance**, International Edition, M.C. Grew-Hill, New York .
3.
4. Majed Abdel Majid Kabajeh, Said Mukhled Ahmed AL Nu'aimat, Firas Naim Dahmash, (2012): **The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices**, International Journal of Humanities and Social Science (No=11), Vol 2, USA,
5. ·Nacer-Eddine Sadi, (2009): **Analyse Financière D'Entreprise - Méthodes Et Outils D'Analyse** -, L'Harmattan Paris,
6. Joshua Pearl,Joshua Rosenbaum, (2013**): Investment Banking: Valuation, Leveraged Buyouts, and Mergers and Acquisitions,** Second Edition, John Wiley and Sons Inc..

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. اشتعال طه فضل المولى محمد، (2017): **تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات الملية و دورها في التنبؤ بالفشل المالي و الحد من مخاطره بالخرطوم**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا للبحث العلمي، جامع السودان للعلوم و التكنولوجيا.

2. أفراح حمد النيل الطيب، (2010): **دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.
3. أمارة محمد يحي عاصمي،(2010): **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب .
4. انس مصلح ذياب الطراونة، (2015): **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية دراسة حالة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
5. بانة وليد ناصر، (2012): **تقييم الأداء المالي المصرفي للمصارف السورية الخاصة باستخدام مؤشر cael**، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
6. بزقراوي حياة، (2011): **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
7. بعلي حسني مبارك،(2012): **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة متنوري، قسنطينة.
8. بن خروف جليلة، (2009): **دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس.
9. بن مالك عمار، (2011): **المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
10. بن مداني صديقة، (2017): **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
11. توفيق سميح محمد الأغوات، (2015): **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.
12. جاب الله الشريف، (2009): **دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن سوق اهراس**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
13. خليل ابراهيم عيسى،(2016): **تأثير ادارة التكلفة اللوجيستية في الأداء المالي للشركات دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق**،رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية شط العرب، جامعة البصرة.
14. دعاء محمد زايده، (2006): **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

15. رانيا عطار، (2013): **قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية**، رسالة الماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

16. زاهر صبحي بشناق،(2011): **تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة البنوك الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستر غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

17. زاهر عبد الرحيم عبد القادر، (2016): **دور إدارة التحصيل و الديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان في البنوك**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزيرة، قطر.

18. زبيدي البشير ، (2016): **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة.

19. زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة.

20. السعيد بلوم، (بدون سنة نشر): **أساليب الرقابة و دورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

21. سماح عفيف عاشور الفار، (2018): **نموذج العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام tobin e Q**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.

22. سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز، (2010): **تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في ادارة السيولة النقدية دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان.

23. صباح تريغي، (2011): **دور ادارة المعرفة في تحسين أداء العاملين**، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

24. عادل عشي، (2002): **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000 -2002)**، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

25. عادل هبال، (2012): **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر للفترة (2011- 2012)**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

26. عامر حاج دحو، (2018): **تدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية و دوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم اقتصادية و العلوم التجارية، جامعة احمد دراية، أدرار، ص 160.

27. عبد الواحد غردة، (2004): **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

28. عمار بن مالك، (2011): **المنهج الحديث لتحليل المالي الاساسي في تقييم الأداء دراسة حالة الاسمنت السعودية خلال الفترة 2006- 2010**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

29. عمر مازن ذياب ملحم،(2019): **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركة التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي** ، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.

30. فاطمة زهراء زغاشو، (2014): **إشكالية القروض المتعثرة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

31. محمد قريشي، (2014): **التغير التكنولوجي و أثره على أداء المؤسسة الاقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

32. محمود السيد الغيظ إسماعيل، (2002): **نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، القاهرة.

33. مسعي سمير، (2008): **تسعير القروض المصرفية**، رسالة ماجيسترغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

34. مشعل جهز المطيري، (2011) : **تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة البترولية الكويتية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

35. مناد خديجة، (2016): **العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس.

36. المنذر يحي محمد أحمد محمد، (2014): **التعثر في سداد التمويل المصرفي و أثره على اداء المصارف**، رسالة ماجيستر غير، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

37. ميسون علي عبد الهادي،(2017): **رأس المال الفكري و جوره في جودة الأداء المؤسسي**، رسالة ماجيستر غير، أكاديمية الادارة و السياسات للدراسات العليا، غزة .

38. نادية سعودي، (2018): **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

39. نجلاء نويلي،(2015): **استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

40. هند محمد محمد السيد، (2014): **دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة و الأداء المالي للمصارف دراسة حالة على بنك فيصل الاسلامي السوداني**، رسالة الماجيستر غير منشورة،جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

41. وائل ابراهيم سليمان علي موسى، (2004): **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الاعمال الخاصة في مصر تطويرها و التحليل الاقتصادي لآثار و بدائل تسويتها**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر.

42. يسرية حبيب الله محمد، (2019): **أثر التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية في السودان دراسة حالة**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و تكنولوجيا.

43. اليمين سعادة، (2008/ 2009): **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس و المراقبة بسطيف**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج للخضر، باتنة.

ثالثا: المقالات والدوريات

1. أسيل هادي محمود، (2015): تأثير رضا الزبائن في الأداء المالي للمصارف، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (العدد 24). جامعة بغداد

2. بلال محمد داود، نور ساطع أمين، (2020): تقييم مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية، **مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 48)، المجلد 12،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت.

3. بن مداني صديقة، سعودي بلقاسم، القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية و طرق علاجها، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، (دون العدد)،المجلد 2. جامعة زياني عاشور الجلفة.

4. بورنيسة مريم، خنفري خيضر، (2018): فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملائة المالية في المؤسسات الصناعية دراسة حالة المؤسسات الصناعية الأردنية ، **مجلة المستقبل الاقتصادي**، (العدد 6). جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،

5. بوسته روميساء، مصطفى عبد اللطيف، (2015): اثر التقيد بكفاية راس النال على الحد من القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة لعينة من البنوك العربية خلال الفترة (2006/ 2010)، **مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات**، (العدد 2)،المجلد 8.

6. بولحية الطيب ، بوجميعة عمر، (2016): تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية ، للفترة (2009-2013)، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، (العدد 14). جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر.

7. تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة و طرق معالجتها ، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، (العدد 20)، المجلد 1. جامعة زيان عاشور الجلفة.

8. تشيكو عبد القادر ،(2014): مسببات القروض المتعثرة و طرق معالجتها، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية مجلة دورية محكمة**، (العدد 20). جامعة زيان عاشور بالجلفة.
9. جمال هداش محمد و آخرون، (2016): تأثير رأس المال الفكري في الأداء المالي من خلال القيمة المضافة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، (العدد 49)،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت .
10. حاضر صباح الشعير، أحمد خضير أحمد، محمد فخري محمد،(2017): أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الإدارية** (العدد 40)، المجلد 4. ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت.
11. حسين عبد الحسن علي الضرب، (2018): أثر قرار الاستثمار على الأداء المالي، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 4)، المجلد 15.
12. حميد ة كريم شعلان،(2018): دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المالي للشركات الانتاجية دراسة تطبيقية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 4)، المجلد 15.
13. حيدر عباس عبد، (2017): إطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية لتطوير الأداء المالي ، **مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية**، ، (العدد 1)، المجلد السابع. جامعة المثنى
14. حيدر ناصر حسين، اعادة هندسة العمليات وعلاقته في الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية، **مجلة الكلية الاسلامية الجامعة**، (العدد 40)، المجلد 1. كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة.
15. دادن عبد الغاني، (2006): قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الباحث** ، (العدد 4). ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة و رقلة.
16. درشدي صالح، (2002): التعثر المصرفي الظاهرة و الاسباب، **مجلة المصارف**، (العدد 32).
17. رجاء رشيد عبد الستار، خضير سليمان ذياب، (2015): التحليل المالي المقارن و أهميته في تقويم أداء المصرف الحكومية و الأهلية لمصرفي الرشيد و البغداد، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد19)، جامعة واسط.
18. رشيد حفصي، عبد الوهاب دادن، (2014): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة لتحليل العاملي التمييزي AFD خلال الفترة 2006-2011، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، (العدد2)، المجلد7.
19. رقايقية فاطمة الزهراء، خضراوي آية، صيد خولة، (مارس 2020): متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية و تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج cerafte دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، **مجلة البحوث و الدراسات التجارية**، (العدد 1)، المجلد4، جامعة سوق أهراس.
20. رقية كريم عباس، (2020): تحليل واقعة مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (،العدد117)، المجلد 26،بغداد.
21. زبيدي البشير، سعيدي يحي، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، (العدد 9)، المجلد 2. جامعة الوادي .

22. زهير خضر ياسين، (2015): دور و اهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، (العدد 46)، بغداد.

23. زينة جهاد جاسم الأسدي، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية للسنوات(2014-2016)، وزارة النفط، شركة توزيع المنتوجات النفطية، **مجلة الجامعة العراقية**، (العدد 44)، المجلد 1،العراق.

24. سرى ضيغم حازم، (2020): تقييم الأداء المالي المصرفي وفق نموذج camles دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة الممتدة من (2014 -2018)، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 117)، المجلد 26 كلية الادارة و الاقتصاد، بغداد.

25. سعاد عون الله ، بن علي بن عزوز، (2018): الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، بالإشارة الى حالة الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، (العدد 19)،المجلد 14. الجزائر.

26. سلمى جاسم خليف، ذكرى محمد حسين، (2012): ذاتية القروض المصرفية متعثرة السداد، **مجلة المحقق للحلى للعلوم القانونية و السياسية**، بغداد، (العدد 2).

27. سنان رحيم جاسم، (2018): تقييم الأداء المالي لكلية الادارة و الاقتصاد في جامعة الانبار و أثر النزوح على مساهمتها في تطوير المؤسسات، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية**، (العدد 23)، المجلد 10،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الانبار.

28. سوسن أحمد السعيد، سنان زهير محمد جميل، (2007): تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسبة السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار (2002 - 2004)، **مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة و الاقتصاد** ، العراق، (بدون عدد) ، جامعة الموصل.

29. شليق رابح، الديون المتعثرة تحليلها أسبابها ووسائل الحد منها، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، (العدد 30)، المجلد2، جامعة زيان عاشور الجلفة،.

30. صدام محمد محمود، علي ابراهيم حسن، ليث نعمان حسون، (2013): الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية و بطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي المصرفي، **مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة و الاقتصاد**، (العدد 113)، المجلد جامعة تكريت، 35.

31. عادل هبال، (2018): أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، **مجلة البديل الاقتصادي** ، (العدد 1)، المجلد 5، جامعة الجلفة.

32. عائشة عبد الكريم عبد الستار،(2018): تقييم الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية** ، (العدد 23)، المجلد ، كلية الادارة و الاقتصاد، الجامعة العراقية 10.

33. عباس كاظم الدعمي، مروج طاهر هذال المرسومي، تأثير ادارة المخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة، **مجلة الادارة و الاقتصاد**، (العدد 20)، المجلد 5.

34. عبد الجبار هاني عبد الجبار، عفراء هادي السعيد، (2019): إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق و سبل علاجها، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية** ، (العدد 82)، المجلد 22 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.

35. عبد الرزاق خضر حسن، (2014): علاقة و أثر الأداء البيئي بالأداء المالي بالتطبيق على عينة من شركات الانتاج المشروبات الغازية في مدينة كركوك، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 11)، المجلد 6. لمعهد التقني الحويجة، جامعة الأنبار،

36. عبد العزيز محمد السهلاوي، (2018): **محددات مخاطر التعثر المالي للقروض و التسهيلات الائتمانية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، (العدد 2)، المجلد 55.

37. عبد العظيم سليمان المهل، (2015): **أثر الإدارة** البعدية على مخاطر الديون المتعثرة في البنوك السودانية في الفترة من(2002 -2010)، **مجلة العلوم الاقتصادية** (العدد 2)، المجلد16 ، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،

38. عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز أحمد السهلاوي، (2017): استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية**، ، (العدد 8). جامعة الملك فيصل، السعودية

39. عبد الله محمد عبد الله محمد، (2018): تقييم الأداء المالي لشركات التامين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 19)، المجلد 1.

40. عبد المليك مزهودة، (2001): مفهوم الأداء بين الكفاءة و الفعالية، **مجلة العلوم الإنسانية**، (العدد 1)، جامعة محمد خيضر بسكرة

41. عبد الناصر محمد سيد درويش، (2006): **اتجاهات التطور في إستراتيجية تدقيق الحسابات الخارجية بشان المخاطر في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الدراسات المالية و التجارية**،(العدد1). جامعة بني سويف، القاهرة، مصر

42. عبد محمود حميد خلف، (2002): إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري، **مجلة الدراسات و البحوث التجارية**، ، (العدد 2)، كلية التجارة

43. عقيل دخيل كريم، (2019): قياس مخاطر الائتمان المصرفي و دورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية، **مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 2)، المجلد 9. كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة المثنى، العراق.

44. علي حميد هندي العلي و آخرون، (2017): الركود المالي و تأثيره على الأداء المالي، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية**، (العدد 3)، المجلد 14. كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة

45. فائزة عبد الكريم محمد،(2013): تقويم الأداء المالي في شركة تامين عراقية ،**مجلة دراسات محاسبية و المالية**، ، (العدد 22)، المجلد 8. جامعة بغداد

46. فائق جواد كاظم،(2014)، دور رأس المال الفكري في تعزيز الأداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 78)، المجلد 20. كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد

47. فضيلة بطورة، علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، ،(العدد 28).كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة

48. فوزي عبد القادر رحاب وآخرون، (2019): أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية، **مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية** ، (العدد13). كلية الاقتصاد و التجارة، الجامعة الاسمرية الاسلامية،

49. فيحاء عبد الله يعقوب ،عماد عامر حسين، (2014): تفعيل مقاييس الأداء المالي على اساس القيمة و انعكاسها على أداء الشركات في ظل الحوكمة، **مجلة دراسات المحاسبية و المالية**، (العدد 26)، المجلد 9.

50. قاسم أحمد خنضل، ياسر مولود حاجم، (2016) **:** دور انعكاسات ادارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي دراسة استطلاعية في معمل صناعة الاسمنت، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد2)، المجلد 6.

51. لعراف زهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل قيد السيولة، **مجلة الحقوق و العلوم الانسانية** ، (العدد الاقتصادي 34)، المجلد 1. ، جامعة زيان عاشور الجلفة

52. ماهر الأمين، لطيف زيود، (2005)**: تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة الدراسات و البحوث العلمية**، ، (العدد 4). سوريا

53. محمد جموعي قريشي، (2004): تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية، **مجلة الباحث**، (العدد 3).كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

54. محمد زيدان، (2009): أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك التجارية، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، (العدد 6).الجزائر

55. محمد عباس محسن، أثر التمويل بالملكية في الأداء المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الموجودة في سوق العراق للأوراق المالية، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، العدد 53)، المجلد 13.العراق

56. محمد عبد الوهاب العزاوي، (2005): نظم تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، **مجلة الرشيد المصرفي**، (العدد 5).

57. محمد عبد الوهاب العزاوي، (2005): نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، **مجلة الرشيدي المصرفي**، (العدد 5).

58. محمد فرعون، (2014): أثر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على أدائها المالي، **مجلة الاقتصاد الجديد**، (العدد 11)، المجلد 2.

59. محمد فضل المولى، عبد الوهاب حماد،(2019): أثر النظام المصرفي الاسلامي في تحسين أداء المالي دراسة حالة البنك الزراعي السوداني مقارنة من عام 2015-2016، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية**، جامعة الضعين، السودان، (العدد 3)، المجلد 6.

60. محمد مجيد جواد، قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية لمدة: (2000- 2010)، **المجلة العراقية للعلوم الادارية** (العدد 39)، المجلد 10. ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاك،

61. محمد يونس محمد الشرابي، (2017): استخدام الانحدار اللوجيستي للتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإماراتية، **مجله تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية**، (العدد 42)، المجلد 2. كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت

62. مروج طاهر هذال المرسومي، قياس أثر كفاية راس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، **المجلة العراقية للعلوم الادارية**، (العدد 53)، المجلد 13.

63. مصطفى الكاظمي نجف ايادي، ثائر عبد الامير البهادلي، (2019): أثر التخطيط الاستراتيجي في تقويم الأداء المالي لبعض المصارف الاسلامية، **مجلة كلية الرافدين للعلوم**، (العدد 45)..بغداد

64. معيزي أحلام، زبير عياش، (2018): تطبيق مبادئ و آليات الحوكمة و أثره في تقييم الأداء المالي للمصارف، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، الجزائر، (العدد 19)، المجلد 1.

65. مفيدة الطاهر وآخرون، (2007): العوامل المحددة للتعثر التسهيلات المصرفية للمصارف الفلسطينية، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**،(دون عدد)، المجلد 21، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

66. منصوري صمودي، (2016): اشكالية القروض المصرفية المتعثرة للمؤسسات، **مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة المالية**، (العدد 2)، المجلد 5. ، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3

67. مهدي عطية موحي الجبوري، (2002): مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة، **مجلة الرافدين**، العراق، (دون عدد).

68. موافق أحمد علي السيدية، ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي، (2016): قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج SEROOD دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد 36)، المجلد 12.

69. نادية طالب سلمان، (2014): أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية راس المال مع دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، **مجلة كلية بغداد للعلو م الاقتصادية**،(العدد 41).

70. نسرين قطاع، علي حبيش، (2020): اثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لشركة آل بي فيت، **مجلة اقتصاديات شمال فريقيا**، (العدد 22)، المجلد 12. جامعة البويرة، الجزائر،

71. نضال العربيد، (2007): دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، (العدد 2)، المجلد23.

72. نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي جوان، (2017): إدارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية، **المجلة الجزائرية و التنمية الاقتصادية**، (العدد 6).

73. هواري سويسي، (2010): دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، **مجلة الباحث**، ، (العدد 7)، ص 61. جامعة ورقلة، الجزائر

74. ياسر عبد طه الشرفا، محمد ياسر زيدان النحال، (2017): أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة بالبورصة فلسطين للأوراق المالية، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية**، (العدد18)، المجلد 9. كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،

75. ياسين حكمت سلمان ، حمزة فائق وهيب (2019): قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية و انعكاسها على الأداء المالي للمصرف ، **مجلة دراسات المحاسبية و المالية** ، (العدد 38) ، المجلد 14. ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية

رابعا: المدخلات، المؤتمرات والملتقيات

1. ابراهيم الكراسنة، (2013)**: الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك**، معهد السياسات الاقتصادية، **منشور صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
2. أبو بكر خوالد، آمال عبدي، (2012): تطبيق الحوكمة في المؤسسات لمصرفية دراسة حالة الجزائر، **الملتقى الدولي حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد الاداري و المالي**، المنعقد يومي: 6 و 7 ماي 2012، **جامعة محمد خيضر بسكرة.**
3. آسيا جنوحات، ياسمين لعلايبية، (2014): فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسة و أثرها على الافصاح المحاسبي، **الملتقى الدولي حول: الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات، جامعة الوادي**.
4. إيهاب نظمي، خليل الرفاعي، (2008): القروض المتعثرة الأسباب ،البوادر ،سبل العلاج، **المؤتمر الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري**، المنعقد يومي: 11و 12 مارس، **جامعة قاصدي مرباح، ورقلة**.
5. دادن عبد الغاني، كماسي أمين، (2005): الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، **المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**، المنعقد يومي 8 و 9 مارس 2005، **كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية**، جامعة ورقلة.
6. صالح خالص،(2004): تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، **ملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و التحديات**، المنعقد يومي: 14 و 15 ديسمبر سنة 2004، **جامعة الشلف.**
7. عبادي محمد، سليم حمودة، (2009): استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، **الملتقى الدولي حول: أداء و فعالية المنظمات في ظل التنمية المستدامة**، المنعقد يومي: 10 و11 نوفمبر 2009 ، **جامعة محمد بوضياف، المسيلة**.
8. عبد الرحيم وشيبي، جازية بن بوزيان، (2006): تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، **الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية**، يومي: 24 و 25 أفريل 2006، **جامعة بشار**، الجزائر.

9. عبد الغني حريري، (2009): دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية**، المنعقد يومي: 20 و21 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف.

10. محمد سعيد اوكيل، قراءة في الشفافية و الأداء في عالم متغير، **الملتقى العلمي الدولي الاول حول : اهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي**، أيام: 28 ،29، 30 جوان، **كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، فندق الاوراس، جامعة الجزائر.

11. يحي سعيدي، لخضر لوصيف، (2014): أثر تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في تطور الأداء المالي للبنوك الاسلامية، **الملتقى لدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية** ، المنعقد سنة 2014 ، جامعة خيضر، الوادي.

خامسا: مواقع الانترنت

1. موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية: https://badrbanque.dz/

قائمة الملاحق

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العالي و البحث العلمي
جامعـــــة قالمـــــة
كليـــة العلـــوم الاقتصادية، التجارية و علـــوم التسييـــر
قسم العلوم الاقتصادية

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

رقم: 43/ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2020

قالمة، ف: 2020/09/13

إلى السيِّد : مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية- قالمة -.

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطالبة الآتي أسمها:

1- نشلة بثينة.

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، السنة الجامعية :**2020/2019**

عنوان المذكرة:

واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة قالمة" وأثرها على أدائه المالي للفترة 2017-2020

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوَّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة.

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Sous Directeur Administratif
Et Comptabilité
Ahmed Ferhat MEKKI

رئيس القسم

الدكتور : بضياف عبد المالك
رئيس قسم العلوم الاقتصادية

http://economis.univ-guelma.dz

الملحـــق رقم (1)

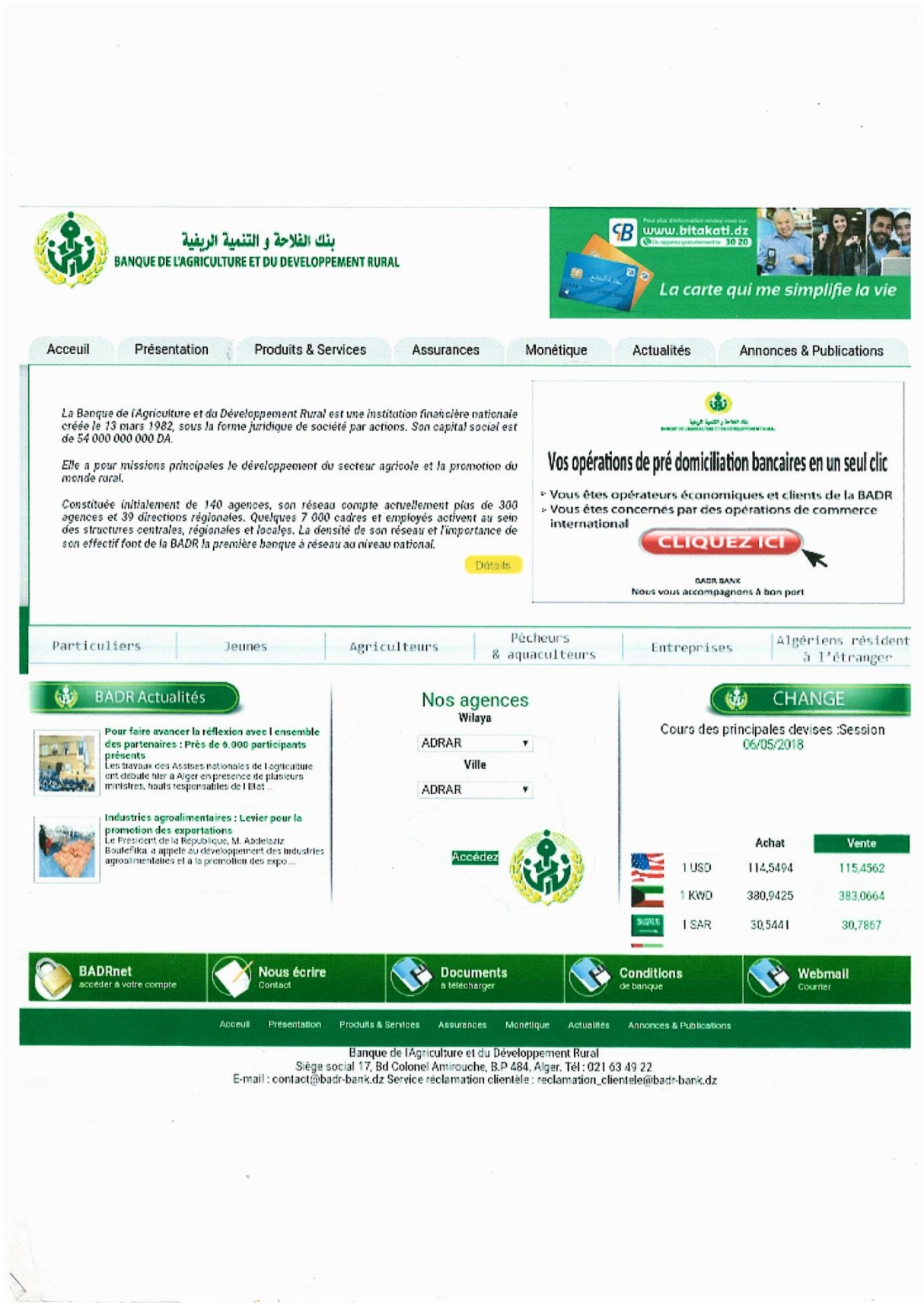

الملحـــق رقم (2)

الملحـــق رقم (3)

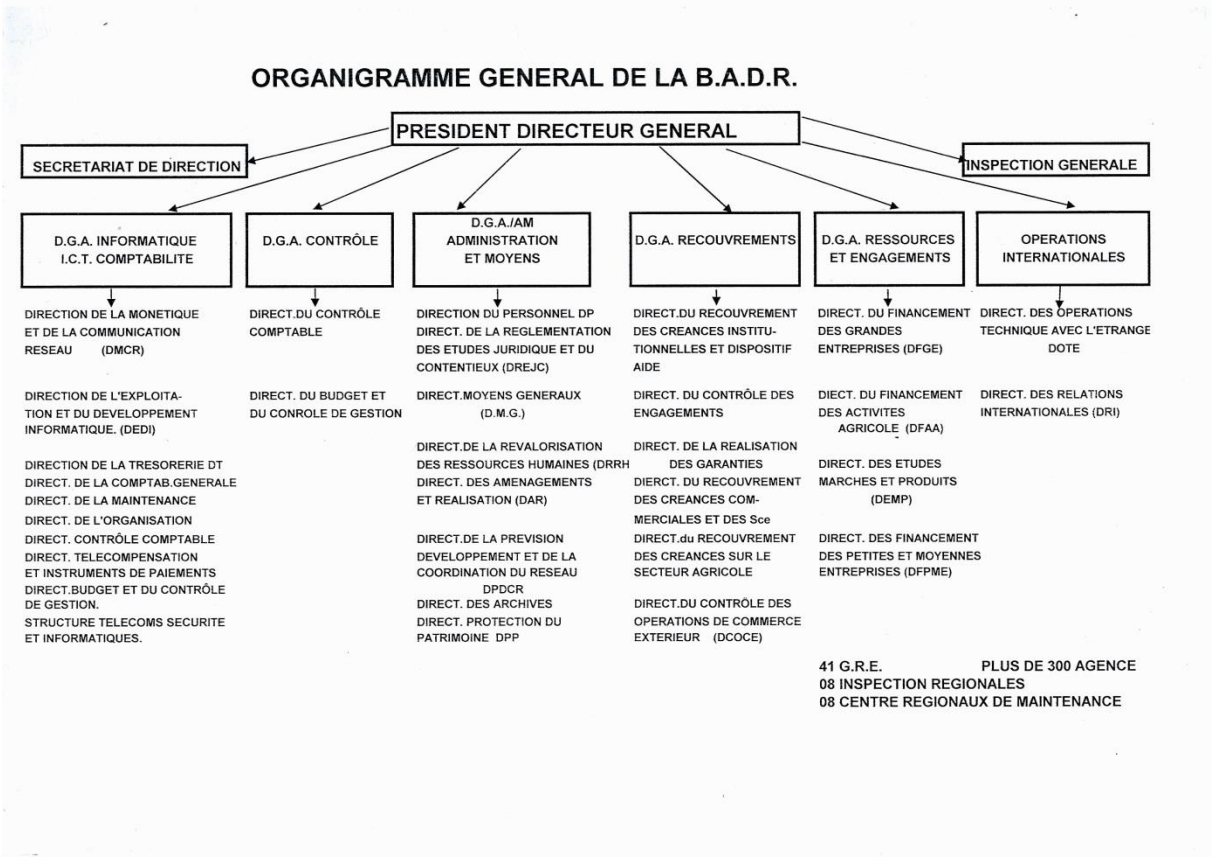

الملحـــق رقم (4)

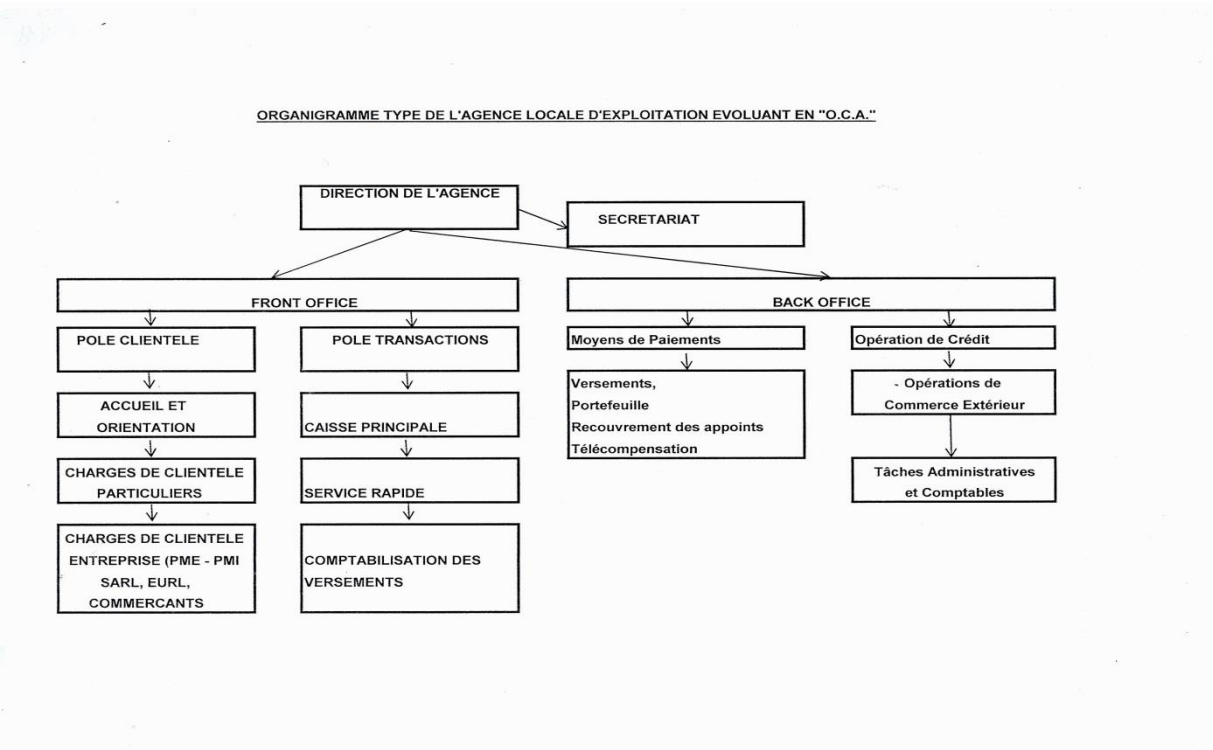

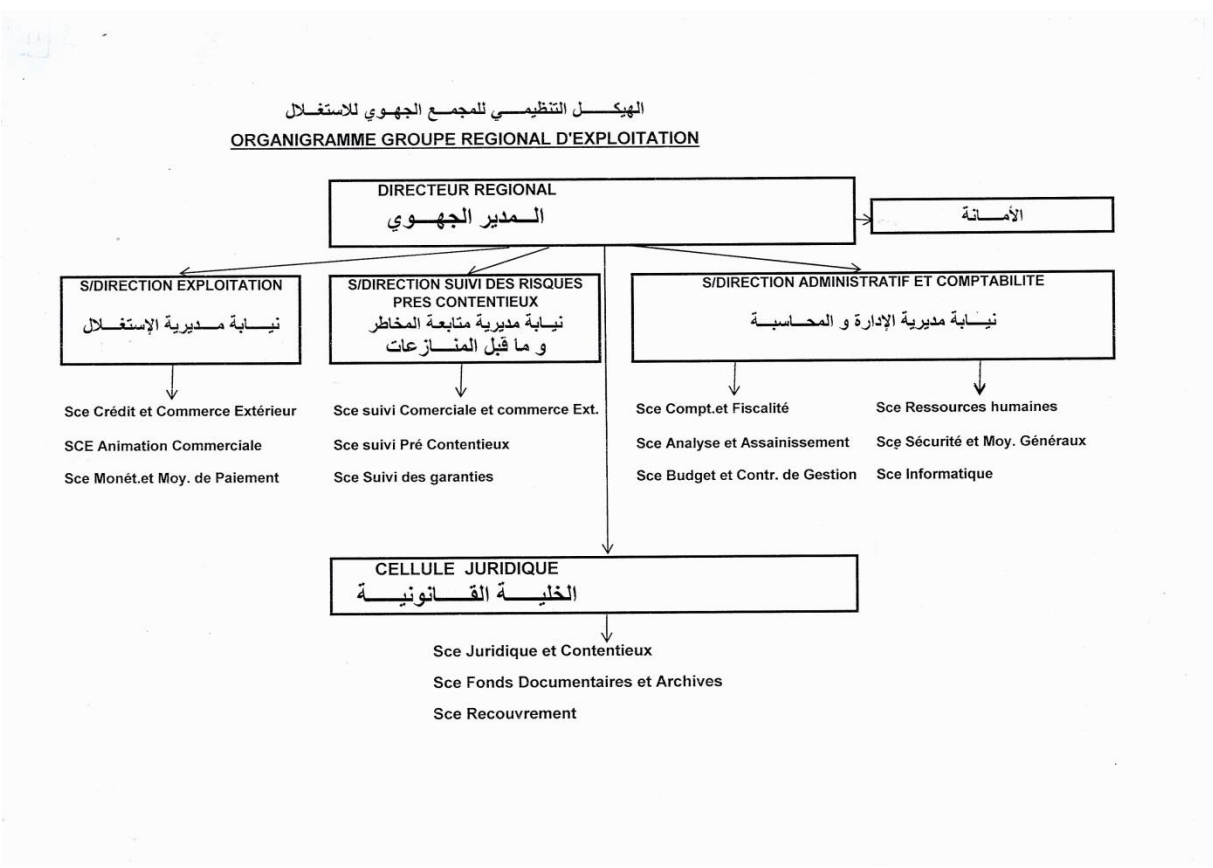

الملحـــق رقم (5)

(3)

اتفاقية القرض
(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بيـن الموقعيـن أسفلـــه

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثـة و ثلاثـــون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دج)

المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 11640 /00 ب 00 ، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش ، و الممثلة من أطرف للسيد: عاشور صالح مدير الوكالة

- المعيـن فيمـا يلـي : " البنـــك " ، وكـالـة عين مخلـوف – 816 -

من جهة

و

السيد [redacted]

النشاط : تربية الابقار .

العنـوان : برج صباط .

- المعيـن فيمـا يلـي : " المقتـــرض " .

من جهة أخرى

حيث اتفقا و أقرا على مايلي :

موضـوع الاتفاقيـــة :

بموجب هذه الاتفاقية ، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كمايلي :

1.الشـــروط الخاصـــة للقـــرض :

نوع القرض :	المبلغ	مدة العقد	النسبية:
قرض قصير المدى CCT RFIG	3.200.000.00 دج	01 سنة	5.50 %قابلة للتغير

- الضمانـــات و الاحتياطـــات الحاصـــرة :

18 ماي 2017

- رهن حيازي للشاحنة من نوع ايسوزي
- اتفاقية القـــرض+ سند أمـر بالتحويل
- بطاقة فلاح
- التأمين متعدد الأخطار للماشية+ بنـــد الاستبـــدال لفائدة البنك
- الاعتماد الصحي لبناية تربية الابقار

- .

- الضمانـات و الاحتياطـــات غيـر الحاصـــرة :

- // .

-1-

11.الشـــروط العامـــة للقـــرض :

المادة 1 : مبلـــغ القـــرض

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة .

المادة 2 : موضـــوع القـــرض

- بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف .

المادة 3 : مـــدة القـــرض

يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة .

- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبـــة الفائـــدة المتغيـــرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية .
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية ، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ .

المادة 5 : الرســـوم و العمـــولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض الى جانب الرسوم و العمولات الاخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية .

المادة 6 : كيفيـــة استعمـــال القـــرض

- ان القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة .
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على سندات لأمر
إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجل من طرف البنك .

المادة 7 : طـــرق التســـديـــد :

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فان الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة

- 2 -

على اساس سندات لامر مدعمه لهذه الحاله - هده السندات تعوض .
تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعـــلاه

المادة 8 : الضمـــانـــات
- لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقـرض موضوع الاتفاقية ،يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك .

- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض .
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعتـه قضائيا .
- استعمال القرض مرتبطٌ بالاستلام الفعلي للضمانات .

المادة 9 : التسديـد المسبـــق

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا .
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة .

المادة 10 : الترخيـص بالخصـــم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديـد الأقساط ، من أصل و فوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف – ضرائب).

المادة 11 : شـروط الفســخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض ، خاصة في الحالات التالية :

* التصريح الخاطئ للمقترض .
* دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية
* تحويل الموضوع الأصلي للقرض .
* عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه .
* كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض .
* البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
* عند احترام بنود هذه الاتفاقية ، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق .

المادة 12 : مراقبـة القـرض

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بمايلي :

* تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية .
* تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية ، و وثائق الحسابات و الملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات.
* تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيـزات الأخرى .
* كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناءا على الوثائق المقدمة مـن تطابقها.

المادة 13 : التـزامـات المقتـرض
- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية سارية المفعول ،و ما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية ، فهو ملزم بما يلي :
* عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين ، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية ، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض .
* العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات
* تامين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التامين ، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته ، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية .
* تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات .

المادة 14 : العقوبـات التأخيريـة
– كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير .
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة .

المادة 15 : العمولـة و المصاريـف
- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة .

المادة 16 : تسويـة النـزاع
- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية ، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة .

المادة 17 : اختيار الموطن
- لتنفيذ هذه الاتفاقية ، يختار الاطراف الموطن العناوين السابقة الذكر .

في عين مخلوف بتاريخ :15ماي 2017

المديـن (1)

ع/ البنـــك

مدير الوكالة
صالح عاشور

الملحـــق رقم (6)

اتفاقية ا لقرض
DISPOSITIF R'FIG
2020/2019

وقعين أسفله **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره اربعة خمسون مليار دينار جزائري(54.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر عاصمة تحت رقم 1640/00 ب 00 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر

عقيد عميروش ، والممثلة من طرف السيد : **بالحاجة فيصل**

ن فيما يلي: مدير الوكالة المحلية للاستغلال 821- الكائنة بشارع يوغرطة قالمة

من جهة

يد : دريدي محمد

ن فيما يلي : ابومهرة احمد

و من جهة أخرى

قا وأقرا على ما يلي :

ع **الاتفاقية** :

ب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض أعلاه حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كما يلي:

روط الخاصة للقرض :

- وع القرض : قرض الرفيق قصير المدى
- المبلغ :846000.00دج
- مدة تسديد القرض: 12 اشهر بما فيها :
- مدة استعمال القرض : 03اشهر
- دة الإعفاء: /
- نسبة الفائدة القاعدية 5.25%
- هامش الفائدة البنكية : 0.25 %
- معدل فائدة القرض : مدعم كليا
- نسبة عقوبة التأخر: 5.5% +02 %
- رقم البنكي: 002808768

يخصص هدا القرض للموسم الزرع و البذر للسنة 2020/2019

ات و الاحتياطية الحاصرة :

ات و الاحتياطية غير الحاصرة : - سند للامر – بطاقة فلاح – اتفاقية القرض – تعهد والالتزام
اء تعاونية الفلاحية – عقد تامين المحصول

1

المادة 8: الضمانات

لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف والعمولات بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك. تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض .

إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا. استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضامنات .

المادة 9: التسديد المسبق

- للمقترض حق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا .

التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة .

المادة 10: الترخيص بالخصم

يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء.(عمولات-مصاريف – ضرائب).

المادة 11: شروط الفسخ

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجب الأداء من اصل، فوائد ومصاريف أخرى وملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

التصريح الخاطئ للمقترض .

دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.

تحويل الموضوع الأصلي للقرض.

عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.

كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض .

البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

عند عدم احترام هذه الاتفاقية، يتحمل جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12 : مراقبة القرض

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

3

- الشروط العامة للقرض :

المادة 1: مبلغ القرض

يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة .

المادة 2: موضوع القرض

بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ،فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف .

المادة 3: مدة القرض

يمنح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليها ضمن الشروط الخاصة.

غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة

إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة

- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

المادة 5 : الرسوم والعمولات

تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض، إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض

-إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة تحت رقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة. ترخيص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بيانيا اعتمادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

إن إثبات القرض وتسديده يكون حسب الكتابات والعماليات المسجلة من طرف البنك .

المادة 7 : طرق التسديد

عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة . هذه السندات تعود لتلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه. يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية. إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

2

المادة 12 : مراقبة القرض

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية.

تقديما صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، وثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات

تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الأخرى .

كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13: التزامات المقترض

مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، وما دام المدين مدنيا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى تمام التسديد الفعلي للقرض.

العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج والخدمات.

تأمين والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التامين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.

تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات

المادة 14 : العقوبات التأخيرية

كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخر مع خصم فوائد التأخير .نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة والمصاريف

يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة .

المادة 16: تسوية النزاع

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية ، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر .

في قالمة بتاريخ14/10/2019 .

إمضاء - المدين (1)

يجب أن يسبق "

" بالعبارة المكتوبة " قرأ وصادق"

- ع / البنك

BELHADJA FAYCAL
DIRECTEUR D'AGENCE 22

4

الملحـــق رقم (7)

تعهد و التزام

الطرف الأول:السيد: دريدي محمد بن احمد المولـــود بتاريخ: 1964/12/06 ببومهرة احمد/قالمـــــــة، الحامـــــل (لرخصة السياقة ــ لبطاقة التعريف الوطنية) رقم: 110659300 و الصادرة بتاريخ: 2018/09/17 عن بلدية بومهرة احمد، والساكن ببومهرة احمد /قالمة.

الحاضر في مجلس هذا العقد بمحض إرادته الحرة المنفردة و هو في كامل قواه العقلية و الصحية داركا لما في هذا التعهد من مسؤولية مدنية و جزائية طبقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

الذي التزم و تعهد و ألزم ورثته و من يحل محله بموجب هذا التعهد أن يلتزم بكافة الشروط المنصوص عليها أدناه.

***** من جهة أولى *****

الطرف الثاني: تعاونية الحبوب و البقول الجافة الممثلة من طرف السيد: **حميد العايش** مدير التعاونية.

***** من جهة ثانية *****

السيد: دريدي محمد بن احمد المولـــود بتاريخ: 1964/12/06 ببومهرة احمد/قالمـــــــة، الحامـــــل (لرخصة السياقة ــ لبطاقة التعريف الوطنية) رقم: 110659300 و الصادرة بتاريخ: 2018/09/17 عن بلدية بومهرة احمد، والساكن ببومهرة احمد /قالمة.

موضوع التعهد و الالتزام :

ــ يأخذ الفلاح المنتج المدين كل ما يحتاجه من البذور و الأدوية المخصصة لزراعة الموسم الفلاحي 2020/2019، و ذلك مرتبط بتوفر الشروط التي لها علاقة بالعمل الفلاحي منها التقيد بالإجراءات تجاه بنك الفلاحة و التنمية الريفية / وكالة: **قالمة فيما يخص قرض الرفيق ــ R'FIG .**

طبيعة التعهـــــد:

هذا التعهد و الالتزام محرر لصالح تعاونية الحبوب و البقول الجافة لـــ: **قالمة** الممثلة من طرف مديرها، حفاظا على حقوقها و للمطالبة بحقها في حالة الإخلال بأي بند من البنود المذكورة في التعهد و الذي يمنحها حق المطالبة القضائية بكافة الطرق القانونية اتجاه المنتج المدين المتعهد.

الملحـــق رقم (8)

البنود و الالتزامات و الشروط :

- يلتزم المنتج المدين بدفع محصوله الفلاحي من الحبوب كاملا لتعاونية الحبوب و البقول الجافة لـــ: **قالمة**.
- يلتزم المذكور أعلاه لمصالح تعاونية الحبوب و البقول الجافة لـــ : **قالمة** بخصم الديون المترتبة عن الاستفادة من قرض **الرفيق R'FIG** من ثمن مدفوعات محصوله الفلاحي **(المقاصة)** من الحبوب لسنة 2020 و ذلك من أجل تسديد القروض الممنوحة له أثناء موسم الحرث و البذر 2020/2019 لصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- يلتزم المنتج المدين بتأمين العقار محل البذر ضد الكوارث الطبيعية (الحرائق، البرد)، بشرط أن لا يقل التعويض عن مبلغ هذا القرض.
- في حالة التعويض عن الأضرار المؤمن ضدها يلتزم المنتج المدين بالتنازل عن التعويضات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لفائدة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- لا يمكن في أي حال من الأحوال الطعن في عوامل الإنتاج _بذور، أسمدة...)، باعتبارها صادرة من جهة ذات جودة و نوعية مصادق عليها وفقا للمعايير و المقاييس المعمول بها.
- تعهد و التزام المنتج المدين باحترام آجال التسديد المحددة قبل : 2020/09/30 كما يلزم ورثته و من يحل محلهم بنفس الالتزامات.

النـــزاعـــات :

في حالة إخلال من طرف المنتج المدين بأي بند من بنود هذا التعهد فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يحتفظ بحق مقاضاة المنتج المدين أمام الهيئات القضائية المختصة و في جميع الحالات يرجع الاختصاص فيها إلى محكمة قالمة.

مصاريف التعهد و توابعه : يلتزم المنتج المدين بجميع المصاريف المترتبة على تحرير هذا التعهد.

موطن تنفيذ التعهد: موطن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذا التعهد.

الإمضـــاء.

السيد دريدي محمد
وثيقة التعريف المقدمة
بطاقة التعريف الوطنية رقم 110659300
الصادرة عن دائرة قالمة
بتاريخ 2018/09/17
حررت بقالمة في 11 سبتمبر 2019
رئيس المجلس الشعبي البلدي
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه

الملحـــق رقم (9)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI FÉDÉRATIF »

Définition :

ETTAHADI est dénommé FÉDÉRATIF lorsqu'il est destiné aux opérateurs (transformateurs, conditionneurs et stockeurs de produits agricoles).

Secteur :
- Agroalimentaire.

Population concernée :
- Transformateurs de produits agricoles,
- Conditionneurs de produits agricoles,
- Stockeurs de produits agricoles.

Actions ciblées :
- Transformation de la tomate industrielle,
- Production de lait,
- Production de semences de pomme de terre,
- Fabrication de pâtes alimentaires et couscous,
- Conditionnement et exportation de dattes,
- Production d'olives de table et d'huile d'olive,
- Production de miel,
- Production de produits du terroir,
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement,
- Insémination artificielle et transfert d'embryons,
- Abattage avicole et découpage,
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles d'origine animale,
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres…).

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Cahier de charges validé et attestation de validation,
  - Permis de construire (pour bâtiments d'exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage).
- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices + dernier rapport du commissaire aux comptes + Situation intermédiaire de l'année en cours,
- Copie conforme des statuts,
- Copie conforme de l'agrément (pour les coopératives),
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :
- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :**
- Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transformer, à conditionner ou à stocker,
- Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conformité) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et stockage de semences,
- Rendements et productions prévisionnels.
- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale** :
- Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
- Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- **Pour la distribution d'équipements :** Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-27 : CMT ETTAHADI Fédératif Agricole.
- CLT : 02-27 : CLT ETTAHADI Fédératif Agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage à définir du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie ≤10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

.../...

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CREDITS

Crédit « ETTAHADI FÉDÉRATIF »

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :	• CMT : 5,25% bonifié comme suit : à la charge du client : • 0% les 05 premières années, • 1% la 6ème et la 7ème année. • CLT : 5,25% bonifié comme suit : à la charge du client : • 0% les 05 premières années, • 1% la 6ème et la 7ème année, • 3% la 8ème et la 9ème année, • A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).
Garanties et réserves bloquantes :	• Hypothèque légale grevant le droit réel immobilier résultant de la concession ainsi que l'engagement de l'hypothèque sur la construction à édifier sur le terrain concédé, • Hypothèque légale de l'exploitation lorsqu'il s'agit de la propriété privée, • Caution solidaire des associées, des coopérateurs ou des membres du groupement légalement constitué (pour les personnes morales).
Garanties et réserves non bloquantes :	• Nantissement des équipements, • Gage du matériel roulant, • Assurance multirisque avec subrogation au profit de la banque.
Amortissement :	• Dégressif.
Organe de décision :	• Selon délégation de pouvoirs.

الملحـــق رقم (10)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « R'FIG »

Définition :

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles,
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Actions ciblées :
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins …), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux…).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG.

Montant du prêt :
- Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

Fiche Produit BADR — Version « 0 » — Octobre 2014

الملحـــق رقم (11)

CRÉDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « R'FIG FÉDÉRATIF »

Définition :

Le crédit R'FIG FÉDÉRATIF est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des entreprises économiques organisées en société commerciale ou en coopérative et activant dans les filières de transformation, de stockage et/ou de valorisation des produits agricoles.

Secteur :
- Agroalimentaire.

Population concernée :
- Entreprises économiques organisées en société commerciale,
- Entreprises économiques de valorisation des produits agricoles.

Actions ciblées :
- Transformation de la tomate industrielle,
- Production de lait,
- Production de semences de pomme de terre,
- Fabrication de pates alimentaires et couscous,
- Conditionnement et exportation de dattes,
- Production d'olives de table et d'huile d'olive,
- Production de miel,
- Production de produits de terroirs,
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement,
- Insémination artificielle et transfert d'embryons,
- Abattage avicole et découpage,
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles,
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse National de Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :
- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :***
- Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transformer et/ou à conditionner ou stocker,
- Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conformité) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et le stockage de semences,
- Rendements et productions prévisionnels.
- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale :***
- Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
- Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- ***Pour la distribution d'équipements :*** Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-16 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF.

Montant du prêt :
- Minimum : 10.000.000 DZD. Maximum : 1.000.000.000 DZD.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le MADR Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque, *lorsque l'emprunteur n'a pas d'acte de propriété ou acte administratif (la valeur du bien donné en garantie doit être supérieure au montant du prêt).*
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

الملحـــق رقم (12)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « CNAC »

Définition :

Le dispositif de financement est un crédit a long terme destiné à financer à hauteur de 70 % la création ou l'extension de micro entreprises.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 30 à 50 ans.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité »** :
  - Demande de financement adressée à la banque, établie par le chômeur promoteur,
  - Extrait d'acte de naissance n°12 (ou n°14 pour les présumés),
  - Attestation de résidence,
  - Copie légalisée du diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation, ou tout autre document attestant d'un savoir- faire,
  - Copie légalisée de la carte nationale d'identité,
  - Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par la CNAC,
  - Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement ou d'agencements à réaliser.
- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds »** :
  - Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires,
  - Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
  - Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
  - Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale,
  - Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par la CNAC, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
  - Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré),
  - Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
  - Une copie des factures pro- forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
  - Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-17 : CLT CNAC non agricole 1 - 12-18 : CLT CNAC non agricole 2.
- CLT Agricole : 02-17 : CLT CNAC agricole 1 - 02-18 : CLT CNAC agricole 2.

Série du prêt :
- 355 : CLT Emploi de jeune.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000 DA.

Montant du PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (deux ans renouvelable ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion au fonds de caution mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements financés/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant financé/ Certificat de vétérinaire pour les activités d'élevage,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

الملحـــق رقم (13)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « ANGEM »

Définition :

Le dispositif de financement ANGEM vise la création d'activités de production de biens et services, y compris à domicile, par l'acquisition de petits matériels et de la matière première de démarrage afin de permettre une intégration sociale et économique des populations cibles.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- 18 ans et plus.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- Demande de financement,
- Acte de naissance + Certificat de résidence,
- Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire,
- Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée,
- Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par l'ANGEM,
- Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser,
- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location),
- Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale,
- Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANGEM, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire « le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré »,
- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
- Une copie des factures pro forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
- Les justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-19 : CLT ANGEM secteur privé.
- CLT Agricole : 02-19 : CLT ANGEM secteur agricole.

Série du prêt :
- 298 : Crédit ANGEM.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000,00 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % du coût de l'investissement.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % du coût de l'investissement.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt ; 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPMAR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception du PNR/ Adhésion au Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements,
- Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

Fiche Produit BADR — Version « 0 » — Octobre 2014

الملحـــق رقم (14)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « ANSEJ »

Définition :

Le dispositif de financement ANSEJ est un crédit à long terme destiné à financer, à hauteur de 70%, la réalisation de projets dans le cadre du programme de l'emploi de jeunes de l'Etat.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 19 à 35 ans.
- Le gérant peut avoir 40 ans s'il crée 02 emplois.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para-agricole et agro-alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité » :**

Demande de financement/ Acte de naissance/ Certificat de résidence/ Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire/ Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée/ Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement établie par l'ANSEJ/ Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser.

- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds » :**

Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession ou bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires/ Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…)/ Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale/ Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale/ Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANSEJ, valable pour toutes les parties à l'exception des activités sédentaires/ Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré)/ Copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension/ Copies des factures pro-forma ou devis actualisés s'il y'a lieu/ Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-15 : CLT Micro-entreprise Privée 1 - 12-16 : CLT Micro-entreprise Privée 2
- CLT Agricole : 02-15 : CLT Micro-entreprise Agricole 1 - 02-16 : CLT Micro-entreprise Agricole 2

Série du prêt :
- 355 : Crédit à long terme Emploi de Jeunes.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Montant maximum du prêt : 10.000.000 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- 03 ans pour le capital.
- 01 an pour les intérêts.

Durée du prêt :
- 8 ans.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA.
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- 100 % de bonification.
- Taux d'intérêt bonifié : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billets à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la Centrale des Risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

الملحـــق رقم (15)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : سوق أهراس
دائرة : تـــــاورة
بلدية : الدريعـــــة
سنة 2017

شهـــادة إداريـــــة

بناءا على تصريح المعني

وبناءا على محضر جلسة العمل المؤرخ في 2017/05/21

تحت رئاسة السيد:

- بلحسن يزيد — رئيس الفرع الفلاحي لدائرة مداوروش
- أيت أوفروخ نور الدين — ممثل الغرفة الفلاحية للولاية
- فرشاني عاشور — ممثل إتحاد الفلاحين
- سالمي كمال — ممثل تعاضدية الحبوب والبقول الجافة

نشهد نحن رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الدريعـــــة

أن السيد (ة) [redacted] المولود(ة) بتاريخ: 1952/12/22 بـ: بني يو يا

متضرر من الجفاف بنسبة 80٪ وهذا لكون المنطقة الشمالية .

سلمـــت هـــذه الشهـــادة للمعنـــي بطلـــب منـــه لإستعمالها في حدود مايسمح به القانون .

الدريعـــــة فـــي: 2017/09/18.

رئيـــس المجلـــس الشعبـــي البلـــدي

الملحـــق رقم (16)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION GUELMA - 821

ا لمجمع الجهوي قالمة/س.أهراس 024
وكالة قالمة 821
الهاتف :037.15.04.13
الفاكس: 037.15.04.14

قالمة يوم :2020/07/15

إلى السيدة [redacted]
حي حناشي رقم 167–قالمة

مصلحة القروض
المرجع: غ ن /2020

الموضوع : إشعار بآجل استحقاق

سيدي،

يجدر بنا تذكيركم بان أجال استحقاق قسط القرض الممنوح لكم في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب خلال سنة 2017 قد أصبح واجب الدفع حالا بتاريخ2020/07/15 و هذا بمبلغ إجمالي قدره : 560 994.89 دج مع العلم أن مبلغ فوائد تأخير الدفع في تزايد يومي.

و عليه فإننا نطلب منكم التقرب من شبابيك وكالتنا لتسديد ما عليكم من ديون.

في الأخير ,تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

مدير الوكالة

نسخة :
- الملف
- المجمع الجهوي 024 : - خلية التحصيل ✓
- ن.م متابعة الاخطارو ماقبل المنازعات
- ن.م الاستغلال

-ADRESSE : ANGLE JUGURTHA. GUELMA -24000-
Téléphone : 037.15.04.13 Fax : 037 15.04.14

الملحـــق رقم (17)

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

AIN MAKHLOUF LE : 02/08/2020

G.R.E GUELMA 024
ALE AIN MAKHLOUF 816
N/REF/ K.N / /2020

A MONSIEUR : [redacted]
CITE GUERZIZ LAYACHI- AIN MAKHLOUF

OBJET : MISE EN DEMEURE AVANT POURSUITE JUDICIAIRE.

Monsieur,

Nous avons le regret de vous rappeler que votre CONTRAT N°:8160206181190004 ouvert sur les livres de notre agence de : AIN MAKHLOUF accuse à la date du un solde débiteur de DZ : 445429,83+les intérêts en augmentation 30/06/2020

Nous nous permettons de vous informer de notre droit de réclamer en sus du paiement, les intérêts et agios pour la période qui court de la dette sur indiquée à celle du désintéressement de la totalité de notre créance. Le taux appliqué sera celui en vigueur au moment du paiement de la créance.

Les multiples démarches entreprises par notre banque pour un règlement à l'amiable sont malheureusement demeurées vaines.

Aussi par la présente, nous vous mettons en demeure de vous rapprocher de votre agence domiciliataire, à l'effet de régulariser votre situation dans un délai maximum de quinze(15) jours.

Passé ce délai, des poursuites judiciaires seront engagées à votre encontre pour le recouvrement de la créance de DA: 445429,83, représentant l'ensemble des dettes contractées par vos soins avec notre institution, ainsi que les intérêts et agios y afférents.

Nous espérons ne pas arriver à cet ultime recours, et vous prions d'agréer, Monsieur, l'expression de nos salutations distinguées.

LE DIRECTEUR
L.LYAMINE

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL A. L. E. AIN MAKHLOUF 816

الملحـــق رقم (18)

[redacted]

رقم الحساب 82100078230093

الى السيد مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الموضوع : تاجيل تسديد قسط القرض الموافق لِ 2018/02/28

دج : 3.981,750,00

سيدي الكريم

اتقدم لسيادتكم الموقرة بطلبي هذا المتضمن , اعفائي مؤقتا من تسديد القسط المترتب عن قرض استثمار ممنوح من طرف وكالة قالمة , سيدي الكريم كما تعلمون إنني بصدد إرساء مشروع "مذبحة دواجن" , هذا المشروع قد استنزف جميع السيولة المتوفرة حاليا .

سيدي أعدكم انه بإرادة الله , في غضون الأشهر المقبلة (06 اشهر),على أقصى تقدير , يمكنني تسديد هذا القسط .

اخيرا , سيدي ارجوا ان يرد على طلبي هذا بما عهدناه منكم من مفهوميه و احتراف , تقبلوا جل احتراماتي

الذبح و القطع الصناعي لمختلف الحيوانات
مذبحة سيدي عيد
حي 177 مسكن رقم 03 ... قالمة
رقم التسجيل 24 03 1911140198

الملحـــق رقم (19)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة رأسمال قدرة 54.000.000.000.00 دج س.ت.رقم 00 ب0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر-17 شارع العقيد عميروش

LETTRE DE RAPPEL DE L'ECHEANCE
ECHEANCE DU : 31/03/2019

AGENCE BADR :	GUELMA 821	**CLIENT :**	BADAOUI SALIM BEN KHOUTHIR
EN DATE DU :	10/03/2019	**ADRESSE :**	MECHTA DOUAKHA N 03 BOUMAHRA AHMED
NX CLIENT :	821-702942		

Cher client.
Nous nous permettons de vous rappeler que votre prochaine échéance de remboursement arrêtée a,

Composant	Montant
PRINCIPAL	52 631.58
MAIT-INT	3 618.42

Total 56 245,16

, sera exigible le 31/03/2019.

Pour préserver la qualité des relations que nous entretenons, nous exprimons le souhait de vous voir respecter cette échéance à bonne date

Dans le cas contraire, nous vous demandons de vous rapprocher de notre agence dans les plus brefs délais possible.

Veuillez agréer, Monsieur nos salutations distinguées

VISA DIRECTION

Copie :

- **Dossier clent**
- **SRP**

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S.S. : 17,Bd Colonel Amirouche-ALGER/Tél :021.64.72.64 à 70/70.72.88/72.72.90/Télex :55078
www.badr-bank.dz

الملحـــق رقم (20)

En cas d'inefficacité des tentatives amiables, le Groupe Régional d'Exploitation (G.R.E), doit lors de la phase précontentieuse recourir aux mesures conservatoires (saisie arrêt, recherche du patrimoine du débiteur, notification des mises en demeure), afin d'exercer légitimement à l'encontre des clients défaillants des moyens de recours susceptibles de préserver les intérêts de la banque.

3 Rappel des différentes classes d'impayés :

Les créances classées sont celles déterminées par la réglementation prudentielle et se répartissent en trois classes :

- Classe 1 : Créances à problèmes potentiels (ex : Créances en souffrance/387)
- Classe 2 : Créances très risquées (ex : Créances douteuses/ 388)
- Classe 3 : Créances compromises (389).

Le passage en impayé, ainsi que la modification d'une classe à une autre, s'opère dans le respect des délais de séjour suivants :

- Classe 1 : Durée du séjour de l'impayé est de trois (03) mois.
- Classe 2 : Durée du séjour de l'impayé est de six (06) mois.

Passés ces délais les impayés sont logés en classe 3 (Créances compromises).

Après un délai de 90 jours, les nouveaux impayés enregistrés sur des créances restructurées, devront être déclassées dans leur intégralité en créances compromises (C3).

4 Le provisionnement des créances :

Le provisionnement des créances s'opère, automatiquement, par le Système d'information conformément à la règlementation de la Banque d'Algérie, décliné comme suit :

- Classe 1 : Les créances à problèmes potentiels.....20 %
- Classe 2 : Les créances très risquées .....50 %
- Classe 3 : Les créances compromises .....100 %.

Ces taux sont aussi applicables aux crédits par signature et aux engagements de financement irrévocables pour les contreparties dont les créances sont classées dans l'une des catégories sus reprises.

La provision sur les créances classées s'effectue sur le montant brut de la créance, déduction faite des garanties admises et en tenant compte de la pondération prudentielle.

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

Élaborée et vérifiée par :	Contrôle de diffusion :	Réf. Décision réglementaire d'approbation
Direction générale adjointe Recouvrement	Direction de l'Organisation et des Méthodes	DR N° /17 du / /2017

الملحـــق رقم (21)

CAISSE DE GARANTIE DES CREDITS
D'INVESTISSEMENTS – PME
CGCIPME, spa
Capital social 20.000.000.000,00 DA

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
BADR, spa
Capital social 54.000.000.000,00 DA

CONVENTION DE PARTENARIAT

CGCI*PME* / BADR

Portant couverture des risques adossés au

Fonds de Garantie Agricole (FGA)

Dispositions générales et champ d'application

الملحـــق رقم (22)

MANUEL DES PROCÉDURES DE RECOUVREMENT AMIABLE

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

Élaborée et vérifiée par : Direction générale adjointe Recouvrement	Contrôle de diffusion : Direction de l'Organisation, et des Méthodes	Réf. Décision réglementaire d'approbation : DR N° /17 du / /2017

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س. ت. رقم 00 ب 0011640 الجزائر الوسطى
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش

STRUCTURE EMETTRICE	DIRECTION GENERALE	A REPERTORIER
NATURE DU TEXTE	DECISION REGLEMENTAIRE	
DATE D'EMISSION	25/01/ 2017	MANUEL DES PROCEDURES
NUMERO	02 /2017	
OBJET	MANUEL DE RECOUVREMENT AMIABLE	

Le Président Directeur Général,

- Vu les statuts de la BADR, du 28 Février 1989, mis à jour et harmonisés en date du 31 Mai 2001 ;
- Vu la résolution de l'Assemblée Générale en date du 21 Mai 2006 portant nomination de M. Boualem DJEBBAR en qualité d'Administrateur de la BADR ;
- Vu les résolutions du Conseil d'Administration en date du 21 Mai 2006 portant élection de M. Boualem DJEBBAR en qualité de Président Directeur Général et délégation de pouvoirs ;
- Vu la résolution N° 2 du conseil d'administration du 17 Février 2007 donnant mandat au président pour la mise en place du schéma organisationnel de la Banque, conformément aux recommandations de l'Audit institutionnel ;
- Vu l'ordonnance N° 03/11 du 26/08//2003 relative à la monnaie et le crédit ;
- Vu la Décision Réglementaire N°05/2001, du 14 Mars 2001 portant organigramme général de la Banque ;
- Vu la Décision Réglementaire N° 02/2005 du 26 Mai 2005 portant réaménagement partiel de l'organigramme général de la Banque ;
- Vu la Décision Réglementaire N° 01/2008 du 17 Janvier 2008 portant Guide méthodologique de rédaction des procédures de la banque.

Et en vertu des pouvoirs qui lui sont conférés

DECIDE

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S S 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021 64 72.64 à 70 / 72.72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www .badr-bank.dz

Article 1 : La présente Décision Réglementaire à pour objet la mise en place du manuel de recouvrement amiable (version 00).

Article 2 : Le manuel de recouvrement amiable est annexé à la présente Décision Réglementaire.

Article 3: La Direction de l'Organisation et des Méthodes - D. O. M - est chargée de la diffusion sous forme contrôlée de la présente.

Article 4 : Les responsables intervenants sont chargés chacun en ce qui le concerne par l'application stricte de la présente. Toute proposition d'amélioration de la version en cours, pourra être formulée par les intervenants en collaboration avec la DOM.

Article 5 : La présente Décision Réglementaire prend effet à compter de la date de sa signature.

LE PRESIDENT DIRECTEUR GENERAL

B. DJEBBAR

SOMMAIRE

I.INTRODUCTION :

1. Définition
2. La phase précontentieuse
3. Rappel des différentes classes d'impayés
4. Le provisionnement des créances

5. GESTION DES IMPAYES :

5.1. Règlement d'impayé :
5.2. Prorogation d'échéance :
5.3. Suivi des impayés
5.3.1. Suivi des impayés au niveau Régional
5.3.2. Suivi des impayés au niveau Central

6. TRAITEMENT DES DEMANDES DE REECHELONNEMENT:

6.1. Dossier de rééchelonnement
6.2. La visite sur site
6.3. L'acheminement du dossier
6.4. L'examen des business plans

7. ATTRIBUTIONS, COMPOSITION ET FONCTIONNEMENT DES COMITES DE RECOUVREMENT

7.1. Attributions
7.2. Composition
7.2.1. Comité de Recouvrement Régional
7.2.2. Comité Inter Directions de Recouvrement
7.2.3. Comité de Recouvrement Central

7.3. Fonctionnement des comités de recouvrement
7.3.1Réunions du comité de recouvrement
7.3.2Conservation des Procès-verbaux
7.3.3Formalisation de la décision des Comités
7.3.4Notification des décisions des Comités.

الملحـــق رقم (23)

8. PROCESSUS DE DECISION DES COMITES DE RECOUVREMENT
8.1. Rééchelonnement du principal
8.2. Rééchelonnement des intérêts
8.3. Conditions de rééchelonnements
8.4. Mise en œuvre du rééchelonnement

9. TRAITEMENT DES DOSSIERS DES DISPOSITIFS AIDÉS :

9.1. CAS PARTICULIERS DE RECOUVREMENT AMIABLE :

9.1.1. Les dossiers de leasing
9.1.1.1. Établissement du Procès-verbal de restitution
9.1.1.2. Établissement du PV de prise en charge du matériel
9.1.1.3. La résiliation du contrat
9.1.1.4. Les suites à donner au matériel récupéré

9.1.2. Les dossiers de débiteurs proposant le règlement total ou partiel du capital
9.1.3. Rééchelonnement de l'endettement des entreprises en arrêt d'activité
9.1.4. Les entreprises en recouvrement judiciaire
9.1.5. La dation en paiement de créances

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

الملحـــق رقم (24)

بـــــــك الـــــــفلاحـــة والـــــتنمية الـــــريفيـــــــة
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURA

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

DATE : 30 JUIL. 2020 N° 325

ORGANE DE DECISION : **CSRR**
STRUCTURE EMETTRICE: **GRE DE GUELMA 024**
EMPRUNTEUR : [redacted]
ALE : **GUELMA 821**
GROUPE D'APPARTENANCE :

DATE DU COMITE : **21/07/2020 PV N°135**
ACTIVITE : **AGRICULTURE**
ID CLIENT : **002804610**
GRE DE RATTACHEMENT: **GUELMA 024**
C.R.E :

Type de prêt ou de crédit	Montant	Validité	Date limite D'utilisat.	Durée D'amort.	Différé Partiel	Différé Total	Taux ou marge	Taux de Comm. d'engag.
Rééch MT capital Type ~~11.23~~ 1118	**2 660 000.00**	*	*	5 ANS	*	*	Taux :5.50 % v Marge : 0.25%	0.12 %

GARANTIES BLOQUANTES : 31.10.2025
-BAO.

RESERVES BLOQUANTES : EC. Dur
-Convention de prêt.
- Effacement de **20%** des agios réservés (DR **10/17** du **13/07/2017**).
-Actualisation du contrat d'assurance (DPATR)
-Règlement du crédit RFIG CAMP 2019/2020.

GARANTIES NON BLOQUANTES : 0004 : 887 000. 30.09.2020
0011 : 3.459.530.02.06.2020 (CCB)

RESERVES NON BLOQUANTES :

OBSERVATIONS :
-Le montant de DA **2 660 000.00** représente le capital impayé du dossier LEASING.
-Règlement des frais de justice s'il ya lieu.
-Les intérêts générés après cette date seront pris en charge par le client.

LA DIRECTRICE DU G.R.E
N.HADDAD

MR.FETATNIA Abdelhak
S/D S.R.P.C

LE S/D D'EXPLOITATION
M.OUMEDDOUR

الملحـــق رقم (25)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر- 17شارع العقيد عميروش

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

G.R.E DE GUELMA 024
A.L.E DE GUELMA 821
Nos Réf N° B.NH/43 47/2020

Guelma le 09/08/2020

[redacted]
MAZRAAT MEFTAH BACHIR
EL FEDJOUDJ- GUELMA

OBJET :- **REECHELONNEMENT CREDIT**

Nous vous informons que notre comité de crédit et de trésorerie de la Direction Régionale, à réservé une suite favorable à votre demande de rééchelonnement relatif au **crédit LEASING.**

- **CAPITAL**

Type de prêt : **Reech MT capital**
Montant : 2 660 000.00 DA
Durée D'amortissement/ : 05 ANS.
Durée de différé :

C'ependant nous attirons votre aimable attention, sur : le fait que ce rééchelonnement ne pourra connaitre le début d'utilisation, que lorsque les réserves figurant ci-après auront été levées.

GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES :

- Convention de prêt.
- Effacement de 20% des agios réservés (DR 10/17 du 13/07/2017).
- Actualisation du contrat d'assurance (DPATR).
- Règlement du crédit RFIG CAMP 2019/2020.

Garanties et réserves non bloquantes

- néant

Dans cette attente, veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

COPIE : GRE 024 DIRECTION

LE DIRECTEUR D'AGENCE,
BELHADJA FAYCEL

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

الملحـــق رقم (26)

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège : Guelma 821

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale : [redacted]

Nature de l'affaire : Crédit LEASING –TP82 ch+ MAT ACCOMP-

Adresse : FERME MEFTEH BACHIR
ELFDJOUDJ

Nature et N° du Compte : 821000368030009 Date d'ouverture :

DATES
18.06.20

L'an deux mille vingt et le dix huit du mois de juin, nous nous sommes rendus, coté de l'ALE Guelma 821 : Monsieur MAHEDJEBI ALI, accompagné de Monsieur *GHAOUI AZDINE,,* sis commune ELFDJOUDJ–GUELMA- pour une visite sur site a fin de constaté le tracteur pneumatique et le matériel d'accompagnement, financé par notre établissement, en vue d'un rééchèlonnement du crédit LEASING acquis par notre relation.

D'après le ticket d'autorisation N ° 2243 du 04/12/2018, notre relation a bénéficier d'un crédit moyen terme LEASING de 3 151 530.00 DA, d'une durée de 05 ans dont 12 mois de différé pour l'acquisition d'un TP 82 CH + MT ACCOM.

Cependant notre promoteur a sollicite un rééchelonnement de son crédit suite a son passage au statut CDOU d'un montant de DA 3 003 291.00 et 196 953,73 d'intérêt.

A cet effet nous nous sommes déplacer sur site et notre constat fut comme suit :

- L'existence de la totalité du matériel, énuméré ci dessous :
  - *Tracteur MASSEY FERGUSON 82 CH en très bonne état, police d'assurance N° 16244215 valide jusqu'au 08/01/2021.*
  - *Charrue 2 socs portés C2S14.*
  - *C/C 8X16.*
  - *Cultivateur 9 dents.*
  - *Pulvérisateur 400L.*

Fin de la visite a 17h00.

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE
BELHADJA FAYCAL

ST 122

الملحـــق رقم (27)

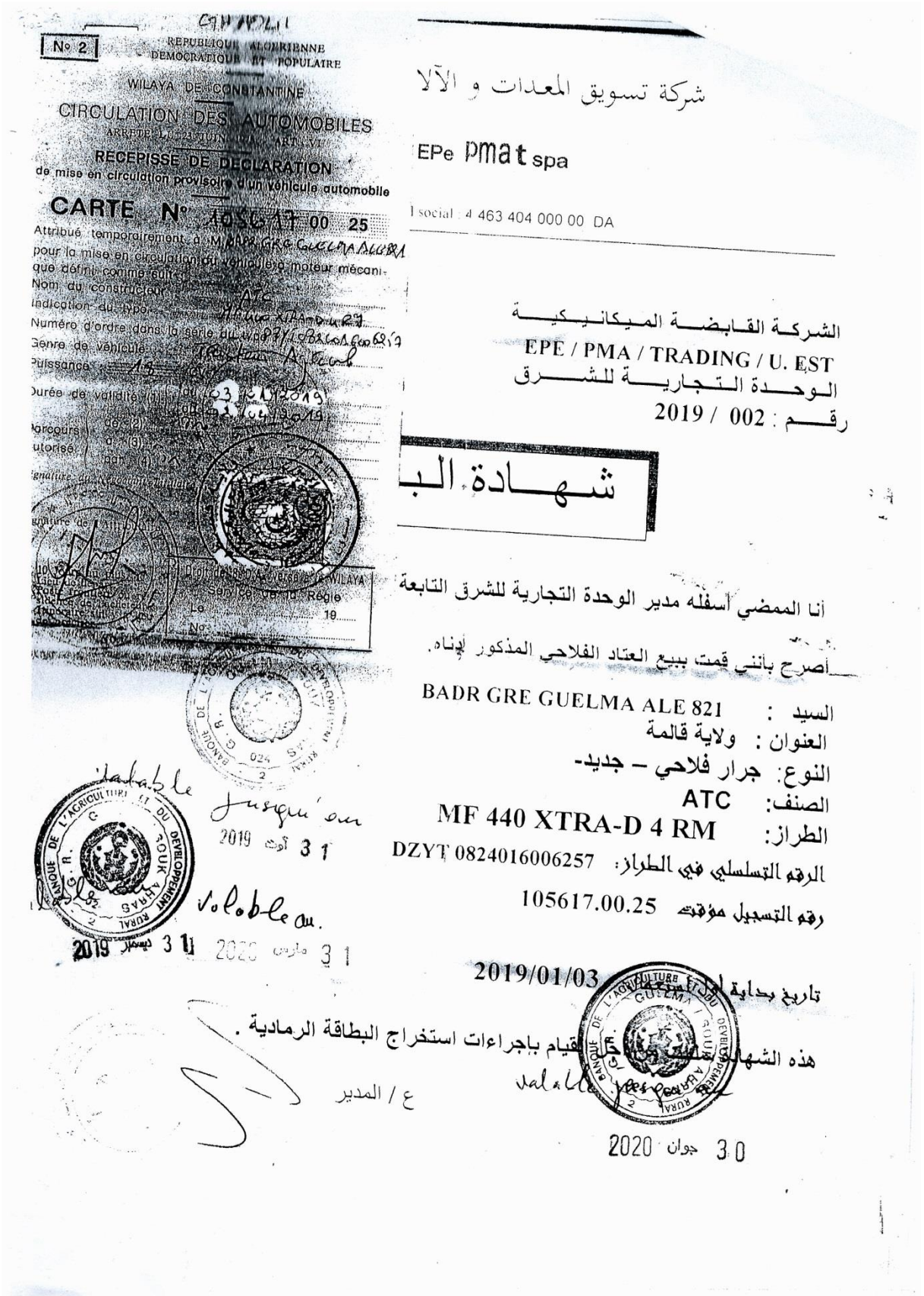

N° 2

REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE CONSTANTINE

CIRCULATION DES AUTOMOBILES

RECEPISSE DE DECLARATION
de mise en circulation provisoire d'un véhicule automobile

CARTE N° 105617 00 25

Attribué temporairement à M. BADR GRE GUELMA ALE 821
pour la mise en circulation du véhicule à moteur mécanique défini comme suit :

Nom du constructeur : ATC
Indication du type :
Numéro d'ordre dans la série du type : DZYT 0824016006257
Genre de véhicule : TRACTEUR AGRICOLE
Puissance : 19
Durée de validité : du 03/01/2019 au 30/06/2019
Parcours : de (2) à (3)
Autorisé / par (4)

Service de la Régie
Le 19
N°

شركة تسويق المعدات و الآلا

EPe pmat spa

l social : 4 463 404 000 00 DA

الشركة القابضة الميكانيكية
EPE / PMA / TRADING / U. EST
الوحدة التجارية للشرق
رقم : 002 / 2019

شهادة الب

أنا الممضي أسفله مدير الوحدة التجارية للشرق التابعة

أصرح بانني قمت ببيع العتاد الفلاحي المذكور إدناه.

السيد : BADR GRE GUELMA ALE 821
العنوان : ولاية قالمة
النوع: جرار فلاحي – جديد-
الصنف: ATC
الطراز: MF 440 XTRA-D 4 RM
الرقم التسلسلي في الطراز: DZYT 0824016006257
رقم التسجيل مؤقت 105617.00.25

تاريخ بداية 2019/01/03

هذه الشهادة تسلم له من أجل القيام بإجراءات استخراج البطاقة الرمادية .

ع / المدير

Valable jusqu'au 31 2019 أوت
Valable au 31 2020 مارس
2019 ديسمبر 31
2020 جوان 30

الملحـــق رقم (28)

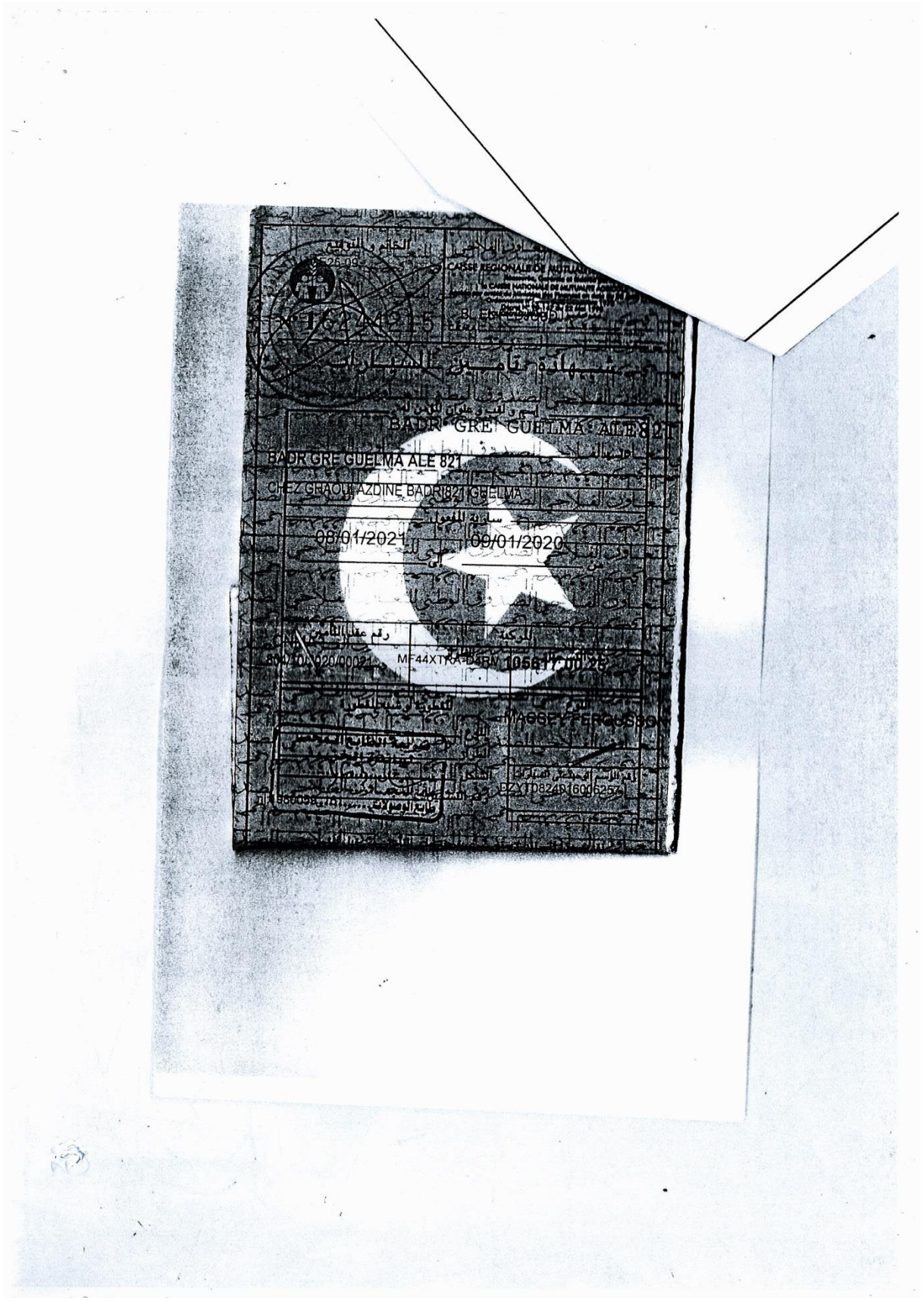

الملحـــق رقم (29)

Détails du blocage de compte

Compte	821000368030009
Numéro de montant bloqué	AB6163788
Devise	DZD
Montant	99,006.82
Date d'expiration	
Remarques	PROV PR REECHL (BAIL)
Type de montant bloqué	F
N° de référence	
Code retenue	272
Date effective	2020-06-18
Description de la retenue	PROVISIONS DIVERSES
Agence	821
Vérifier le solde disponible	N
Code source	FLEXCUBE
Maker	U18031
Date time:	2020-06-18 10:48:23
Checker	
Date time:	
Nbre modif.	1
Record status	O
Authorization status	U

الملحـــق رقم (30)

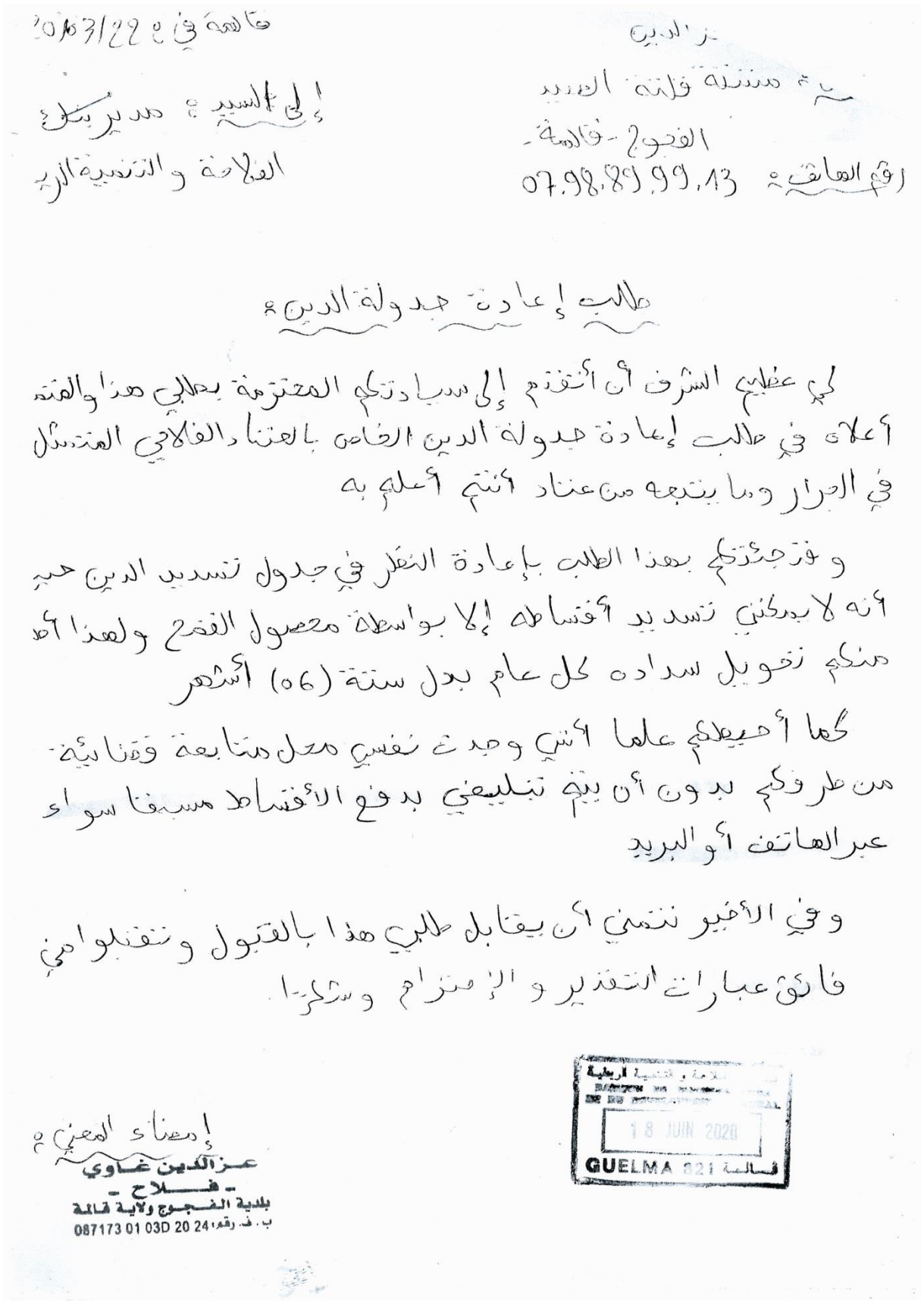

قالمة في: 2020/03/22

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من السيد: ز الدين
سنة ثالثة فلاحة الفجوج - قالمة -
رقم الهاتف: 07.98.89.99.13

طلب إعادة جدولة الدين:

لي عظيم الشرف أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بطلبي هذا والمتمثل أعلاه في طلب إعادة جدولة الدين الخاص بالعتاد الفلاحي المتمثل في الجرار وما يتبعه من عتاد أنتم أعلم به

و قد جئتكم بهذا الطلب بإعادة النظر في جدول تسديد الدين حيث أنه لا يمكنني تسديد أقساطه إلا بواسطة محصول الفلح ولهذا أحد منكم تحويل سداده كل عام بدل سنة (06) أشهر

كما أحيطكم علما أنني وجدت نفسي محل متابعة قضائية من طرفكم بدون أن يتم تبليغي بدفع الأقساط مسبقا سواء عبر الهاتف أو البريد

وفي الأخير نتمنى أن يقابل طلبي هذا بالقبول وتقبلوا مني فائق عبارات التقدير و الإحترام وشكرا.

إمضاء المعني:
عزالدين غاوي
- فلاح -
بلدية الفجوج ولاية قالمة
ب. ف. رقم: 087173 01 03D 20 24

18 JUIN 2020
GUELMA 21 قالمة

الملحـــق رقم (31)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GRE GUELMA – SOUK-AHRAS (024)
LE COMITE DE RECOUVREMENT N° DOSSIER135

Note de Synthèse
Créance détenue sur : **Mr. GHAOUI AZDINE**

I- PRESENTATION DE L'ENTREPRISE

Raison sociale /
Forme juridique /

Siège social : **ALE GUELMA -821-**
Activité : **AGRICULTURE**
Gérant : [redacted]
Domiciliation : **MECHTA GUELTAT SAIED**
N° COMPTE : 821000368030009
N° TEL : 0664.22.80.13

ID CLIENT : 002804610

II - SITUATION DES ENGAGEMENTS

ENGAGEMENTS AU 09/07/2020		AUTORISATIONS GRE DU : 2018-2019			GARANTIES	
Compte	Montant	Type de crédit	Montant	Validité	Nature	Valeur
C.COM	3.003.291,00	LEASING TP 821011518353 0001	3 003 291,00	2019-12-31	/	/
INT ET TAXES	278.614,94					
NORMAL	591 700,00	R'FIG 821000419322 0503	591 700,00	2020-09-30	/	/
Total :	3.873.605,94		3 594 991,00			
L'impayé logé en C.COM						

III – OBJET DE LA NOTE :

Examen de la demande de la relation (copie en annexe)

IV - Rappel aux membres du comité sur le dossier du crédit du client :

1- Dossier **LEASING TRACTEUR MASSEY FERGUSON 82CH** N° : **8210115183530001**

Matériels accompagnement : **CHARRUE 2 socs porté C2S14 + C/C 8X16 + CULTIVATEUR 9 DENTS + PULVÉRISATEUR 400L)**

Total des remboursements : 17.540,94 DA (soit **0.5 %)**

2- Dossier **R'FIG** N° : **8210004193220503**

Total des remboursements : /

Versement de DA : 1.181.822,38 (Bloqué en provision)

الملحـــق رقم (32)

بنـك الفلاحـة والتنـمية الريـفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

GRE DE GUELMA / SOUK-AHRAS 024

FICHE DE PRESENTATION DU DOSSIER RELATIF A UNE DEMANDE DE RESTRUCTURATION

I - IDENTIFICATION DU CLIENT :

NOM : [redacted]
PRENOM : [redacted]
RAISON SOCIAL :
COMPTE N° 821.0003680.300.09
ADRESSE PERSONNELLE : MECHTA MECHTA GUELTAT SAIED - ELFEDJOUDJ
ADRESSE PROFESSIONNELLE : MECHTA MECHTA GUELTAT SAIED - ELFEDJOUDJ
ACTIVITE : AGRICULTEUR

II - ENGAGEMENT CLIENT :

CREDIT OBJET DE LA RESTRUCTURATION :

NATURE DU CREDIT : LEASING قرض إيجاري
TYPE DE PRET : 11-30
DOSSIER DE PRET N° : 8210115183530001
AUT I N°2243 DU 04/12/2019
MONTANT PRETE : 3.151.530,00 DA
MONTANT DEBLOQUE : 3.003.291,00 DA
AMORTISSEMENT : 05 ANS
PERIODICITE : SEMESTRIEL
DECHEANCE DE TERME DU 31/12/2019 MONT 2.151.530 ,00 DA

AUTRES CREDITS :

NATURE DU CREDIT : RFIG CEREALE 2019/2020
TYPE DE PRET : 0004
DOSSIER DE PRET N° : /
AUT I N° DU NEANT
MONTANT PRETE : 887.000,00 DA
MONTANT DEBLOQUE : 591.700,00 DA
AMORTISSEMENT : /

III - REMBOURSEMENTS EFFECTUES

1

الملحـــق رقم (33)

بنـك الفلاحـة والتنـمية الريـفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

REGLEMENTS NORMAUX :

MONTANT : 00.00 DA

REGLEMENTS IMPAYES :

MONTANT : 28.815.86 DA

MONTANT GLOBAL DES REMBOURSEMENTS : 28.815,86 DA

IMPAYES AU (jour de présentation au comité)

(*).....

SERIE : ..... CAP :...

INT :

TOTAL

MOTIF DE NON PAIMENT (Difficultés évoqués par le client) :

IV - GARANTIES DETENUES

GAGE MATERIEL ROULANT : NEANT

NANTISSEMENT EQUIPEMENT : NEANT

HYPOTHEQUE : NEANT

GARANTIE FINANCIERE : NEANT

AUTRES : NEANT

CAUTION PERSONNELLE : NEANT

V - MESURES ENTREPRISES PAR L'ALE POUR LE RECOUVREMENT :

- Mise en demeure + Notification de la lettre DT par le bais de l'huissier de justice .

VI - AVIS DE L'ALE :

Avis favorable

ET Hamza
Assistant Juridique

LE DIRECTEUR D'AGENCE

(*) a renseigner par les Sces du GRE.

2

الملحـــق رقم (34)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION GUELMA/SOUK-AHRAS (024)

COMITE DE RECOUVREMENT REGIONAL (C.R.R)

Procès-verbal N° 135 Du 21/07/2020

L'an deux mille vingt, et le vingt un du mois de juillet, s'est tenue une réunion du **C**omité de **R**ecouvrement **R**égional (**C.R.R**) GRE GUELMA 024.

Etaient présents :

Mr. ABDELHAK FETATNIA	S/D S.R.P.C
Mr. MOHAMED OUMEDDOUR	S/D EXP
Mr. AHMED FERHAT MEKKI	S/D A.C
Mr. SAID MERABET	CHARGE DE LA CELLULE JURIDIQUE
Mr. BELHADJA FAYCAL	DIRECTEUR DE L'A.L.E GUELMA (821)
Mr. AMIN ZENATI	RAPPORTEUR

Etaient absents :

Mm. NACIRA HADDAD	DIRECTRICE/GRE

Ordre du jour : Traitement de l'impayé détenu sur la relation ci-après :

Relation : Mr. [redacted]
Domiciliation : ALE GUELMA (821)

Activité : AGRICULTURE
I.C N° : **002804610**

ENGAGEMENTS AU 21/07/2020		AUTORISATIONS GRE DU : 2018-2019			GARANTIES	
Compte	Montant	Type de crédit	Montant	Validité	Nature	Valeur
C. Débiteur	**2 094,40**					
C.COM	**3.003.291,00**	**LEASING TP 821011518353 0001**	**3 003 291,00**	**2019-12-31**	/	/
INT ET TAXES	**292 021,64**					
NORMAL	**591 700,00**	**R'FIG 821000419322 0503**	**591 700,00**	**2020-09-30**	/	/
Total :	**3 889 107,04**		**3 594 991,00**			
L'impayé logé en **C.COM**						

Exposés :

- Vu la **D.R : 10/17 du 13/07/2017** relative au retraitement partiel des agios réservés dans le cadre du recouvrement des créances impayées, qui prévoit l'annulation de **20%** des intérêts pour les clients qui procèdent à l'apurement partiel du principal **(entre 10% et 25%).**
- Vu le montant de **DA 1.181.822,38** bloqué en compte courant du client.

Décisions du C.R.R :

- Effacement de **20 %** des agios réservés.
- Règlement du crédit R'FIG CAMP 2019/2020 (591.700,00 DA).
- Restructuration du reste de l'impayé de **2[illegible]0.000,00 DA** sur **5 ans** à échéances annuelles (fin AOUT).
- Actualisation du contrat **DPATR**.
- Ôter les frais de justice s'il ya lieu.
- Le maintien et la concrétisation des garanties et réserves bloquants et non bloquantes exigées initialement.

الملحـــق رقم (35)

GRE GUELMA / SOUK AHRAS 024

Arrêter le 20/03/2017

IMPAYES (387/ 388/ 389)

Dossier / Agences	387		388		389	
	Nbre	Montant	Nbre	Montant	Nbre	Montant
817	44	8 447 206,05	5	5 247 230,87	65	33 332 782,31
818	162	55 670 034,67	38	54 494 306,37	240	144 121 674,47
822	97	17 583 689,80	30	37 371 889,36	108	307 627 798,94
824	105	64 303 373,07	33	47 713 982,85	278	227 228 824,83
825	55	12 697 610,45	14	20 289 044,97	129	75 148 261,31
S/T SOUK AHRAS	**463**	**158 701 914,04**	**120**	**165 116 454,42**	**820**	**787 459 341,86**
816	104	32 188 684,65	14	23 599 442,96	117	76 965 089,96
819	74	27 910 310,40	20	24 491 059,44	151	73 578 473,63
820	136	28 069 002,51	14	17 815 812,66	205	94 043 078,67
821	86	23 278 653,00	20	22 608 487,29	203	332 331 295,99
S/T GUELMA	**400**	**111 446 650,56**	**68**	**88 514 802,35**	**676**	**576 917 938,25**
TOTAL GRE	**863**	**270 148 564,60**	**188**	**253 631 256,77**	**1496**	**1 364 377 280,11**

GRE GUELMA / SOUK AHRAS 024

S/D SRP/ SUIVI PRÉCONTENTIEUX

30-01-2020

RECAP IMPAYES CREDIT R'FIG

GRE GUELMA	CRAR 301		C.ESO 387		C.DOU 388		C.COM 389		TOTAL GRE
	NBRE	MONTANT	NBRE	MONTANT	NBRE	MONTANT	NBRE	MONTANT	
ALE 816	0	0,00	22	14 129 793,26	0	0,00	206	100 795 095,61	114 924 888,87
ALE 817	0	0,00	10	2 303 921,70	0	0,00	28	5 723 466,20	8 027 387,90
ALE 818	0	0,00	26	13 802 438,03	0	0,00	313	158 470 571,05	172 273 009,08
ALE 819	1	6 671 475,01	17	7 492 573,69	1	5 622 750,00	174	77 258 677,09	97 045 475,79
ALE 820	0	0,00	23	7 972 140,48	0	0,00	147	44 520 657,81	52 492 798,29
ALE 821	1	1 730 669,03	23	9 920 580,53	1	4 105 282,59	110	38 336 912,99	54 093 445,14
ALE 822	0	0,00	1	182 916,04	0	0,00	6	1 979 204,70	2 162 120,74
ALE 824	0	0,00	4	4 020 337,39	0	0,00	262	155 937 354,50	159 957 691,89
ALE 825	0	0,00	14	7 319 112,80	0	0,00	152	59 115 929,40	66 435 042,20
TOTAL	2	8 402 144,04	140	67 143 813,92	2	9 728 032,59	1398	642 137 869,35	727 411 859,90

	NBRE	MONTANT IMPAYE
TOTAL GRE	1542	727 411 859,90

الملحـــق رقم (36)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GRE GUELMA / SOUK AHRAS 024
S/D SRP/ SUIVI PRÉCONTENTIEUX

21/10/2019

RECUP DES IMPAYES 387 388 389

ALE AIN MAKHLOUF -816-	IMPAYE 387		IMPAYE 388		IMPAYE 389	
	NBR		NBR		NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	1	1 493 592,75	2	6 662 385,10	5	7 427 466,35
DISPOSITIF AIDES	63	19 916 185,66	31	48 227 630,02	125	176 298 169,39
LEASING	0	0,00	0	0,00	16	36 734 796,29
R'FIG	0	0,00	0	0,00	209	102 446 621,36
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00	5	2 932 565,80
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	6	1 136 418,39
TOTAL	64	21 409 778,41	33	54 890 015,12	366	326 976 037,58

ALE SOUK AHRAS -817-	IMPAYE 387		IMPAYE 388		IMPAYE 389	
	NBR		NBR		NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	2	63 766,08	2	3 352 250,20	0	0,00
DISPOSITIF AIDES	39	9 577 161,75	16	19 703 768,74	137	164 339 347,40
LEASING	0	0,00	0	0,00	8	8 222 300,33
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	6	1 049 323,67
TOTAL	41	9 640 927,83	18	23 056 018,94	151	173 610 971,40

ALE SEDRATA -818-	IMPAYE 387		IMPAYE 388		IMPAYE 389	
	NBR		NBR		NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	0	0,00	1	60 000,00	2	2 899 464,13
DISPOSITIF AIDES	53	21 476 739,96	48	83 331 732,99	273	360 158 382,30
R'FIG	0	0,00	1	1 358 657,05	313	158 359 359,10
TOTAL	53	21 476 739,96	50	84 750 390,04	588	521 417 205,53

ALE OUED ZENATI -819-	IMPAYE 387		IMPAYE 388		IMPAYE 389	
	NBR		NBR		NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	2	905 559,62	3	8 033 001,37	11	17 368 459,11
DISPOSITIF AIDES	20	6 055 909,82	12	17 409 857,79	84	122 377 862,70
LEASING	0	0,00	0	0,00	31	67 276 207,30
R'FIG	1	5 622 750,00	1	5 255 040,00	179	75 894 313,28
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00	8	6 646 174,48
CREDIT EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	1	87 283,01
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	54	8 032 333,15
TOTAL	23	12 584 219,44	16	30 697 899,16	368	297 682 633,03

ALE BOUCHEGOUF -820-	IMPAYE 387		IMPAYE 388		IMPAYE 389	
	NBR		NBR		NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	1	398 925,23	2	308 700,39	4	2 518 585,29
DISPOSITIF AIDES	80	27 708 092,00	69	50 678 661,54	236	267 490 307,27
LEASING	0	0,00	0	0,00	12	18 747 082,89
R'FIG	0	0,00	0	0,00	149	47 160 811,60
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00	4	1 451 270,58
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	216	5 401 621,57
TOTAL	81	28 107 017,23	71	50 987 361,93	621	342 769 679,20

ALE GUELMA -821-	IMPAYE 387		IMPAYE 388		IMPAYE 389	
	NBR		NBR		NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	0	0,00	3	1 589 938,06	18	138 711 571,27
DISPOSITIF AIDES	92	39 016 561,53	53	66 912 507,74	313	393 833 572,46
LEASING	0	0,00	0	0,00	10	8 700 848,60
R'FIG	1	4 105 282,59	0	0,00	111	34 424 805,60
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00	8	23 808 021,53
CREDIT EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	1	14 000 000,00
CREDIT_IMMOBILIER	0	0,00	0	0,00	1	68 466,91
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	29	92 699 128,68
TOTAL	93	43 121 844,12	56	68 502 445,80	491	706 246 415,05

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GRE GUELMA / SOUK AHRAS 024
S/D SRP/ SUIVI PRÉCONTENTIEUX
G.R.E 024

21/10/2019

RECAPITULATIF GENERALE DES IMPAYES 387 - 388 - 389

GRE 024	387		388		389	
	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	7	3 519 447,55	13	20 006 275,12	84	309 645 771,55
DISPOSITIF AIDES	537	195 494 242,91	326	406 928 453,38	1 729	2 190 672 710,41
LEASING	-	-	-	-	125	229 526 792,08
R'FIG	2	9 728 032,59	2	6 613 697,05	1 417	649 106 570,09
PRODS_RECOUVREMENT	-	-	-	-	42	59 566 618,89
CREDIT EXPLOITATION	-	-	-	-	8	32 219 894,49
CREDIT_IMMOBILIER	-	-	-	-	1	68 466,91
IMP EXPLOITATION	-	-	-	-	2	522 669,41
CREDITS_IMPAYES	-	-	-	-	493	463 836 267,29
TOTAL	546	208 741 723,05	341	433 548 425,55	3 901	3 935 165 761,12

الملحـــق رقم (37)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GRE GUELMA / SOUK AHRAS 024
S/D SRP/ AZ

23/06/2020

LISTES DES IMPAYES: 301 - 387 - 388 - 389

ALE AIN MAKHLOUF -816-	301		387		388		389		TOTAL	
	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	1	823 965,86	0	0,00	1	1 729 261,41	8	20 064 222,45	10	22 617 449,72
DISPOSITIF AIDES	18	3 754 609,69	49	18 978 428,57	25	43 946 464,33	176	266 836 303,44	268	333 515 806,03
LEASING	1	207 456,31	1	170 948,75		0,00	14	28 173 718,43	16	28 552 123,49
R'FIG	0	0,00	0	0,00	22	14 592 205,98	201	99 133 395,09	223	113 725 601,07
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00		0,00	10	5 868 506,96	10	5 868 506,96
CREDIT EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00		0,00	0	0,00	0	0,00
CREDIT_IMMOBILIER	0	0,00	0	0,00		0,00	0	0,00	0	0,00
IMP EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00		0,00	0	0,00	0	0,00
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00		0,00	6	1 136 418,39	6	1 136 418,39
TOTAL	20	4 786 031,86	50	19 149 377,32	48	60 267 931,72	415	421 212 564,76	533	505 415 905,66

ALE SOUK AHRAS -817-	301		387		388		389		TOTAL	
	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	0	0,00	0	0,00	2	2 989 345,79	4	2 573 444,72	6	5 562 790,51
DISPOSITIF AIDES	19	3 615 256,38	31	12 611 509,62	18	29 538 619,71	158	196 833 502,65	226	242 598 888,36
LEASING	0	0,00	0	0,00	0	0,00	8	8 222 300,33	8	8 222 300,33
R'FIG	0	0,00	0	0,00	9	2 301 685,78	28	5 723 466,20	37	8 025 151,98
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
CREDIT EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
CREDIT_IMMOBILIER	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
IMP EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	0	0,00	6	1 049 323,67	6	1 049 323,67
TOTAL	19	3 615 256,38	31	12 611 509,62	29	34 829 651,28	204	214 402 037,57	283	265 458 454,85

ALE BOUCHEGOUF -820-	301		387		388		389		TOTAL	
	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	3	2 255 113,12	1	106 018,90	1	2 902 453,27	4	1 492 299,37	9	6 755 884,66
DISPOSITIF AIDES	17	3 015 075,83	70	22 801 580,69	52	96 181 124,17	308	396 295 756,05	447	518 293 536,74
LEASING	2	481 787,09	1	178 159,48	2	5 442 928,69	11	15 759 142,89	16	21 862 018,15
R'FIG	0	0,00	0	0,00	22	7 961 022,26	146	44 342 890,28	168	52 303 912,54
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00	0	0,00	3	6 488 515,74	3	6 488 515,74
CREDIT EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
CREDIT_IMMOBILIER	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
IMP EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	0	0,00	191	5 370 541,21	191	5 370 541,21
TOTAL	22	5 751 976,04	72	23 085 759,07	77	112 487 528,39	663	469 749 145,54	834	611 074 409,04

ALE GUELMA -821-	301		387		388		389		TOTAL	
	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT	NBR	MONTANT
CREDIT INVEST	6	557 646,92	1	3 000 000,00	1	15 319 646,96	20	161 907 359,68	28	180 784 653,56
DISPOSITIF AIDES	28	8 366 543,72	88	42 590 782,32	53	145 775 638,28	363	518 459 034,29	532	715 191 998,61
LEASING	0	0,00	0	0,00	3	10 970 211,00	10	8 700 848,60	13	19 671 059,60
R'FIG	0	0,00	0	0,00	26	15 622 833,35	108	37 811 755,83	134	53 434 589,18
PRODS_RECOUVREMENT	0	0,00	0	0,00	0	0,00	11	26 422 660,95	11	26 422 660,95
CREDIT EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	14 000 000,00	1	14 000 000,00
CREDIT_IMMOBILIER	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	68 466,91	1	68 466,91
IMP EXPLOITATION	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
CREDITS_IMPAYES	0	0,00	0	0,00	0	0,00	29	92 699 128,68	29	92 699 128,68
TOTAL	34	8 924 190,64	89	45 590 782,32	83	187 688 329,59	543	860 069 254,94	749	1 102 272 557,49

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GRE GUELMA / SOUK AHRAS 024
S/D SRP/ AZ

10/09/2020

RECAP DES IMPAYES 387 - 388 - 389

GRE	C.ESO 387		C.DOU 388		C.COM 389		TOTAL IMP	
	NBRE	MONTANT	NBRE	MONTANT	NBRE	MONTANT	NBRE	MONTANT
ALE 816	51	19 689 656,07	47	74 733 064,45	419	433 807 405,01	517	528 230 125,53
ALE 817	41	16 178 405,52	37	54 995 984,35	209	225 313 115,21	287	296 487 505,08
ALE 818	62	25 980 093,87	56	120 462 705,92	782	748 776 091,33	900	895 218 891,12
ALE 819	36	17 437 257,93	31	45 255 813,62	356	337 719 661,01	423	400 412 732,56
ALE 820	108	45 998 058,49	67	88 901 961,91	690	521 063 440,91	865	655 963 461,31
ALE 821	67	30 157 639,03	89	192 144 964,89	576	988 110 091,92	732	1 210 412 695,84
ALE 822	16	7 445 541,34	33	90 818 782,35	351	652 990 149,47	400	751 254 473,16
ALE 824	30	10 253 920,81	66	150 819 993,38	704	754 155 044,59	800	915 228 958,78
ALE 825	37	18 638 704,57	32	46 187 149,51	380	357 747 413,36	449	422 573 267,44
TOTAL	448	191 779 277,63	458	864 320 420,38	4467	5 019 682 412,81	5373	6 075 782 110,82

TOTAL DES IMPAYES GRE 024	
NBRE	MONTANT
5373	6 075 782 110,82

الملحـــق رقم (38)

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
415 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 500000 DINARS	0,00	0,00
524 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 24 MOIS	0,00	0,00
536 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 36 MOIS	0,00	0,00
548 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 48 MOIS	0,00	0,00
560 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 60 MOIS	0,00	30 000 000,00
800 - COMPTE CHEQUE DU PERSONNEL BADR	0,00	16 745 088,75
900 - COMPTE TITRE	0,00	292 288,08
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0,00	-154 006 249,85
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0,00	0,00
BA1011401 - BILLETS MUTILÉS	0,00	-1 250,00
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE G.A.B.	0,00	-14 000,00
BA1011701 - DÉPÔTS À LA BANQUE D ALGÉRIE	0,00	0,00
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0,00	-37 309 878,67
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0,00	-539 727 306,81
BA1201611 - CRÉANCE FNRDA - CAPITAL	0,00	0,00
BA2001102 - AUTRES CRÉANCES COMMERCIALES	0,00	0,00
BA2021211 - CRÉDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	0,00
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET LA PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0,00	-130 007 209,17
BA2021411 - CRÉDITS DE CAMPAGNE ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-605 776 008,20
BA2031111 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME INTÉRÊTS	0,00	-483 604,44
BA2031211 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME CAPITAL	0,00	-6 366 021,50
BA2032111 - REECHELONNEMENT MOYEN TERME CAPITAL	0,00	-7 825 507,92
BA2032211 - CONSOLIDATION MOYEN TERME	0,00	0,00
BA2035101 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0,00	-19 716 636,06
BA2041231 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME ORDINAIRES SECTEUR AGRICOLE ET PÊCHE	0,00	12 327 049,41
BA2041271 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME DISPOSITIFS AIDÉS HORS AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	1 144 488,98
BA2041272 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	534 515,76

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE PAR CLASSE

En date du : lundi 30 décembre, 2019

Agence: 821 - AGENCE GUELMA
Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN 0,00 0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
113 - SUBVENTion PRET ANGEM	0,00	765 951,71
116 - SUBVENTion PRET ANSEJ	0,00	65 964 940,29
125 - COMPTE B A D R CHEZ C C P	0,00	-3 986,85
126 - COMPTE B A D R CHEZ TRESOR D"ALGERIE	0,00	-60 131 140,32
192 - SUBVENTION PRET CNAC	0,00	9 384 696,05
200 - COMPTE CHEQUE حساب جار	0,00	392 574 495,17
251 - LIVRET EPARGNE BANQUE AVEC INTERETS دفتر توفير بفائدة	0,00	2 306 765 432,26
255 - COMPTE DIVERS	0,00	7 160 000,00
256 - COMPTE DIVERS ADMINISTARATION حسابات ادارية وتصفية	0,00	1 240 893,07
258 - compte de passage	0,00	178 084,15
260 - LIVRET EPARGNE BANQUE SANS INTERETS دفتر توفير بدون فائدة	0,00	452 252 186,59
261 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS حساب كفالات	0,00	15 768 456,69
263 - COMPTE DE PROVISION POUR CREDOCS	0,00	15 946 873,94
264 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS	0,00	21 030 000,00
281 - LIVRET EPARGNE JUNIORS دفتر توفير صغار	0,00	59 869 425,85
296 - CEDAC PERSONNE PHYSIQUE	0,00	-5 330,27
297 - CEDAC PERSON.MORALE	0,00	266 204 789,63
299 - COMPTE I.N.R MARCHE PUBLIC	0,00	264 422 161,90
300 - COMPTE COURANT	0,00	1 850 077 197,61
381 - LIVRET EPARGNE JUNIORSSANS INTERET	0,00	17 193 442,82
397 - LIVRET EPARGNE FELLAH AVEC INTERETS	0,00	16 506 790,49
398 - LIVRET EPARGNE FELLAH SANS INTERETS	0,00	1 550 000,00
401 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 10000 DINARS	0,00	0,00
405 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 50000 DINARS	0,00	0,00
410 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 100000 DINARS	0,00	0,00

الملحـــق رقم (39)

397 - LIVRET EPARGNE FELLAH AVEC INTERETS	0,00	16 506 790,49
398 - LIVRET EPARGNE FELLAH SANS INTERETS	0,00	1 550 000,00
401 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 10000 DINARS	0,00	0,00
405 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 50000 DINARS	0,00	0,00
410 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 100000 DINARS	0,00	0,00
415 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 500000 DINARS	0,00	0,00
524 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 24 MOIS	0,00	0,00
536 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 36 MOIS	0,00	0,00
548 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 48 MOIS	0,00	0,00
560 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 60 MOIS	0,00	30 000 000,00
800 - COMPTE CHEQUE DU PERSONNEL BADR	0,00	16 745 088,75
900 - COMPTE TITRE	0,00	292 288,08
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0,00	-154 006 249,85
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0,00	0,00
BA1011401 - BILLETS MUTILÉS	0,00	-1 250,00
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE G.A.B.	0,00	-14 000,00
BA1011701 - DÉPÔTS À LA BANQUE D ALGÉRIE	0,00	0,00
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0,00	-37 309 878,67
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0,00	-539 727 306,81
BA1201611 - CRÉANCE FNRDA - CAPITAL	0,00	0,00
BA2001102 - AUTRES CRÉANCES COMMERCIALES	0,00	0,00
BA2021211 - CRÉDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	0,00
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET LA PÊCHE SUBVENTIONNÉS	0,00	-130 007 209,17
BA2021411 - CRÉDITS DE CAMPAGNE ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-605 776 008,20
BA2031111 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME INTÉRÊTS	0,00	-483 604,44
BA2031211 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME CAPITAL	0,00	-6 366 021,50
BA2032111 - REECHELONNEMENT MOYEN TERME CAPITAL	0,00	-7 825 507,92
BA2032211 - CONSOLIDATION MOYEN TERME	0,00	0,00
BA2035101 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0,00	-19 716 636,06
BA2041231 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME ORDINAIRES SECTEUR AGRICOLE	0,00	12 327 049,41
BA2041271 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME DISPOSITIFS AIDÉS HORS	0,00	1 144 488,98
BA2041272 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	534 515,76

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE PAR CLASSE

En date du : 31/12/2019

Agence: 821 - AGENCE GUELMA

Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN 0,00 0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
113 - SUBVENTion PRET ANGEM	0,00	765 951,71
116 - SUBVENTion PRET ANSEJ	0,00	65 964 940,29
125 - COMPTE B A D R CHEZ C C P	0,00	-3 986,85
126 - COMPTE B A D R CHEZ TRESOR D"ALGERIE	0,00	-60 131 140,32
192 - SUBVENTION PRET CNAC	0,00	9 384 696,05
200 - COMPTE CHEQUE	0,00	392 574 495,17
251 - LIVRET EPARGNE BANQUE AVEC INTERETS	0,00	2 306 765 432,26
255 - COMPTE DIVERS	0,00	7 160 000,00
256 - COMPTE DIVERS ADMINISTARATION	0,00	1 240 893,07
258 - compte de passage	0,00	178 084,15
260 - LIVRET EPARGNE BANQUE SANS INTERETS	0,00	452 252 186,59
261 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS	0,00	15 768 456,69
263 - COMPTE DE PROVISION POUR CREDOCS	0,00	15 946 873,94
264 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS	0,00	21 030 000,00
281 - LIVRET EPARGNE JUNIORS	0,00	59 869 425,85
296 - CEDAC PERSONNE PHYSIQUE	0,00	-5 330,27
297 - CEDAC PERSON.MORALE	0,00	266 204 789,63
299 - COMPTE I.N.R MARCHE PUBLIC	0,00	264 422 161,90
300 - COMPTE COURANT	0,00	1 850 077 197,61
381 - LIVRET EPARGNE JUNIORSSANS INTERET	0,00	17 193 442,82

لملحـــق رقم (40)

Article 2 : Le chapitre ci-dessus est modifié comme suit :

« 9.1.2 Les dossiers de débiteurs proposant le règlement total ou partiel du capital :

Tout débiteur, en situation de créances compromises (C3), peut proposer le remboursement, partiel ou total du principal impayé, et bénéficier d'un retraitement partiel des agios réservés, voire l'annulation d'une proportion de ces agios réservés dans la limite de 50 %, comme détaillé ci-dessous.

Le remboursement peut s'effectuer, également, en nature (dation en paiement).

Sauf règlement intégral de la créance (principal + agios restants), le rééchelonnement du reliquat s'opère dans les mêmes conditions d'un rééchelonnement ordinaire.

L'engagement ferme du débiteur à désintéresser la banque, totalement ou partiellement constitue un élément déterminant dans le retraitement des agios réservés, qui se décline comme suit :

- Les débiteurs qui procèdent à l'apurement partiel ou total du principal de la créance (entre 50 et 100%) peuvent bénéficier d'une annulation des agios réservés à hauteur de 50% ;
- Les débiteurs qui procèdent à l'apurement partiel du principal de la créance (entre 25 et 50%) peuvent bénéficier d'une annulation des agios réservés à hauteur de 30%.
- Les débiteurs qui procèdent à l'apurement partiel du principal de la créance (entre 10 et 25%) peuvent bénéficier d'une annulation des agios réservés à hauteur de 20%.
- Les débiteurs qui procèdent à l'apurement partiel du principal de la créance à concurrence de 10% peuvent bénéficier d'une annulation des agios réservés à hauteur de 10%.

Le reste sans changement ».

Article 3 : Toutes les dispositions contraires à la présente décision réglementaire sont abrogées.

Article 4: Les Responsables intervenants sont chargés chacun en ce qui le concerne par l'application stricte des dispositions arrêtées par la présente décision réglementaire.

Article 5 : La présente Décision Réglementaire est applicable à compter de la date de sa signature.

بوعلام جبار

2